

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية

الأستاذ المشرف:

- عدة عابد

إعداد الطالبة:

- سافر سومية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية 2013-2014

الشكر والتقدير

فأما الشكر لله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى، فاخرج هذا العمل المتواضع بعون وتوفيق منه، نحمده حمدا كثيرا في المبتدى والمنتهى.
أما التقدير اللازم فهو لأستاذنا الفاضل "عدة عابد" الذي تبنى هذا العمل العلمي ومنحه جل اهتمامه، وذلك بتوجيهاته وإرشاداته المتواصلة حتى انجازنا لهذا البحث المتواضع.

ويسعدنا أن نتقدم بخالص شكرنا وعظيم امتناننا إلى كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة انجازنا لهذا البحث وخاصة الأستاذة "بن حليمة الهوارية" و الأستاذة "فرد أم الخير" في جامعة الجزائر وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا البحث.

الفهرس

فهرس الموضوع

الشكر

فهرس المحتويات

02.....	المقدمة
07.....	الفصل الأول : التضخم و سياسة إستهدافه
08.....	المبحث الأول : التضخم
08.....	المطلب الأول : تعريف التضخم و أنواعه
08.....	1- تعريف التضخم
09.....	2- أنواع التضخم
15.....	المطلب الثاني : أسباب التضخم
15.....	1- زيادة الطلب الكلي
18.....	2- إنخفاض العرض الكلي
19.....	3- إرتفاع تكاليف الإنتاجية
20.....	4- إسترداد معظم السلع و الخدمات في الخارج
21.....	المطلب الثالث : الآثار الإقتصادية و الإجتماعية للتضخم
21.....	1- الآثار الإقتصادية
24.....	2- الآثار الإجتماعية
28.....	المبحث الثاني : سياسة إستهداف التضخم
28.....	المطلب الأول : تعريف سياسة إستهداف التضخم و تطورها
28.....	1- تعريف سياسة إستهداف التضخم
31.....	2- ظروف نشأة و تطور سياسة إستهداف التضخم
33.....	المطلب الثاني : أسباب تبني سياسة إستهداف التضخم
34.....	المطلب الثالث : شروط و إجراءات تطبيق سياسة إستهداف التضخم
35.....	1- الشروط العامة و الشروط الأولية لإستهداف التضخم
39.....	2- إجراءات تطبيق سياسة إستهداف التضخم

48.....	الفصل الثاني : الإطار النظري لسياسة النقدية و التوسع النقدي
49.....	المبحث الأول : السياسة النقدية
49.....	المطلب الأول : تعاريف و مراحل السياسة النقدية
49.....	1- تعاريف السياسة النقدية
50.....	2- مراحل تطور السياسة النقدية
53.....	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية
54.....	1- الأهداف الأولية
56.....	2- الأهداف الوسيطة
58.....	3- الأهداف النهائية
61.....	المطلب الثالث : قنوات إبلاغ السياسة النقدية
61.....	1- قناة سعر الفائدة
62.....	2- قناة سعر الصرف
62.....	3- قناة أسعار السندات المالية
63.....	4- قناة الائتمان
64.....	المبحث الثاني : التوسع النقدي
64.....	المطلب الأول : مفهوم سياسة التوسع النقدي
64.....	1- تعريف التوسع النقدي
65.....	2- أهداف التوسع النقدي
65.....	المطلب الثاني : أدوات التوسع النقدي
66.....	1- الأدوات الكمية
72.....	2- الأدوات الكيفية
74.....	3- التعليمات المباشرة
76.....	المطلب الثالث : أهمية التوسع النقدي و العامة لتطبيقه
76.....	1- أهمية التوسع النقدي
82.....	2- الشروط العامة لتطبيقه

الفصل الثالث : أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي فترة تطبيق برنامج الإصلاح

الإقتصادي فترة 2000-2014 86

المبحث الأول : أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي فترة 2000-2014..... 86

المطلب الأول : علاقة إستهداف التضخم بالتوسع النقدي 86

المطلب الثاني : أثر إستهداف التضخم على التوسع النقدي خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

RSRE 88

1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2000-2004 88

2- تطور الكتلة النقدية 2000-2004 89

3- تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال فترة 2000-2004 90

4- تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2000-2004 91

5- تطور معدل الناتج المحلي و نمو الواردات في الجزائر خلال فترة 2000-2004 .. 92

المبحث الثاني : أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي خلال فترة 2005-2009. 94

المطلب الأول : الأسباب التي تعيق السياسات الإقتصادية 94

1- الأسباب المؤسسية 94

2- الأسباب الهيكلية 95

3- الأسباب النقدية 98

المطلب الثاني : أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي خلال فترة برنامج التكميلي لدعم

PCSC 98

1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2005-2009 98

2- تطور الكتلة النقدية خلال فترة 2005 - 2009 100

3- تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة 2005-2009 101

4- تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2005-2009 102

5- تطور معدل الناتج المحلي و نمو الواردات خلال فترة 2005-2009 103

المبحث الثالث : أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي خلال فترة 2010-2014 104

المطلب الأول :أنواع التضخم التي تنتج عن برامج السياسة الإقتصادية 104

1- تضخم التنمية 104

2- تضخم الإنتقائي 104

105.....	3- تضخم المستورد
المطلب الثاني : أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي خلال فترة برنامج النمو الإقتصادي	
106.....	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2010- 2014
106.....	1- تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة 2010- 2014
107.....	2- تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة 2010- 2014
108.....	الخاتمة
112.....	

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

المراجع

المقدمة

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور إبان حضارات الشرق الأوسط، إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة، فتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند اكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته ولم يجد الاقتصاديون الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة إذ كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسن كتعبير عن حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصادات الوطنية في عالم اليوم، ولهذا فقد شغلت هذه الظاهرة بالرجال السياسة والاقتصاد على سواء، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

وقد تضاربت النظريات المفسرة لها بالشكل الذي أدى إلى اختلاف أساليب معالجتها و احتوائها أو الحد من تفاقمها على الأقل، فظهرت السياسة النقدية التقليدية كسياسة إقتصادية هدفها مواجهة التضخم، فهي تمارس عملها من خلال التأثير على حجم العرض النقدي و الإئتمان، حسب الظروف الإقتصادية السائدة، لكن لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، و مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية وتحقيق الإستقرار في المدى الطويل، مع بداية التسعينات ما يسمى بسياسة إستهداف التضخم.

إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و المؤرخ في 04-أفريل 1994، يعتبر الإطار التشريعي الذي يدعم الإصلاحات الإقتصادية، فهي نقطة تحول جذرية للإقتصاد الجزائري بإعادة الإعتبار للبنك المركزي والسياسة النقدية، أين قامت الدولة بإنتهاج سياسة نقدية توسعية، في حالة الركود، عبر برامج تساهم في النمو الإقتصادي.

إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي في الجزائر ؟

التساؤلات الفرعية :

وانطلاقا من المشكلة السابقة, وبغرض الإلمام بهذا الموضوع, سنطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتضخم؟ وماهية أسباب هذه الظاهرة؟
- ما المقصود بسياسة إستهداف التضخم؟
- ماهية السياسة النقدية و ماهو التوسع النقدي ؟
- ما مدى علاقة إستهداف التضخم و التوسع النقدي ؟
- ماهي شروط تطبيق سياسة إستهداف التضخم ؟
- هل يسمح واقع الجزائر بتطبيق سياسة التوسع النقدي و إستهداف التضخم ؟

فرضيات البحث :

لمحاولة الاجابة على الاسئلة المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- يرتبط التضخم بارتفاع الطلب الكلي .
- تعتبر السياسة النقدية مجموع من الإجراءات النقدية .
- يعتبر إستقرار الأسعار شرطا كافيا للحكم على بلد أنه يتبنى سياسة استهداف التضخم.
- يسمح وضع الجزائر بتطبيق سياسة التوسع النقدي و إستهداف التضخم .

أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع في معرفة مدى فعالية سياسة إستهداف التضخم و التوسع النقدي في الحفاظ على إستقرار الأسعار ، و النمو الإقتصادي .

هدف الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع " أثر استهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي في الجزائر " هو الإلمام بكافة الجوانب المحيطة لهذه الظاهرة (التضخم) و إعطاء صورة كاملة عنها كذلك عن التوسع النقدي و استهداف التضخم و ابراز مدى فاعلية هذين السياستين في تحقيق النمو الإقتصادي تحت توقعات مستقبلية معلومة لمعدلات التضخم .

حدود الدراسة :

لقد كان في دراستنا هذه حدود من الناحية زمن ومن الناحية مكان الموضوع المدروس، فمن ناحية الزمن فتبدأ دراستنا من سنة 2000 إلى غاية 2014، أما من ناحية المكان فقد تم تسليط الضوء على الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع :

أولا أسباب موضوعية :و هي التنسيق بين السياسة النقدية كبرنامج و مدى تطبيقها و فاعليتها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

ثانيا أسباب ذاتية : حب العلوم الإقتصادية و الإطلاع على التطورات الراهنة لبلادي الجزائر.

المنهج المتبع في الموضوع :

سنعتمد على المنهج الوصفي لوصف مختلف الجوانب النظرية للبحث ، أما المنهج التحليلي فسنعتمد عليه في تحليلنا لمختلف النتائج المتوصل إليها .

صعوبات البحث :

- قلة المراجع حول التوسع النقدي.

الدراسات السابقة :

- دويس عبد القادر، سياسة إستهداف التضخم و دورها في تحقيق فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2010 و إشكاليته هي : إلى أي مدى يمكن لسياسة استهداف التضخم أن تؤثر على تحقيق فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟ كما يقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة:

- إشكالية سياسة استهداف التضخم كهدف للسياسة النقدية في الجزائر.

- إشكالية التوفيق بين ظاهرة التضخم وتحقيق التنمية في الجزائر.

- إشكالية دراسة آليات الشفافية والاستقلالية والمسؤولية على كفاءة بنك الجزائر.

- إشكالية تكامل السياسات الاقتصادية من أجل استهداف التضخم في الجزائر.

- سليم حمود، دراسة قياسية واقتصادية لدالة الطلب على النقد حالة الجزائر

2006-1964

و إشكاليته ماهي المحددات النظرية التي تحكم دالة الطلب على النقد؟ وهل يمكن إسقاط هذه الدالة على واقع الإقتصاد الجزائري؟ كما يقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة:

- دراسة قياسية واقتصادية لدالة الطلب على النقد في الجزائر على ضوء صدور قانون النقد والقرض.

- دراسة العلاقة بين الطلب على النقد و الإنفاق الحكومي؛

- بناء نموذج قياسي لكل من دالة الطلب على النقد وعرض النقد في الجزائر؛

- دراسة تحليلية لمدى التناسب الموجود بين حجم الكتلة النقدية وقيمة الناتج الوطني الإجمالي؛

- محددات الطلب على النقد في ظل نظام اقتصادي إسلامي.

تقسيمات البحث :

ومن خلال بحثنا هذا سنتطرق إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول : التضخم و سياسة إستهدافه .

سنتناول فيه مبحثين الأول عن التضخم و أهم أنواعه وكذا أسبابه و الآثار الناجمة عنه ، و الثاني عن سياسة إستهداف التضخم و ظروف و أسباب تبني هذه السياسة و أهم شروط و إجراءات تطبيقها .

الفصل الثاني : الإطار النظري للسياسة النقدية و التوسع النقدي .

سنتناول فيه مبحثين الأول مفهوم السياسة النقدية ، مع تحديد أهدافها و قنوات إبلاغها و الثاني عن مفهوم التوسع النقدي و أهدافه و أدوات سياسة التوسع النقدي و كذا شروط تطبيقه .

الفصل الثالث : أثر إستهداف التضخم على التوسع النقدي فترة تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي فترة

2014-2000

سنتناول فيه ثلاث مباحث الأول سنتطرق فيه إلى أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي فترة 2000- 2004 و الثاني خلال فترة 2005-2009 و أخيرا فترة 2010-2014.

الفصل الأول

التضخم وسياسة إستهدافه

تمهيد:

أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر شيوعاً في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إرتبطت هذه الظاهرة بالإقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء و إختلفت حدتها باختلاف الفترات التي سادت فيها و إختلفت الأنظمة الإقتصادية و درجة تطورها.

والتضخم يعتبر خطراً حقيقياً على النشاط الإقتصادي لما يسببه من أضرار سياسية و إقتصادية و إجتماعية لذا تلجأ السلطات إلى السياسات الإقتصادية من بينها السياسة النقدية لمعالجة هذه الظاهرة .

ف نجد البنوك المركزية مضطرة إلى تحقيق إستقرار الأسعار الذي يجب أن يكون هدف طويل المدى للسياسة النقدية و كأسلوب حديث إتجأت إلى ما يسمى بسياسة إستهداف التضخم .

لذا من المهم التعرف على طبيعة هذه الظاهرة و سياسة استهدافها، و سنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لها من خلال مبحثين :

المبحث الأول : التضخم

سنتناول فيه تعريف التضخم و أهم أنواعه وكذا أسبابه و الآثار الناجمة عنه .

المبحث الثاني : سياسة إستهداف التضخم

سنتناول فيه تعريفاً لإستهداف التضخم و ظروف و أسباب تبني هذه السياسة و أهم شروط و إجراءات تطبيقها.

المبحث الأول: التضخم

يعتبر التضخم من المشكلات التي تعرقل النشاط الإقتصادي و تحد من تطوره و تعيق تحقيق أهدافه والذي يعتبر من أبرز المشاكل الإقتصادية لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، الأول سنتناول فيه تعريف التضخم و أنواعه و أما الثاني فسنتناول فيه الأسباب المنشئة لتضخم و أخيرا مختلف آثاره.

المطلب الأول: تعريف التضخم و أنواعه

كلمة التضخم من المصطلحات الإقتصادية التي تثير عدة تساؤلات و إستفهامات لما يكتنفها من غموض و إبهام كونها ظاهرة إقتصادية مركبة و متعددة الأبعاد و متشعبة الأسباب و الأشكال، مما يجعلها تستعمل لوصف ظواهر كثيرة و مختلفة.

1- تعريف التضخم

تعريف التضخم بشكل أو بآخر أمر يسير و لكن الإجماع على تعريف معين أمر غير مستطاع ففي أدبيات الموضوع تعاريف كثيرة ، منها ما يحاول أن يعطي أسباب الظاهرة التضخمية و منها ما يعطي بعض خصائصها المميزة ، فعلى سبيل المثال نورد التعاريف التالية :

1-1 - التضخم هو حالة لفائض عام في الطلب تتمثل في " كثرة نقود تلاحق قلة من السلع " .

1-2 - التضخم هو إرتفاع في كتلة النقود أو الدخل النقدي ، إما الكلي أو بالنسبة للفرد .

1-3 - التضخم هو إرتفاع في مستويات السعر مع خصائص أو حالات أخرى : إنه غير متوقع ، و يؤدي إلى إرتفاعات لاحقة ، إنه لا يزيد التشغيل و لا الناتج ، سببه النقود و يقاس بالأسعار آخذا بنظر الإعتبار الضرائب غير المباشرة و الإعانات .

1-4 - التضخم هو هبوط في القيمة الخارجية للنقود كما تقاس بأسعار الصرف الأجنبية ، بأسعار الذهب و كما مشار لها بفائض الطلب على الذهب أو الإحتياطات الدولية بالأسعار الرسمية .

يتضح من التعريف في كل من أولا و ثانيا أنه سببي ففي أولا سبب التضخم هو فائض الطلب بينما في ثانيا هو عرض النقود ، أما في ثالثا فالتعريف عرضي . بمعنى انه يصف الظاهرة بالإضافة إلى شروط أخرى مصاحبة ، و في رابعا تربط ظاهرة التضخم بالتطورات الخارجية¹ .

و يعرف آخرون كما يلي :

* يعرف كاندينر أكلي " Gandener Ackle " التضخم بأنه (الإرتفاع المستمر المحسوس في الأسعار أو معدل التضخم) .

* يعرف كروتير " Grouther " التضخم بأنه (الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالإنخفاض أي عندما تأخذ الأسعار بالإرتفاع) .

* إستنادا إلى بيجو تتوفر حالة التضخم (عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة بواسطة استخدام عناصر الإنتاج التي تحصل على تلك الدخول) .

* بدوره قال "G.OLIVE" أنه : "الإرتفاع في المستوى العام للأسعار و ليس إرتفاع أسعار بعض السلع (إرتفاعا يولد إرتفاعات أخرى) " ².

و مما سبق تؤكد كل هذه التعاريف على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار و ليس الأسعار العالية مشيرة إلى وجود حالة عدم التوازن بين العرض و الكلي و الطلب الكلي عند مستوى الأسعار السائدة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار³ .

2- أنواع التضخم

يتميز التضخم بتعدد أنواعه و إختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها ، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض ، حيث تمتاز بالإشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تجتمع في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أذاعا كاملا⁴ .

و في ضوء ذلك نستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالإعتماد على بعض المعايير كما يلي :

1-2 - معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان :

¹: رمزي زكي و آخرون ، التضخم في العالم العربي بحوث و مناقشات ، دار الشباب للنشر، الطبعة الأولى ، 1986 ، ص88 .

²: ضياء مجيد ، إقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2002، ص215 .

³: Claude Alquier et francis Campuzan ، l'inflation ، hatier، paris، 2eme édition ، 1979، p6 .

⁴: نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 1984 ، ص25 .

تحدد بعض أنواع الاتجهات التضخمية بالاعتماد على معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأثمان و مدى قدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار و التأثير فيها ، و وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم :

2-1-1- التضخم الظاهر

يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الاسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها ، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب (Demand Excess) ، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية و بكل حرية ، بهدف تحقيق التوازن بين العرض و الطلب. و بالإضافة الى عدم التدخل من قبل الدولة ، فإن هناك عوامل أخرى تقف و راء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، و تساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية من أهميها الظروف الاقتصادية السائدة و بشكل خاص ضعف مرونة جهاز الانتاج المحلي، العوامل النفسية للأفراد¹.

2-1-2- التضخم المكبوت

يشير هذا النوع إلى التضخم المستمر غير الواضح، نظرا لتدخل السلطات الحكومية في توجيه سير حركة الأثمان ، من خلال إصدار التشريعات و الضوابط الإدارية مما يجد من حرية العوامل الاقتصادية في العمل بحرية تامة ، نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها السلطات الإدارية و التي تحدد المستويات العليا للأسعار، مما يكفل عدم تجاوزها للحد الأقصى من ارتفاعاتها، و تهدف الدولة من خلال ذلك إلى الحد من الارتفاعات المستمرة في مستويات الأسعار ، إلا أن ذلك لا يعني القضاء على الظواهر التضخمية و إنما محاولة التخفيف من حدتها، حيث أن عدم تدخل الدولة بأجهزتها المختصة في تحديد مستويات الأسعار سوف ينعكس في حدوث ارتفاعات متوالية و تصاعدية في المستوى العام للأسعار، و بما يزيد من حدة الضغوط التضخمية الإقتصاد.

و تستخدم الدولة العديد من الإجراءات التي تهدف من خلالها إلى الحد مؤقتا من مستويات الأسعار أو تجميدها و منعها من الإرتفاع و تفعيل سياسة الرقابة على الصرف و إتباع آليات معينة في توزيع المواد الإستهلاكية كالبيع بأسلوب البطاقات و نحوها².

¹:غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000 ، ص56 .

²:غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مرجع سابق، ص57 .

2-2- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية

تحدد الإتجاهات التضخمية وفقا لهذا المعيار حسب تنوع القطاعات الاقتصادية حسب تقسيم الإقتصادي كيتز الى ما يلي :

1-2-2 التضخم في أسواق السلع

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق السلع كما يلي :

1-1-2-2 - التضخم السلعي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات سلع الإستهلاك ، وذلك من خلال الزيادة في نفقات إنتاج السلع على الإدخار ، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاع صناعة سلع الإستهلاك.

2-1-2-2 - التضخم الرأسمالي : ويحصل هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الإستثمار، ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع الإستثمار على نفقات إنتاجها . ويترتب على ذلك تحقيق أرباحا قدرية في كل من قطاع صناعات سلع الإستهلاك و الإستثمار، كنتيجة لبروز الضغوط التضخمية.

2-2-2 التضخم في أسواق عوامل الإنتاج

ويفرق بين نوعين من التضخم في أسواق عوامل الإنتاج :

1-2-2-2 - التضخم الربحي

حدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الإستثمار عن الإدخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الأستهلاك و الإستثمار.

2-2-2-2 - التضخم الدخلي : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع اجور الكفاية للعمال .

3-2- معيار حدة التضخم

تنقسم اتجاهات التضخمية حسب هذا المعيار كمايلي :

1-3-2 - التضخم الجامح :

و يعد أكثر أنواع التضخم ضررا على الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة و متوالية

دون توقف، بحيث ينجم عنه آثارا اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير،

ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من النقود التي بحوزتهم، و استبدالها بعملات أخرى أو قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناع أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية ، مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات القومية¹. و يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود ، و كنتيجة للنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن حالات الحروب و الإضطرابات السياسية و الكوارث الطبيعية.

2-3-2- التضخم المتوسط "التضخم غير الجامح" :

و يعبر هذا النوع من التضخم عن ارتفاع مستويات الأسعار ، و لكنها تكون بمسوى أقل في ارتفاعها مقارنة بالتضخم الجامح ، و تكون الآثار الناجمة عنه أقل خطورة على الاقتصاد الوطني ، مما يساعد السلطات الحكومية على معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماما بالعملة الوطنية².

2-4-4- معيار مصدر التضخم :

يمكن التمييز وفقا لهذا المعيار بين نوعين من التضخم هما :

2-4-1- التضخم من جانب الطلب :

يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الإقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم من اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق نظرا لوصول الإقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار³. أما في حالة عدم وصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الإقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز

¹ :غازي حسين عناية ، التضخم المالي ،مرجع سبق ذكره، ص62 .

² : نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، مرجع سبق ذكره ، ص30

³ : غازي حسين عناية ، التضخم المالي ،مرجع سابق ، ص66 .

الإنتاجي يتمتع بالمرونة و القدرة على الإستجابة للتغيير في حجم الطلب . وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج، وبالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار¹.

ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب

على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغيير في أذواق الأفراد، و هناك من يرجعه إلى التغيير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل.

وبالتالي فانه و بالاعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الإكتتاب في الأوراق المالية، كما أن زيادة في الدخل لا يترتب عليها زيادة في الأسعار كون زيادة الدخل ترتبط اساسا بزيادة الإنتاجية، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد، وبالتالي لا يترتب على زيادة في الدخل زيادة في الأسعار.

و تعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقا لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي و خاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل . حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار . و تستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية الإنتاج².

2-4-2- التضخم الناشئ عن الزيادة في التكاليف "تضخم دفع النفقة":

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، و التي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات و بين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات و تكاليف. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في النفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية ، و يعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج تأثيرا

¹ : الغولي أسامة ، شهاب مجدي ، مبادئ النقود و البنوك ، دار الجامعة الجديدة لنشر ، الإسكندرية ، 1997، ص83.

² : عبد الرحمن إسماعيل ، عريقات حربي ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد ، دار وائل لنشر والتوزيع ، عمان ، 1999، ص ص 151، 150 .

على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج تعود غالبا إلى زيادة في معدلات الأجور. ولقد ميز الاقتصادي الإنجليزي جون كيتز بين نوعين من إرتفاع الأجور هما :

2-4-2-1- الإرتفاع الذاتي : وهو الإرتفاع الذي يترتب عليه زيادة التكاليف و ارتفاع

مستويات الأسعار نتيجة زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

2-4-2-2 الإرتفاع المحفز : ويحدث هذا الإرتفاع كنتيجة طبيعية لمطالبة العمال برفع أجورهم

نتيجة الارتفاع في مستويات الأسعار بغرض المحافظة على مستوى معيشي مناسب.

كما قد يرجع البعض التضخم نتيجة محاولات من قبل المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما معا والمهادفة إلى رفع أسعار بيع منتجاتهم أو خدماتهم، حيث يهدف المنتجون إلى تحقيق معدلات ربح مرتفعة، وفي الوقت نفسه يهدف العمال إلى رفع معدلات اجورهم، وتؤدي معدلات الأرباح المرتفعة التي يحققها المنتج و معدلات الأجور المرتفعة التي يحققها العمال ، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى ارتفاع التكاليف و من ثم الأسعار و ذلك عندما تقابل الزيادة في التكاليف زيادة في الإنتاجية¹.

و على الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف و من ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار من أهمها

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية و الذي يعد سببا في ارتفاع تكاليف الإنتاج و من ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل عدم التدخل الحكومي للحد من مستويات الأسعار.

- ارتفاع أسعار الواردات ، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الخام و السلع الوسيطة المستوردة الداخلة في العملية الإنتاجية، كما يؤدي ارتفاع أسعار الواردات إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، و بصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والتجهيزات المختلفة، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، و التي تشكل ضغطا كبيرا على الأسعار في البلد المستورد².

¹ : الغولي أسامة ، شهاب مجدي ، مبادئ النقود و البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص 85 .

² : الغولي أسامة ، شهاب مجدي ، مبادئ النقود و البنوك ، مرجع سابق، ص 85 .

المطلب الثاني : أسباب التضخم

قد أصبح الآن واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، و لكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم و إرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في :

1- زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب) :

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع و الخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، و يستند هذا التفسير إلى قوانين العرض و الطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما ، مع بقاء العرض على حاله(أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة.

و مع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض و الطلب حتى يتلاشى، و من هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع و الخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع و الخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا ما يسمى بتضخم الطلب¹.

و يحدث هذا الإختلال نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار و طبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع و الخدمات مع ثبات العرض، و خاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، و يمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية و عملية خلق النقود. و لمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية و النقدية من أجل إحداث حالة انكماشية (انخفاض أغلب الأسعار و التكاليف)، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية.

¹ : سعيد هتهات ، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص دراسات إقتصادية ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2005-2006 ، ص 32 .

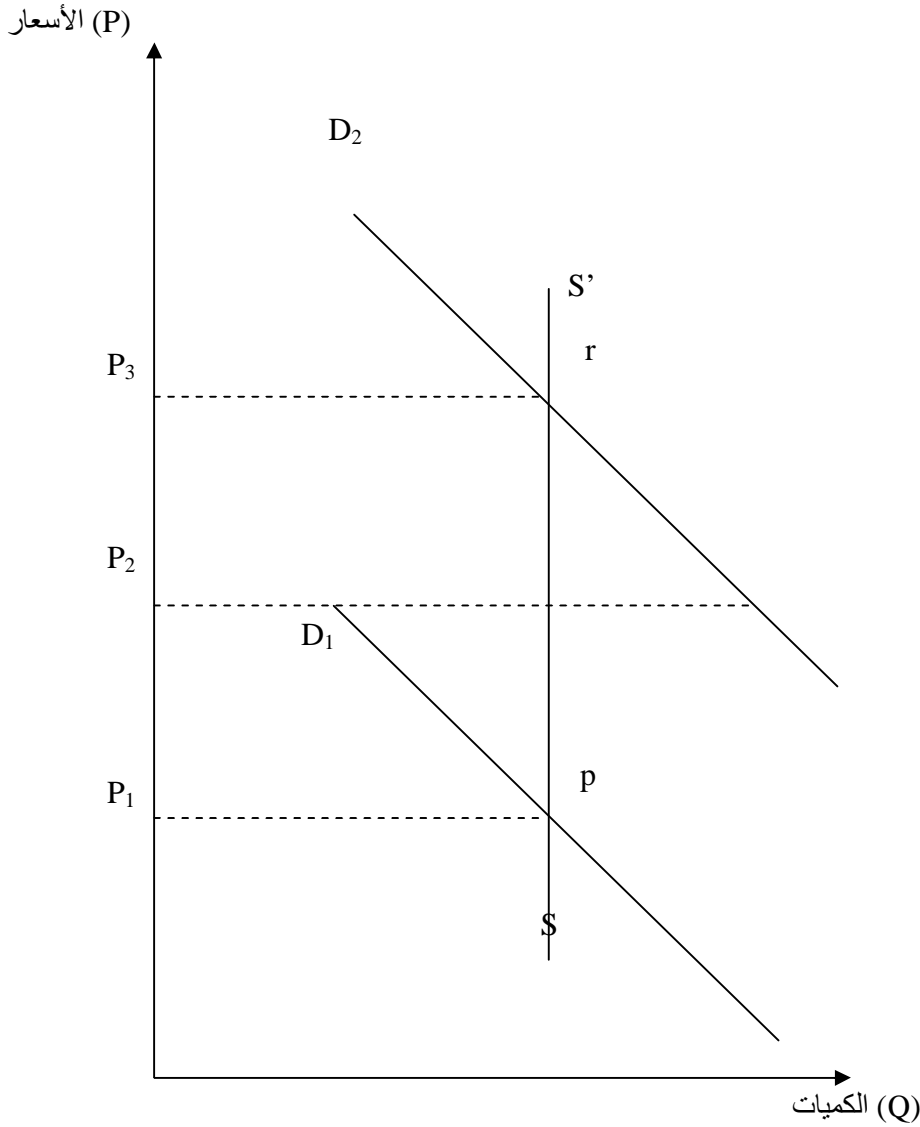
و من بين الإقتصاديين الذين يؤيدون فكرة أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم في الطلب، البلجيكي **Goedhard** ، و نجد في هذا الصدد أن معظم الأفكار الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تأخذ نفس الرأي. أما الفكر الكيترزي فيفسرها بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي ، ولا يرى في ذلك مشكلا كبير الخطورة إلا إذا وصلت عوامل الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل، لأنه في حالة الأخرى و بواسطة إعادة تشغيل عوامل الإنتاج بطريقة فعالة و رفع معدل الربح يمكن تلبية الطلب الزائد¹.

و يمكن تمثيل الاتجاهات التضخمية من خلال منحني التوازن العام عند الكلاسيك :

¹ : سعيد هتهات ، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الشكل رقم (1-1) : منحنى يمثل أثر ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة

التشغيل الكامل)



المصدر : محمد احمد السريتي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص293.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1-1) أن المستقيم (SS') الذي يمثل الكميات المعروضة يأخذ شكل عمودي (كمية ثابتة) ، و هذا نظرا لعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل ، وإذا كان المستقيم (D1) يعبر عن الكميات المطلوبة، فإن النقطة P في هذه الحالة تمثل نقطة التوازن.

و في حالة إنتقال منحني الطلب لسبب من الأسباب السابقة إلى الأعلى - من (D1) إلى (D2) - ، تظهر ة ما تسمى بالفجوة التضخمية (pr) التي تعكس فائض النفقات الكلية على العرض الكلي، ولأن هذا الأخير لا يمكن أن يرتفع، ينعكس ذلك في ارتفاع الأسعار ليتساوى العرض مع الطلب .

بالإضافة إلى هذا يمكن أن يحدث التضخم في الطلب بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الإكتناز، أو إذا ارتفعت بطلب عتاد جديد و أموال إضافية، فيرتفع سعر الفائدة و سعر الإنتاج الجديد.

و في الحقيقة أن التضخم بالطلب في الإقتصاديات الإشتراكية يعكس لنا تلك الإحتلالات أو النقائص في التخطيط على مستوى القطاع الإنتاجي و تداول السلع الإنتاجية النهائية¹ .

2- إنخفاض العرض الكلي :

لقد ساهم الإقتصادي كمبردج الكبير ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض و الطلب، و من المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار، و إن النظريات التي تأكد على جانب الطلب لم تكفي لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلاً في نظريات أخرى تأكد على جانب العرض، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضاً لقوله لإنخفاض العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الإقتصادي توفيرها، و كذا سياسة الإنفاق العام، وأيضاً كثرة النقد الزائد و المتداول في تحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي :

2-1- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل :

قد يصل الإقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته، و بذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

2-1-1- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي : عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، و هذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

¹ : سعيد هنتاه ، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 34، 33 .

2-1-2- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال و الموظفين المختصين، و كذا المواد الأولية

و الخامة...إلخ.

إن إنخفاض إنتاجية رأس مال بسبب الإستهلاك من جهة، و الإستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي بسبب الإستهلاك من جهة، و الإستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول و المعروض من السلع الذي هو في تناقص، و هذا يعني بداية ظهور التضخم . و هناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، و حدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب، الجفاف، قلة العملات الأجنبية و غيرها من ما يحول دون استيراد المواد الأولية .

3- ارتفاع التكاليف الإنتاجية

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في اسعار السلع و الخدمات النهائية نتيجة لإرتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) و ارتفاع الأجور بصفة خاصة ، و المقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

و هذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحودية للإنتاج، و بتالي إلى للإنتاج، و بتالي إلى إرتفاع سعر البيع، و في حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعرالبيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، و تؤدي بدورها إلى إنخفاض الإستثمار الصافي، و في الأنظمة الإشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.

و لكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى الزيادة في التكاليف، إذ تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل.

و في الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة اقوة نقبات العمال في المساومة الجماعية، حالة ظهور نقصان في عرض العمل و فائض في مناصب الشغل، فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عملها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة ، فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديد في الإنتاج ، مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة و سعر العتاد الجديد.

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف ، كما حدث إبان حرب 1973م ، حيث تضاعفت أسعار النفط بينحو أربع مرات،

وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير و مستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة (1973-1978م).

و مما لا شك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية عن عوامل داخلية مثل زيادة الأجر يمكن معالجته، من خلال ربط الأجر بالإنتاجية و الأسعار، بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستوردة فمن الصعب التحكم به و معالجته .

ملاحظة(1-1) : قد يحدث التضخم نتيجة لاشترك الأسباب السابقة في آن واحد، أي تضخم الطلب وتضخم التكاليف، وهذا بسبب لزيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج ، و في نفس الوقت ترتفع أسعار عناصر الإنتاج من مواد أولية و موارد و غيرها، و يسمى هذا النوع بالتضخم المشترك، وقد تستخدم طرقا أكثر تعقيدا في معالجة، حيث تتبع سياسات تحد من التوسع النقدي و تزيد من الإنتاجية في آن واحد.

4- استيراد معظم السلع النهائية و الخدمات من الخارج

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة و المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، و التي تستورد معظم إحتياجاتها من السلع و الخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم مستورد، و يعرف على أنه الارتفاع المستمر و المتسارع في أسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج، كالملابس و الأطعمة الجاهزة... إلخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية أي تستورد الدول و خاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظرا لأن دول الصغيرة ذات الإقتصادات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار، كما حدث بعد سنة 1973م ، فنتيجة لارتفاع السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط كما اسلفنا، ارتفعت اسعار هذه السلع في الدول النامية و العربية المستوردة لها. و يجب التمييز هنا بين التضخم المستورد و تضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج السلع وخدمات محلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع و الخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج¹.

¹ : سعيد هتهات ، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم

1- الآثار الاقتصادية

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلق آثار على كل البناء الاقتصادي و باعتبار أن النظام الاقتصادي الحديث يقوم ويرتكز على جهاز الأسعار، فإن هذه التأثيرات تختلف تبعا لنوعية التضخم السائد و مدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصادية و يظهر ذلك جليا في اختلاف العلاقات التي تربط بينها. ويمكن إبراز أهم جوانب هذه التأثيرات فيما يلي:

1-1- آثار التضخم على جهاز الأسعار

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار المعبر عنه بالأسعار النسبية ينعكس على الأسعار المطلقة، فتميل إلى الارتفاع، و هو ما يؤدي إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخفيض و توزيع الموارد في الاقتصاد الوطني. الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية ، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، و نتيجة ذلك هو إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى. حيث نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية و الكمالية و الخدمات هي التي تحضى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات مثل الصناعات الإنتاجية و الأساسية التي تتحمل دخول مرتفعة و عوائد متناقصة. فتدهور جهاز الأسعار في أداء وظائفه كمنظم و مصحح لعرض عناصر الإنتاج و بالتالي الفوائد المتأتية من كل عنصر تنعكس على جهاز الدخول لصالح أصحاب رؤوس الأموال على حساب العمال¹.

1-2- أثر التضخم على هيكل الإنتاج

1-2-1- إن ارتفاع مستويات الأسعار و الأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المتخصصة في إنتاج السلع الاستهلاكية و الكمالية و الخدمات أو التي تتمتع بطبيعة مضاربية، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال و العمالة على حساب القطاعات المتخصصة في الإنتاج الصناعي و الاستثماري التي تتحمل عبئ ارتفاع الأجور و رؤوس أموال غير كافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية و الانفاق في مجال البحث و جذب التكنولوجيا، مما يجعلها تعمل بطاقات تشغيل ضعيفة و مردودية ربحية ضئيلة لا تكفي لتحديد رأس المال. و ما يساعد القطاعات الأولى هو ثبات التكلفة الإنتاجية من أجور و فوائد على رؤوس الأموال المقترضة، أولا تزيد بذات نسبة و سرعة ارتفاع الأسعار ، و بالتالي يتم توظيف عوائد

¹ : زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي ، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003 ، ص 262.

رؤوس الأموال (الأرباح) في إنتاج السلع الاستهلاكية و الكمالية التي يزيد الطلب عليها في فترات التضخم نتيجة لزيادة دخولهم النقدية الاسمية.

1-2-2-1- لكن الوضع لا يبقى على حاله خاصة إذا اقترب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل، إلى جانب حالة التشبع التي تصيب هذه القطاعات من خلال تغيير الأسلوب الاستهلاكي للأفراد، ضف إلى ذلك تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم في هذه القطاعات بسبب نقص العائد فيها. مع زيادة طرح الكميات المخزنة في فترة الرواج، إلى جانب أن التأثيرات بين القطاعات تكون متشابكة و مترابطة خاصة القطاعات الصناعية التي تشتغل ببطئ و معدلات نمو منخفضة، مما ينعكس هذا كله على كافة القطاعات في الاقتصاد لتبدأ من قطاعات معينة و تنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه لتبدأ معدلات النمو الاقتصادي بالتدهور، الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع بأزمة انكماش اقتصادي¹.

1-3-3- أثر التضخم على هيكل التسويق و التوزيع

التضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية و المضاربة، فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وترداد قنوات التسويق، وتفق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج، و يتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي، ويتعدد الوسطاء و ترتفع نفقات التسويق، ويزيد ذلك في تضخم الأسعار. فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد من بين ثناياه قطاع تجاري طفيلي و مكلف لا يزيد من القيمة المضافة الحقيقية لحجم السلع، و لكنه يرفع من القيم النقدية لأسعار السلع، وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة.

1-4-4- أثر التضخم على الجهاز النقدي الداخل

1-4-4-1- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، حيث تكف النقود عن تأدية وظائفها الأساسية كوسيط للمبادلة، مخزن للقيمة و مقياسا لها. و أو وظيفة تفقدها قدرتها على القيام بدور مخزن للقيمة.

1-4-4-2- لا يقتصر الأمر على هذه الوضيفة فقط، بل يمتد إلى الوظائف الأخرى - مما يضعف الحافز على الادخار، فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، هنا يزيد التفضيل السلعي عن التفضيل النقدي أي التحول إلى الاستهلاك على حساب الادخار. بمعنى أن الاستهلاك الحالي أفضل من الاستهلاك المستقبلي الذي أصبح يمثل خطورة على الثروة المخزنة نقدياً،

¹ : سمير حسون ، الإقتصاد السياسي في النقد و البنوك ، المؤسسة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2004 ، ص 108 .

فيحول الأفراد أرصدهم النقدية إلى أصول حقيقية في شكل ذهب، عملات أجنبية مستقرة القيمة، سلع معمرة و عقارات¹.

1-5- أثار التضخم على الادخار و الاستثمار و النمو الاقتصادي

هناك وجهتي نظر متعاكسة في مدى كون التضخم آثار ايجابية على الادخار و النمو الاقتصادي وكونه لديه آثار سلبية تعيق الادخار و النمو. و الراجح أن التضخم عند مرحلة معينة من تطوره يؤدي إلى زيادة حجم الادخار الإجباري عن طريق ما يحدثه من إعادة لتوزيع الدخل الحقيقي بين مختلف الطبقات الاقتصادية، لكنه من ناحية أخرى فإنه يؤدي إلى تقليل المدخرات الاختيارية التي تكونها العائلات طوعا. فارتفاع الأسعار بمعدل أكبر يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي لها مما يقلل من ادخارها و التوجه نحو المزيد من الاستهلاك. لذا يجب أن نراعي مدى النقص المسجل في المدخرات الاختيارية ومدى الزيادة التي تحدث في الادخار الإجباري، فإذا كانت الزيادة الأخيرة أكبر من النقص الذي حدث للمدخرات الإجبارية، فإن أثر التضخم على الادخار و بالتالي على الدخل الوطني تكون ايجابية والعكس صحيح. أما ما يتعلق بالاستثمار فهو يتأثر بسعر الفائدة السوقي، فإذا أرادت السلطة النقدية امتصاص الفائض من السيولة النقدية في الاقتصاد من خلال رفع أسعار الفائدة و بالتالي جلب المدخرات، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض مما يتناقص حجم الاستثمارات خاصة القطاعات التي لا تشهد معدلات أرباح كبيرة لتمويل المشروعات مرة ثانية، مما يؤدي بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الانخفاض.

1-6- أثار التضخم على تقويم و تنفيذ المشروعات الاستثمارية

1-6-1-1 يترتب على استمرار تصاعد الأسعار في ارتباك في تقويم المشروعات الاستثمارية، فعند تغير المستوى العام للأسعار، فإن التدفقات النقدية للمشروع سوف تختلف عن بعضها في توقيت حدوثها و قوتها الشرائية، كما أن اتخاذ القرار الاستثماري يتوقف على مردودية الاستثمار أو عائده في مدة حياة المشروع. بمقارنة التدفقات النقدية المتوقع حدوثها في الزمن و ما يتم إنفاقه في الزمن صفر حقا.

1-6-2-1 بناء على هذا، فإن تقويم المشاريع يأخذ في الحسبان تغير مستوى الأسعار من خلال تعيين التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل لاتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه.

¹ : زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصري، مرجع سبق ذكره، ص 264.

1-6-3- أما بالنسبة لتنفيذ هذه المشروعات، فارتفاع الأسعار يجعل من الصعب تحديد دقيق لتكاليف إنشاء المشروع بصفة نهائية باعتبار أن التكاليف تستمر في الارتفاع خلال فترة التنفيذ، مما يؤدي إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لازمة لإتمام مشروعها¹.

1-7- آثار التضخم على ميزان المدفوعات

1-7-1- إن حالة ميزان المدفوعات يمكن أن تجدد ما إذا كان الاقتصاد يمر بمراحل تضخمية أم لا، بمعنى أنه عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، فإنه هناك تضخما في الاقتصاد و عليه فإن التضخم يمارس تأثيرا ضارا على ميزان المدفوعات. فبالنسبة للصادرات تنخفض مقدرة الاقتصاد على التصدير، من خلال، بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم يحدث دخول نقدية جديدة، وفي إطار عدم كفاية الإنتاج المحلي يزيد الميل الحدي للاستيراد باعتبار أن المنتجات الأجنبية تكسب ميزة معينة بكونها أرخص نسبيًا من الأسعار المحلية- وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، مما يعني لاستهلاك موارد أجنبية و الاحتياطي من الذهب و النقد الدولي عندما تضطر الدولة إلى تسوية العجز.

1-7-2- إن الاحتلال الداخلي للنظام النقدي سوف ينعكس على القطاع الخارجي للاقتصاد و يظهر ذلك في سلوك ميزان المدفوعات من حيث العجز و زيادة الواردات على حساب الصادرات و هروب رؤوس الأموال. كما أن اندماج اقتصاد معين مصاب بالتضخم في الاقتصاد العالمي يؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على باقي الاقتصاديات التي من الممكن أن تتمتع باستقرار نقدي. فالآثار السلبية و الضار للتضخم في العلاقات الدولية هو أثر مزدوج و متبادل.

2- الآثار الاجتماعية للتضخم

إن تغير قيمة النقود يكون نوعا من إعادة توزيع الدخل و الثروة بين الطبقات و الفئات الاجتماعية المختلفة، لذا نلتمس الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

¹ : محمد يونس و عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2003،

2-1- أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الوطني

2-1-1- إذا كان الدخل الوطني يعبر عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة، فإن ارتفاع الأسعار يعني مصادرة جزءا من دخول طبقة لمصلحة طبقة أخرى، فهناك طائفة معينة من الدخول تتسم ببطء التغيير عندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع¹. و تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية و المعاشات و الإعانات الاجتماعية و أصحاب المرتبات و الأجور، و التي يصعب تغييرها بسرعة لملاحقة الارتفاع في الأسعار. و نظرا للثبات النسبي لهذه الدخول، فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهم.

2-1-2- و على العكس من هذه الطبقة السابقة، هناك طائفة أخرى من الدخول تتغير بسرعة وفي نفس اتجاه تغير الأسعار و تضم أصحاب المشروعات (المنتجين) الذين تزيد أرباحهم بسبب ارتفاع أسعار البيع و تدني تكاليف الإنتاج باعتبار أن الأجور تبقى ثابتة نسبيا و انخفاض أعباء الديون لديهم - بعكس الدائنين فإنهم يتأثرون بصفة سلبية في فترة التضخم- إلى جانب أصحاب رؤوس الأموال وخاصة أصحاب الأسهم فإن أرباحهم تزيد و تصبح قيمة الأصول التي يملكونها مرتفعة.

2-1-3- تتسم عملية إعادة توزيع الدخول بين الطبقات و الفئات المشكلة للمجتمع في ظل وجود الفجوات التضخمية باختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية لهذه الفئات، فمنها ما تزداد دخولهم بصفة أكبر من زيادة دخول فئة أخرى و هناك من تبقى دخولهم النقدية ثابتة و هم الذين يتأثرون كثيرا بصفة سلبية من التضخم.

2-2- أثر التضخم على إعادة توزيع الثروة

2-2-1- من المعلوم أن التغيرات في الأسعار تؤثر على توزيع الثروات في المجتمع، إذ أن القيمة النقدية للأصول حقيقية تتأثر بمدى تغير مستوى الأسعار، فالأفراد الذين يملكون ثروة في شكل أصول مالية و نقدية مختلفة مثل أصحاب المكتنزات و حملة السندات الحكومية و غير الحكومية وأصحاب ودائع التوفير و الدائنين يتضررون من التضخم. وبالتالي تتدهور القوة الشرائية لهذه الأشكال من الثروة، أما الأفراد الذين يستفيدون من التضخم فهم الذين يمتلكون أصول الثروة في شكل عيني مثل الأراضي، العقارات، الذهب و العملات الأجنبية و المحزونات السلعية و حتى الأصول المالية مثل الأسهم فإن

¹ : مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الإقتصادي في الإسلام ، دار الغريب ، القاهرة ، 2002 ، ص 65.

أسعارها في السوق المالي ترتفع و تزيد سرعة تداولها و تحقق أرباح كثيرة حيث تزيد قيمة هذه الأصول عكس الأصول الأولى بنفس نسبة الزيادة في الأسعار.

2-2-2- إن المدينين يستفيدون كذلك من ارتفاع الأسعار لأنهم سوف يدفعون في فترة التضخم قيمة أقل من القوة الشرائية للقروض حين حلول أجل تسديدها و الوفاء بها، فتتخفف قيمة النقود التي اقترضوها مما يخفف عبء الدين و الفوائد المترتبة عنه.

2-3-2- احتدام التمايز الاجتماعي بين الطبقات

2-3-1- إن تعميق التمايز الاجتماعي بين طبقات المجتمع تمثل أسوء الآثار الاجتماعية التي يتركها التضخم في المجتمع، إذ ترتفع دخول و ثروات طبقة معينة و تزداد سوء الطبقة الأخرى، و هذا التمايز نجده حتى في الطبقة الواحدة حيث تختلف الأوضاع الاجتماعية بين أفراد المشكلة لهذه الطبقة كما أن هذا الإختلال الناجم عن التضخم سببه سوء إعادة توزيع الدخل و الثروات.

2-3-2- إن تعميق هذا التفاوت بين الطبقات في الدخل يخلق حالة من التذمر و التوتر الاجتماعي لحد التهديد بالاستقرار الاجتماعي و السياسي اللازم لإقامة التنمية.

2-4-2- هجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج

2-4-1- إذ لم تواكب زيادة الأجور و المرتبات للزيادات في السعار، هذا ما يدفع الإطاررات الفنية التي كثيرا ما تكون دخولها ثابتة أو متغيرة بصفة بطيئة جدا إلى الهجرة إلى الخارج أين ترتفع الأجور النقدية و الحقيقية في هذه الدول المستضيفة.

2-4-2- إن هروب اليد العاملة الماهرة و هجرتها إلى الخارج يؤثر سلبا على الكفاية الإنتاجية، مما يتم الاستعانة بكفاءات اقل مهارة أو بكفاءات خارجية غالبا ما تكون مكلفة أكثر من الكفاءة المحلية المهاجرة. مما يظهر على الكفاية الإنتاجية النقص الكمي و النوعي في الإنتاج بسبب التضخم¹.

2-4-3- إن هذه الكفاءات في الحقيقة تمثل أصول للثروة البشرية التي تستطيع دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و في هجرتها خسارة للاقتصاد الوطني و هذا الشكل من أشكال الثروة. إن إعداد مثل هذه الكفاءات يتطلب الوقت و التكاليف الباهضة، فالأفضل الحفاظ عليها من الهجرة إلى الخارج.

¹ : مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود الإقتصادي في الإسلام، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

2-5- آثر اجتماعية أخرى

2-5-1- إن ظاهرة الهجرة تولد نوع من مشاكل التفكك الأسري وانهلال الروابط العائلية مما يؤثر سلبا على النشء القادم الذي يعول عليه في المستقبل.

2-5-2- يصاحب التضخم تفشي الرشوة و الفساد الإداري خاصة بين أفراد الدخل الثابتة من موظفي الحكومة، فيكون هذا المصدر الخبيث مساعد على مواجهة ارتفاع الأسعار و تدهور مستوى المعيشة لهذه الطبقات من العمال.

2-5-3- الملاحظ أن الآثار الاجتماعية لم تخص بالدراسة الكافية خاصة في الدول النامية التي تشكل فيها آثار التضخم فاتورة كبيرة، و هذا راجع إلى الطبيعة غير التجريدية لهذه الآثار من جهة إلى جانب عدم الاهتمام بها و محاولة عزلها عن الظواهر و الآثار الاقتصادية للتضخم.

المبحث الثاني: سياسة استهداف التضخم

تُعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية ومن خلال التركيز على معدل التضخم، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد من معدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ، الأول سنتناول فيه تعريف وظروف إستهداف التضخم و تطورها ، أما الثاني فعن أسباب تبني هذه السياسة ، و أخيراً عن شروطها و إجراءات تطبيقها .

المطلب الأول: تعريف و ظروف استهداف التضخم و تطورها

عرف مفهوم استهداف التضخم ثلاث مراحل بدأت من استهداف أسعار الصرف إلى استهداف المجمعات النقدية لتصل إلى استهداف رقم أو مجالات محددة لمعدل التضخم، كما أن هناك ظروف أدت إلى الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

1- تعريف سياسة استهداف التضخم

يعرف Eser Tutar(2002) استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض و استقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأول للسياسة النقدية¹.

يستمر بعض الإرباك و الجدل في كيفية تعريف هذا المصطلح و أي البلدان يمكن أن تُعتبر مستهدفة له حتى بعد 15 سنة من تواجده. يظهر هذا الأمر جلياً (Kohn(2003) هل الولايات المتحدة الأمريكية تزاوّل استهداف التضخم أم لا ؟

يُخلص Kenneth N.Kuttner(2004) إلى وجود طريقتين للتفكير في تعريف استهداف

التضخم:

¹ : رجاء عزيز بندر ، استهداف التضخم (دراسة لتجارب البلدان النامية في السياسة النقدية) ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، قسم الإقتصاد الكلي و السياسة النقدية ، 2005، ص 04 .

- تتعلق الطريقة الأولى بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لإطار سياسة الاستهداف.
- تتعلق الطريقة الثانية بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لإدارة السياسة النقدية.

يترتب على الطريقة الأولى في التفكير إلى أن الطريق الأسهل لتمييز استهداف التضخم يكون بالطبع بالإعلان الذاتي، فإذا أعلن البنك المركزي عن أهداف للتضخم نقول انه على سياسة أو يطبق سياسة استهداف التضخم، يسمى هذا التعريف العملي لاستهداف التضخم **A practical definition of inflation targeting** قد يكون الإعلان الذاتي نقطة بداية جيدة للاستهداف لكن دون الجزم بذلك لذا ينتقد التعريف من وجهتين:

- إن التعريف بهذه الطريقة من خلال الإعلان عن أهداف التضخم لا يعتبر شرط كافي و ضروري لكي يؤهل البنك على انه يطبق سياسة استهداف التضخم، بعض البنوك المركزية لها أهداف للتضخم مثل البنك المركزي الأوروبي و تفتقر إلى المميزات الأخرى، لذا لا نقول أنها تطبق سياسة استهداف التضخم.

- تصر بعض البنوك مثل الاحتياطي الفديريالي الأمريكي على أنها ليست على نظام استهداف التضخم بالرغم من إمتلاكها لأغلب و في بعض الأحيان لكل المميزات الأخرى مثل البنوك التي أعلنت ذاتيا عن استهداف التضخم¹.

إذا كان التعريف العملي لاستهداف التضخم يأخذ نموذج من وجهة نظر واضعيه أمثال Bernake and AI(1999) بأنه أفضل وصف كإطار للسياسة النقدية بدلا كقاعدة، فقد ظهرت مؤخراً جهود يتزعمها عدد كبير من الاقتصاديين أمثال Lars Sevenssen(1997-1999) تعرف استهداف التضخم على أنه قاعدة مثالية لسياسة نقدية **Policy Rule**.

توجه لهذا التعريف مجموعة من الانتقادات من قبل عدة اقتصاديين أمثال Mishikin (2002) و Truman(2003) الذي يرى أن استهداف التضخم كإطار لسياسة نقدية يسبق في البداية تطبيق قواعد مثالية للسياسة النقدية- فلا يمكن أن يتعارض في الأدب الاقتصادي الإطار النظري مع ما هو عملي أكثر- و يذكر بأن تبني الإستهداف كإطار كان بستة سنوات قبل ظهور المقالة المشهورة

¹ : طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة حسنية بن بوعلي ، شلف ، 2004-2005 ، ص98 .

لتايلور 1993 والعمل اللاحق لـ (Sevensson 1997) الذي يربط استهداف التضخم بالتواعد المثالية للسياسة النقدية¹.

يُعرّف Carare and Stone (2003) استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر صرف واضحة (استهداف سعر الصرف) أو قاعدة نقدية معينة (استهداف نقدي) يعد تلقائياً أنه يطبق سياسة استهداف التضخم، و يضيفان أن هذا الصنف ملتزم بوضوح بسياسة استهداف التضخم الخفي².

لقي هذا التعريف انتقاداً من (Truman 2003) في تصنيف البنوك المركزية هل هي على أساس استهداف التضخم أم لا، فإذا لم يكن هناك إعلان صريح و ذاتي لا تعتبر سياسة استهداف التضخم قائمة.

يعرف الأستاذ إسماعيل أحمد الشناوي (2004) استهداف التضخم بأنه يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، و يتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير و تحقيق استقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية.

لا يعد استهداف التضخم حسب (Hamzirolan 1999) طريقة أو أداة لتخفيض المعدل الجاري للتضخم، لكن يمثل سياسة الرقابة والسيطرة على استقرار الأسعار بعد فترة إزالة التضخم بصفة شاملة.

تعتبر سياسة استهداف التضخم أسلوب جديد وحديث لإدارة البنوك المركزية لسياستها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة كاستهداف وسيط للسياسة النقدية، أما الهدف النهائي لها هو تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل. ظهر هذا الأسلوب في بداية التسعينيات وبالضبط في نيوزيلندا 1990

¹ : رجاء عزيز بندر ، استهداف التضخم (دراسة لتجارب البلدان النامية في السياسة النقدية) ، مرجع سبق ذكره، ص3.

² : طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مرجع سبق ذكره، ص99 .

الفرع الثاني: ظروف نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم.

إن الإلمام بظروف نشأة وتطور سياسة استهداف التضخم باعتبارها يمثل إستراتيجية جديد لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال تحديد معدلات كمية أو مدى مستهدف لتحقيق إستقرار في المدى الطويل، على الرغم من قصر تجربتها إلا أن هناك بلدان عديدة متقدمة ونامية تبنت هذا الإطار للسياسة النقدية¹.

2-1- ظروف نشأة سياسة استهداف التضخم.

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ بنيوزيلندا في ديسمبر 1989 (بعد مارس 1990 أول تاريخ الإتفاقية لسياسة الإستهداف (PTA) ثم في كندا في فيفري 1991 ومن ثم في المملكة العربية المتحدة في 1992، ثم تلتها باقي الدول الصناعية الأخرى كاستراليا والسويد 1993.

إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل الشيلي وبولندا في 1999، كولومبيا، كوريا وجنوب إفريقيا في 2000 وهنغاريا، إيسلندا والمكسيك 2002 و أخيرا الفلبين و البيرو 2002.

تعد اليوم أكثر من 40 بلد استهدف الوصول إلى مستوى متدن و مستقر من التضخم لكن 18 بلدا منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم، لكن يرى Kuttner(2004) إن هناك 21 دولة تستهدف معدلات للتضخم منها 07 دول قديمة العهد بهذه السياسة و 14 دولة الباقية حديثة العهد بها.

وجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر استخدام المتغيرات أو الإستهدافات الوسيطة كسعر الصرف و المجمعات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة المتناقضة منها كزيادة معدل النمو الاقتصادي و تخفيض التضخم، فمنذ بداية السبعينات اتجه العديد من الاقتصاديين إلى تأييد الدور الفعال للسياسة النقدية في التحكم في معدل التضخم و المحافظة على مستوى مرتفع للنمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة مستندين إلى فكرة الاقتصادي Phillips بوجود علاقة طردية بين التضخم و البطالة في المدى الطويل. كان الاعتقاد السائد لدى صانعي السياسات الاقتصادية بإتباع سياسة نقدية توسعية يصاحبها ارتفاع معين في معدل التضخم مع

¹ : بلعزوز بن علي ، محاضرات في نظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص195.

المحافظة على مستوى منخفض من البطالة و زيادة مستوى الناتج المحلي الخام، لكن الآثار الاقتصادية لهذه السياسات النقدية التوسعية خلال فترات السبعينات و الثمانينات نتج عنها ارتفاع كبير في معدل التضخم و انخفاض في معدل النمو الاقتصادي و زيادة معدلات البطالة .

تأكد في هذه الظروف أن هدف استقرار الأسعار له الأولوية للسياسة النقدية في بلوغه في المدى الطويل، بدأت تظهر

فكرة إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية لبلوغ هدف استقرار الأسعار.

2-2- تطور سياسة استهداف التضخم.

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالإستهدافات الوسيطة، في المرحلة التي سبقت فترة نهاية الثمانينات، حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدافات الوسيطة و أن هناك علاقة وثيقة بينها و بين الأهداف النهائية.

إن انهيار نظام بروتن وودز في أوائل السبعينات جعل أسعار الصرف غير فعالة كإستهدافات وسيطية، فظهرت المجمعات النقدية كإستهدافات وسيطة يمكن التحكم فيها و تعكس بصفة جيدة الهدف النهائي خاصة مع الاتجاه المتصاعد لأفكار للنقدويين في تلك الفترة، يوجد سببان :

الأول يتعلق بالتناقض بين أهداف المراد تحقيقها، و يتعلق السبب الثاني بضعف و تغير قوة الارتباط و تأثير الإستهدافات على الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظل ظروف عدم إستقرار دالة الطلب على النقد نتيجة الإنتكاسات المستحدثة في الأسواق المالية و عدم إعطاء إستقلالية كبيرة للبنوك المركزية، هذا ما سمح بالإنتقال للإستهدافات لمعدل التضخم كإستهدافات وسيطية و تحقيق الإستقرار في الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي.

نخلص إلى أن الإستهداف الوسيط إنتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات من إستهداف سعر الصرف Exchange rate targeting إلى الإستهداف النقدي Monetary targeting إلى إستهداف التضخم Inflation targeting policy .

المطلب الثاني : أسباب تبني سياسة إستهداف التضخم

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة نذكر منها:

- ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد اثر عكسيا على معدل النمو الاقتصادي و على تخفيض الموارد الإقتصادية، لذا يجب تخفيض معدل التضخم و التحكم في معدله كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل¹.

- عدم استقرار العلاقة بين المجمعات النقدية و التضخم - في الغالب - خلق مشكلة لسياسة نقدية تستهدف المجمعات النقدية مما نتج عن التقليل من قيمته و التخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم، إن عدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض، علاوة على ذلك فان سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بإشارات كافية حول موقف السياسة النقدية ، فإذا كانت هناك صدمات نقدية فان هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة لكي تكون دليلا جيدا لمساءلة البنك المركزي ، إضافة إلى ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية و وضع البنك المركزي أمام المساءلة لدى الجمهور ، لذا يتطلب الأمر ضرورة وجود استهداف و سيطر للسياسة النقدية يؤدي إلى زيادة فعاليتها في التأثير على استقرار معدل التضخم .

- هناك مشكل في التحديد الإحصائي الدقيق للمجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية، إن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية المستحدثة في الأسواق المالية، إلى جانب عدم الاتفاق حول المجمع الأكثر دلالة على التضخم.

- يحدد البنك المركزي معدل أو مجال للتضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كاستهداف سعر الصرف أو المجمعات النقدية). إن تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيودا أمام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بما يخلق هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل دون استهداف متغيرات أخرى.

- تطرح سياسة استهداف المجمعات النقدية مشكلة المحافظ المالية للأعوان الاقتصادية نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة قصيرة و طويلة الأجل مما يؤدي إلى الاختلاف في تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم، فانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل مقارنة بأسعارها في الأجل الطويل

¹ : بلعوز بن علي ، محاضرات في نظريات و السياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص 195.

يساعد على تضخيم المجمعات الواسعة لان الأعوان الاقتصاديين غير الماليين يلجؤون الى توظيف أموالهم في شكل سندات أكثر منها في شكل ودائع لأجل، إن هذا الاختلاف في تطور المجمعات النقدية نتيجة لصددمات معينة لا يعطي فعالية أكبر لها بان تكون إستهدافات وسيطية تعكس جيدا استقرار الأسعار في المدى الطويل.

- إن تأثير سياسة الإستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر زمنية Time Lags تكون غير محددة نتيجة لعدم إستقرار الإستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي و العرض الكلي في النشاط الإقتصادي، تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ أهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه إنحرافات في معدلات التضخم. يستدعي من السلطة النقدية إيجاد آلية لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين، فالإنحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لإزالة هذا الإنحراف من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة، و يمكنها من التحكم في تقلبات معدل التضخم و الناتج عند المستوى المستهدف.

يعتبر إستهداف التضخم إطار حديث لإدارة البنك المركزي للسياسة النقدية من خلال تعهده بتخفيض معدلات التضخم المستهدفة و المحافظة على إستقرار الأسعار في المدى الطويل، بدأ تطبيقه في العديد من الدول المتقدمة و النامية تجاوز أكثر من عشرين(20) بلدا في فترة وجيزة تفوق خمسة عشر سنة، يوفر هذا الإطار حركية أكبر للبنوك المركزية في وضع و إدارة أدوات النقدية و تغييرها في الوقت المناسب لمواجهة الضغوط التضخمية المحتملة. يجب أن تستوفي البنوك المركزية شروط و متطلبات أساسية التي تساعدها في إدارة السياسة النقدية وفق أسلوب إستهداف التضخم.

المطلب الثالث: شروط و إجراءات تطبيق سياسة إستهداف التضخم.

إذا كانت فعالية السياسة النقدية التقليدية في الحد من التضخم تنصرف إلى الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الإقتصادي لتحقيق هدف إستقرار الأسعار فإن فعالية سياسة إستهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية التحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل ، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط: الشروط العامة و الشروط الأولية(الأساسية).

1- الشروط العامة و الشروط الأولية لإستهداف التضخم.

تدل الشروط العامة على مدى وجود إستهداف التضخم في البلد من عدمه، في المقابل تعني الشروط الأولية على فعالية السياسة النقدية.

1-1- الشروط العامة لإستهداف التضخم.

نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم.

يحدد F S. Mishkin خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم و هي:

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط، تلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محدد في إطار زمني محدد، تستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو مدى مستهدف و الفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها الى هذه المعدلات، تتمثل أساسا في شكل دوريات و تقارير رسمية عن التضخم و بيانات صحفية و مطبوعات و الخطابات الرسمية، ففي البرازيل على سبيل المثال يجري نشر قرارات لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي التي تجتمع كل خمسة أسابيع فورا بعد اجتماعها، و ينشر محضر الاجتماع في ظرف أسبوع¹.

- التزام مؤسستي لاستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.

- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات - تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم- ليس فقط المجمعات النقدية، و إستعمالها في إتخاذ قرارات السياسة النقدية، يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

- زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للإتصال بالجمهور و الأسواق حول خط و أهداف صانعي السياسة النقدية.

¹ : بلعوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 ، مجلة البحوث العربية الإقتصادية، العدد 41، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2008 ، ص ص، 43،44 .

- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

يضيف الأستاذ إسماعيل أحمد الشناوي شرط آخر الى الشروط المذكورة سابقا يتمثل في أن يعتمد البنك المركزي على أسلوب النظرة المستقبلية **Forward-Looking** في تقدير معدل التضخم المستهدف، الأمر الذي يضمن أن وضع أدوات السياسة النقدية يعتمد على تقدير الضغوطات التضخمية في المستقبل، و بالتالي يمكن التحكم في معدل التضخم المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان التي لا تستهدف التضخم على الرغم من إلتزام بنوكها المركزية الفيدرالية بتحقيق مستوى منخفض من التضخم، فهي لا تعلن أولاً أهداف رقمية صريحة الى الجمهور إلى جانب إلتزامها بتحقيق أهداف أخرى كتحقيق العمالة الكاملة أو تحقيق أسعار فائدة مقبولة في المدى الطويل، أما ألمانيا تعد من البلدان التي يتمتع بنكها المركزي بإستقلالية كبيرة ويحقق مستويات منخفضة من التضخم إلا أنها لا تعلن بشكل رسمي و صريح عن أهداف رقمية لمعدلات التضخم، فهي لا تطبق سياسة إستهداف التضخم. كما أن البنك المركزي الأوربي يضع أهداف رقمية معلنة للتضخم لا تتعدى 2% و يسمح بتحقيق أهداف أخرى غير أهداف إستقرار الأسعار في المدى الطويل، لذا لا يمكن القول أنه يطبق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية، يجب أن تتوفر هذه الشروط كلية حتى يمكن لأي بلد من تطبيق هذه السياسة¹.

1-2- الشروط الأولية لإستهداف التضخم.

تتمثل الشروط الأولية (المسبقة) في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة إستهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقه، على عكس الشروط العامة فان إستهداف التضخم يمكن أن يكون فعالا حتى في حالة عدم توفر بعض الشروط اللازمة لتطبيقه.

توجد ثلاثة شروط أولية **Prerequisites** لفعالية سياسة إستهداف التضخم هي:

¹: بلعوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، السياسة النقدية و إستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 ،مجلة البحوث العربية ، مرجع سبق ذكره ،ص44 .

1-2-1- إستقلالية البنك المركزي:

يعتبر من المتطلبات الأساسية لإستهداف التضخم من خلال إعطاء إستقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى هذه التضخم المنخفض، تعني الإستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، و تشير ضمناً إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي وفي نفس الوقت عدم التقيّد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر الصرف إسمي معين، كما يجب أم لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الإقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل.

- لا يجب أن يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي، كما لا يجب إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية، إن انعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الاستهدافات الموضوعية مع إجبار البنك المركزي التكيف مع سياسته النقدية حسب الظروف السائدة. يرى EsterTutar(2002) انه ليس هناك تعريف تحليلي أو تجريبي لعتبة التضخم التي عندها تفقد السياسة النقدية فعاليتها، و تصبح عندها متكيفة تقريبا مع الأوضاع السائدة، فهو يرى أن الدولة التي بها معدلات التضخم تتراوح بين 15-25 % لمدة ثلاثة أو خمس سنوات لا يمكنها الاعتماد على سياسة نقدية تستهدف معدل تضخم منخفض و دائم.

1-2-2- امتلاك هدف وحيد:

يتمثل الشرط الثاني لتبني إستهداف التضخم انعدام استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي تتعارض و تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، يعني هذا الشرط توفر واحد و وحيد لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية يتمثل في معدل أو مدى مستهدف محدد لفترة زمنية محددة، فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل المستهدف و سعر الصرف الثابت في نفس الوقت، إذا كان اقتصاد البلد يعرف حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال، فتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب تحقيق معدل تضخم منخفض، مما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية، فعندما يتم تحديد معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة الربط في دولة أخرى يترتب عليه قبول صانعي السياسة الاقتصادية داخل الدولة بمعدل التضخم في الدولة الأخرى كمعدل مستهدف للتضخم و عندما يحدث انخفاض في سعر صرف عملة بنك دولة

نتيجة لارتفاع أسعار الواردات من الخارج مثلاً، يؤدي ذلك الى ارتفاع معدل التضخم محلياً و هو ما يتعارض مع استهداف التضخم .

إذا حدث تضارب بين الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية إعطاء الأولوية لهذين الهدفين و توضيحها للجمهور بطريقة موثوقة، لتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر صرف مرناً الى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض لذا يكون الطريق الأكثر أماناً لتفادي تلك المشاكل أن لا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر الى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد و الأساسي للسياسة النقدية.

1-2-3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم:

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة و يمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم، يعتقد Jonsson انه يجب على أن تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم و تقديره عند مستوى يمكن تحقيقه و التحكم فيه وفقاً للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة انحراف المعدل عن قيمته أو مدها في المستقبل، و لا بد أيضاً أن تكون هناك أسواق مالية لراس المال متطورة للاستخدام الأنجع لتلك الأدوات لينتقل أثارها على النشاط الاقتصادي إذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب¹.

تبنت بعض الدول سياسة إستهداف التضخم لكنها لم تستوف أحد الشروط المسبقة لفعالية هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية في تحقيق تضخم منخفض في بداية التطبيق. تشير دراسة Mishkin and Schmidt-Hebble(2001) أن بعض الدول النامية تبنت إستهداف التضخم مثل الشيلي التي إستهدفت سعر الصرف خلال عقد التسعينات في ظل تبنيها لإستهداف التضخم، و أن بنك إنجلترا قد إستهدف التضخم قبل حصوله على إستقلاله في إدارة السياسة النقدية، كما أن بعض البنوك المركزية للدول النامية لم تنشر تقارير دورية منتظمة عن معدلات التضخم المحققة و المستهدفة حتى عام 2001.

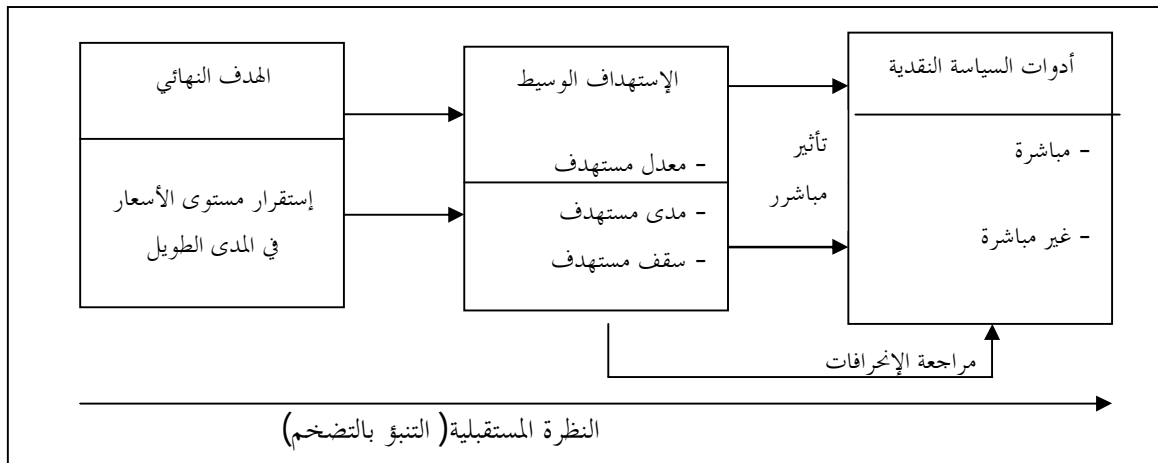
¹ : بلعوز بن علي ، محاضرات في نظريات و السياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص 200.

إذا إستوفت أي دولة للشروط العامة بصفة كاملة و للشروط الأولية بصفة جزئية أو كاملة يمكنها تطبيق سياسة إستهداف التضخم، يتطلب تطبيق هذه السياسة مراحل معينة تعرف بإجراءات تطبيق سياسة إستهداف التضخم.

2- إجراءات تطبيق سياسة إستهداف التضخم.

قبل التطرق إلى الواقع العملي لسياسة إستهداف التضخم لابد أن نشير في البداية إلى إستراتيجية البنك المركزي في تحقيق إستقرار الأسعار في المدى الطويل- التي يوضحها المخطط (1-01) هدف نهائي للسياسة النقدية، كما يعد معدل أو مدى محدد من التضخم استهدافا وسيطيا مباشرا يعكس الهدف النهائي بإفترض علاقة مباشرة و مستقرة بين الأدوات النقدية و الإستهداف الوسيط، يتم التنبؤ بها دون وجود قنوات إبلاغ لإنتقال أثر الأدوات على النشاط الإقتصادية التضخم. تختلف هذه الإستراتيجية عن إستراتيجية السياسة النقدية التقليدية التي تتعدد و تتضارب أهدافها النهائية في بعض الأحيان، يمثل سعر الصرف و مجتمعات القروض و المجمعات النقدية إستهدافات وسيطية حيث لا توجد علاقة مستقرة بين الهدف النهائي للإستهداف الوسيط، ينتقل أثر السياسة النقدية التي يمارسها البنك المركزي عبر قنوات إبلاغ للتأثير على الدائرة الحقيقية و على التضخم. تعتمد سياسة إستهداف التضخم على النظرة المستقبلية أما السياسة الأخرى تعتمد على مبدئين إثنين هما: العلاقات السببية و الإرتباط بين الدائرة النقدية و الحقيقية بواسطة قنوات الإبلاغ.

الشكل 2-1 : المخطط إستراتيجية البنك المركزي في إستهداف التضخم.



المصدر: طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة

الجزائر للفترة 1994-2003) ، مرجع سبق ذكره، ص112 .

حتى يتم تطبيق سياسة إستهداف التضخم في الواقع العملي يجب مراعاة بعض القضايا المهمة والمتمثلة أساسا في:

2-1- الجهة المخول لها تعيين معدل التضخم المستهدف:

تعتمد الهيئة المخول لها تحديد معدل التضخم المستهدف على مدى إستقلالية البنك المركزي وإعلانه عن الإستهداف، تخلف عادة الهيئات بإختلاف الدول، عل سبيل المثال يتم إعلان إستهداف التضخم في أستراليا، فلندا، السويد، إسبانيا، المكسيك و جنوب إفريقيا من طرف البنوك المركزية لها و بصفة مبدئية دون أي تصديق واضح من الحكومة. أما في كندا، نيوزيلندا، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، كوريا و البيرو يتم إقراره بالإتفاق و التنسيق المشترك بين الحكومة ممثلة بوزير المالية و البنك المركزي ممثلا بالمحافظ.

يعلن إستهداف التضخم في الحقيقة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة بعد ذلك وهذا لترقية الإتفاق بين صانعي القرار في الهيئتين مما يزيد من فعالية و مصداقية هذا الإطار من السياسة النقدية، أما في الدول النامية يتطلب ضرورة تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي لتحقيق زيادة دعم السلطات المالية للسلطات النقدية في إستهداف التضخم.

2-2- التفاعل مع أهداف سياسات أخرى:

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار إستهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد، ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجم و غير متعارض مع الهدف الأساسي ر، على أي حال هناك أهداف أخرى تكون مستهدفة كت تحقيق مستوى التشغيل الكامل، بالرغم أنه في المدى القصير يتعارض هذين الهدفين. يمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف العمالة الكاملة في المدى الطويل. في نظام إستهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية و أهداف السياسة المالية متفاعلة ضمنا مع بعضها البعض، بحيث يجب أن تأخذ السياسة النقدية بعين الإعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم، وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية إستهداف التضخم. قد يسبب حجم أكبر من الدين العام توقعات مستقبلية بإرتفاع معدل التضخم مما يخلق بعض الصعوبات للبنك المركزي في بلوغ التضخم المستهدف في المدى القصير¹.

¹: طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مرجع سبق

ذكره ، ص 113.

2-3- تعريف مفصّل للمعدل المستهدف:

يعتمد التحديد الدقيق للمعدل المستهدف على الخطوات التالية:

2-3-1- تصميم الأفق الزمني للإستهداف:

يعرّف الأفق الزمني بطول عمر المرحلة الزمنية للوصول الى الإستهداف المعلن سابقا و الفترة التي يمكن السيطرة عليه، إختارت البلدان التي إستهدفت التضخم طائفة متنوعة من الآفاق الزمنية يتعين عليها التوصل خلالها الى أهدافها و ذلك تبعا لمدى إرتفاع معدل التضخم عند البداية بالنسبة للمعدل المرغوب. يرى (Haziroland(1995 أنه عندما يكون هناك إختلاف بين المعدل الحالي و المعدل المستهدف على البنوك المركزية وضع فترة تطبيق لحوالي سنتين تشتمل على فترات التأخر (التباطؤات الزمنية) للسياسة النقدية في إنجاز المعدل المستهدف تفاديا لإنتهاج أسلوب تتسارع لتحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الأسعار، يتأثر الأفق الزمني للإستهداف بعاملين إثنين هما:

- قدرة السياسة النقدية على مواجهة الصدمات الطلب أو العرض الكلي قصيرة الأجل.

- نوع نظام إستهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي إما صارما أو مرنا.

2-3-2- تحديد مؤشر مناسب للتضخم:

يختلف الإختيار بين مؤشر الأسعار المستعمل في حساب معدل التضخم المستهدف من دولة لأخرى بسبب تباين المناهج في حسابه في هذه الدول، يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الأكثر إستخداما في قياس معدل التضخم بدلا من مكمش الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين معروف جدا لدى الجمهور مما يسهل فهمه و لا يحتاج الى قدر أكبر من المراجعة أو التعديل و يعكس أيضا التوازن بين العوامل المحددة للطلب و العرض الكلي في النشاط الإقتصادي، كما لا يسمح بالأخذ في الحسبان التغيرات الكمية و التعديلات في هيكل الإنفاق.

2-3-3- تحديد مستوى الإستهداف :

يعد تحديد الهدف الكمي للتضخم المستهدف من السمات المهمة لسياسة إستهداف التضخم، فمن الناحية العملية حددت عدة دول معدلاتها المستهدفة للتضخم كأرقام أحادية منخفضة بينما من الناحية النظرية يبدو التضخم الصفري Zero Inflation يعد نظيرا لإستقرار الأسعار كما يفترضه Ultima Thule كحالة أو وضعية عادية للإقتصاد الرأسمالي.

حددت كل الدول التي إستهدفت التضخم معدل يفوق الصفر بسبب الإنحرافات الموجبة في حساب مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نتيجة دخول سلع جديدة التي تؤدي الى تعديل المستهلكين للأسعار النسبية بإحلال السلع المماثلة بأسعار أدنى يدعم السلوك الوقائي للبنوك المركزية تجاه بعض الصدمات أو المخاطر الإقتصادية إستهداف معدل تضخم غير صفري للأسباب التالية:

- تتطلب المرونة في الأسعار و الأجور وجود معدل تضخم موجب بسيط لإحداث التعديلات الضرورية في الأسعار النسبية.

- إن وجود معدل تضخم يساوي الصفر لا يسمح بمعدلات فائدة حقيقية بالإنخفاض بما يكفي لكي ينشط الطلب الكلي.

- يستثني التضخم الصفري احتمال أن تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة عند ما تقترب أسعار الفائدة الإسمية من الصفر، هذا ما يمنع البنك المركزي من تخفيض أسعار الفائدة في حالة الكساد مثل ما حدث مؤخرا في اليابان أين بلغت معدلات الفائدة الإسمية قصيرة الأجل الصفر بحلول منتصف 1999، مما أوقعها في ركود إقتصادي.

- يمكن أن يؤدي التضخم الصفري الى حدوث ركود إقتصادي بإستطاعته تدمير النظام المالي ككل.

يرى Stanley fischer انه توجد دراسات قليلة نسبيا عن الهدف الأمثل لمعدل التضخم، لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1-3%. يذكر (Debelle 1997) أنه وضعت عموما أهداف تضخم حول 2% سنويا في العديد من الدول النامية ، بينما يبقى هناك نقاش عام حول وجود إستهداف الدول النامية في المدى المتوسط لمعدلات التضخم تكون أعلى منها في الدول الصناعية ، تلك التي تكون بين 4-8% سنويا حتى يسمح بهامش تحرك في مجال أوسع لمواجهة صدمات العرض الكلي (التغيرات في معدلات التبادل التجاري ، الضرائب غير المباشرة ، تغير نمط الإنتاج، تكنولوجيا جديدة...) ¹.

¹: طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

2-3-4- الإختيار بين معدل أو مدى مستهدف للتضخم:

إختارت العديد من الدول معدلات مستهدفة محددة، فإبتداءً من 2001 حددت المملكة المتحدة، كوريا و النرويج معدلات بـ 2.5% بينما إختارت دول أخرى مدى معين لإستهداف حول نقطة وسطى كنيوزيلندا 0-3% ، كندا 1-3% ، هنغاريا 5-7% ، إسلندا 2.5% (+1%-1.5%)، في حين إعتمدت إسبانيا على سقف أو حد أعلى للتضخم.

توجد عدة أسباب تجعل الدول تتباين في إستهداف مدى تضخم معين منها:

- نظرا لصعوبة التنبؤ بآثار الأدوات النقدية و الفترة اللازمة لملاحظة تلك الآثار فإن إحتمال عدم تحقيق معدل محدد سوف تظل كبيرة.

- إن تبني مدى واسع يتضمن بعض المجال لإستقرار الناتج المحلي الخام.

- نحتاج إلى مدى مستهدف من التضخم لإبقاء بعض المرونة للرد على الصدمات قصيرة الأجل.

و في هذا الإطار طرحت الدراسة التي قام بها (Haldane et Salmon, 1995) مشكل تحديد الدول لمدى مستهدف واسع أو ضيق في شكل نموذج لتفسير التضخم في المملكة المتحدة إبتداءً من 1960 إذا هي طبقت إستهدافات للتضخم إبتداءً من تلك الفترة، كانت نتائج البحث أن معدل التضخم إرتفع قليلا عن المعدل 2.5% و لم يتذبذب كثيرا حوله، طبق نفس النموذج مع إفتراض أن الإقتصاد معرض للصدمات الخارجية في نفس الفترة السابقة، كانت 25% من النتائج خرج فيها معدل التضخم عن المدى 1-4% ، تدعم هذه النتائج أن أفضل مدى مستهدف يكون بين 0-3% أو 0-4% مع معدل وسيط 2%.

يعطي تبني معدل مستهدف مصداقية أكبر في التطبيق، لكن مع تواجد الإحداث غير المتوقعة و طبيعة التضخم يكون بلوغ المعدل المستهدف صعب جدا، إن الاعتماد على مدى مستهدف ينقص من المصداقية لكنه يزيد من المرونة في التطبيق¹.

¹: طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مرجع سبق

ذكره ، ص 116.

2-4- المساءلة و الشفافية و المصدقية :

يزيد نضام استهداف التضخم من المساءلة واضعي السياسة النقدية عن طريق تعزيز أكثر للشفافية، تصبح السياسة النقدية أكثر فعالية عندما تعلن للجمهور عن التغيرات الحاصلة و الأسباب المؤيدة إلى تلك التغيرات في سياستها. تساعد المساءلة على توضيح ما إذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي أو أن الانحرافات كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، كما أن المساءلة تنقص من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية إذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الأجل الطويل،

تعني الشفافية في الإعلان عن الهدف للجمهور أن البنك المركزي ملتزم بتحقيقه مع توضيح شكل واتجاه العلاقة بين أدواته المستخدمة و مدى اتساقها مع ذلك الهدف، تخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار من خلال تفهمهم للمعدل المستهدف من قبل البنك المركزي و عدم إساءة الفهم إذا حدثت توقعات خاطئة للظروف المستقبلية مما ينتج عنه إنحرافات عن المعدل أو المدى المستهدف.

يعتبر كسب ثقة الجمهور تعزيزاً لمصدقية السلطة النقدية عن طريق تحقيقها للأهداف المرجوة و تكوين رصيد تراكمي من النجاحات في هذا المجال، كما يعد الإعلان عن التنبؤات و التوقعات المستقبلية بشأن المعدل المستهدف و إبراز الافتراضات التي قامت عليها السلطة النقدية في تحديد هذا المعدل أمر ضروري لكسب المزيد من المصدقية.

2-5- تحديد توقعات التضخم:

يستخدم نظام إستهداف التضخم التوقعات بصفة آلية بسبب طبيعة النظرة المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف، تعيّر السلطة النقدية أدوات السياسة النقدية قبل إرتفاع معدل التضخم عن المعدل المستهدف، وفي حالة الإختلاف بين المعدلين تتخذ هذه السلطة إجراءات وقائية لإزالة الفجوة بينهما.

تكون للبنك المركزي معلومات كافية تفيد عن مدى إقتراب المعدل المتنبأ به عن المعدل المستهدف مما يمكنه من معرفة مقدار إتساع الفجوة، و بالتالي يقوم بتفعيل أدواته بما يتماشى و تحقيق المعدل المستهدف.

إن نجاح النظرة المستقبلية في تحقيق الهدف المعلن في المدى الطويل يجعل السياسة النقدية تبحث عن الأدوات الممكنة إستخدامها بتحديداتها و كيفية إستخدامها و بقدر و توقيت مناسبين، يتطلب هذا النجاح توفر العناصر التالية:

- معدل التضخم المتنبأ به من خلال نموذج إقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الأساسية للإقتصاد القومي.

- تنبؤات عن معدل التضخم من خلال نموذج إحصائي مثل نماذج متجهة الارتباط الذاتي و المسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب كافة عملاء السوق الماليّة النقدي.

- دراسة إتجاهات تطور التغيرات الأساسية المالية و النقدية مثل التسهيلات الإئتمانية الممنوحة و الطلب على النقود و أسعار الأسهم و السندات و حالة سوق العمل.

لا تهتم البنوك المركزية بالتقلبات قصيرة الأجل التي يمكن إعتبارها طارئة و مؤقتة خلال فترة زمنية معينة كصدمات العرض مثل إرتفاع أسعار الطاقة في بعض المواسم.

يتطلب إعتداد سياسة إستهداف التضخم بالتنسيق أولا بين الشروط الأولية و الشروط العامة مع الأخذ بعين الإعتبار كل مراحل تطبيق هذه السياسة كأسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار في المدى الطويل. بما يخدم تحقيق معدل نمو إقتصادي أمثل و بلوغ مستويات تشغيل مرتفعة¹.

¹ طيبة عبد العزيز ، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003) ، مرجع سبق ذكره ، ص 117.

خلاصة الفصل :

من خلال الدّراسة السّابقة تمّ التعرف على مفهوم التّضخّم الذي ارتبط كثيراً بالارتفاع المستمرّ للأسعار، إلا أنّ هذا التعريف لا يعدّ الوحيد فتعريف التضخم يختلف باختلاف الأسس والضوابط التي اعتمد عليها الاقتصاديون في تعريف التّضخّم، كما تختلف أنواع التضخم بحسب المعايير التي توضع في تحديده وأسبابه باختلاف وجهات النظر إلى العوامل المؤدية لارتفاع الأسعار، هل هي عوامل دافعة إلى الطلب الكلي نحو الارتفاع أو بالعرض الكلي نحو الانخفاض أم أنّها تتم عن أسباب هيكلية تتعلق باختلالات في البناء الاقتصادي ككل. ولأنّ للتضخم آثار سلبية اقتصادية و إجتماعية و لعل أهمها التأثير على النمو الاقتصادي و الادخار و الاستثمار و على إعادة توزيع الدخل و الثروات بين القوى الفاعلة في الاقتصاد، هذا ما يتطلب البحث عن أنجع السياسات الاقتصادية لمواجهته أو الحد من آثاره، لذلك تم تطبيق سياسة إستهداف التضخم، التي تعد كإطار حديث نسبياً في إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدلات التضخم في المدى القصير وتحقيق الإستقرار في الأسعار و تخفيض تقلبات الناتج في المدى الطويل، كما تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة و بطالة منخفضة.

الفصل الثاني

الإطار النظري لسياسة النقدية و التوسع النقدي

تمهيد

إن تطور مفهوم السياسة النقدية إرتبط بتطور الأفكار و النظريات الاقتصادية خاصة النقدية منها عبر المراحل الزمنية السابقة، فالتضخم الذي صاحب حرب الاستقلال في أمريكا و الثورة في فرنسا و المشاكل المتعلقة بالأوراق النقدية و غيرها من أمور النقد في القرن التاسع عشر، مجالا رحبا لدراسة السياسة النقدية و ما يتعلق بها من مشاكل. أما في القرن الماضي فأصبحت السياسة النقدية تدرس كجزء لا يتجزأ من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

و يتضح لنا بأن السياسة النقدية بالغة الأهمية فهي تعبر عن مجموع الإجراءات التي تسمح للدولة بالتحكم في كمية النقود، فيمكنها إحداث توسع نقدي في أوقات الكساد بتخفيض معدل الفائدة وتنشيط الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي، والعكس في حالة التضخم حيث تلتزم الحكومة بسياسة نقدية تقشفية، فيقل العرض النقدي ويرتفع معدل الفائدة ليقبل بذلك الاستثمار ومنه الطلب الكلي وبذلك تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة (سياسة المالية، سياسة الميزانية، سياسة الأجور، سياسة سعر الصرف).

سنتناول في هذا الفصل مبحثين :

المبحث الأول : السياسة النقدية

حيث سنتناول فيه مفهوم السياسة النقدية ، مع تحديد أهدافها و قنوات إبلاغها

المبحث الثاني : التوسع النقدي

سنتطرق فيه إلى مفهوم التوسع النقدي و أهدافه و أدوات السياسة النقدية في هذه الحالة .

المبحث الأول: السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد السياسات الإقتصادية للدولة و من أجل التعرف عليها أكثر سنتناول تعريف لسياسة النقدية ، أهدافها و قنوات إبلاغها .

المطلب الأول: تعاريف و مراحل تطور السياسة النقدية

لقد عرفت تعاريف عدة اتفقت جميعها على أن السياسة النقدية علاقة بالنقود والجهاز المصرفي ، كما أن المشاكل النقدية و التضخم من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية .

1 - تعاريف السياسة النقدية

يمكن إعطاء بعض التعاريف كما يلي :

عرفت على أنها « ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية » كما عرفت السياسة النقدية بأنها « العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية »¹.

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي **Einzig** وهو « أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي »².

ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لا بد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي :

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية .

- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية

-تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

¹ : صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 98 .

² : عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الأكاديمية لنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص ص 372، 373 .

2- مراحل تطور السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة¹، وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية في ما يلي :

المرحلة الأولى :

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باتيست ساي (Say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل .

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة .

¹ : صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 98،99 .

المرحلة الثانية :

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكييزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كييز الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كييز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ لكييز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دورا أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كييز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلامع السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكييزية عن علاج الاختلالات¹.

المرحلة الثالثة :

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها

الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الإقتصاد الوطني و بالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ملتون فريد مان، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتي يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء².

عندما أنتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979 وريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكييزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت

¹ : يوسف كمال ، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية ، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع المنصورة ، مصر ، 1996 ، ص 10 .

² : Johnson . Hary , G . Essays in Minctary economies , 2nd ed George Allen and Unwin Ltd , London , 1969 , P 275 .

تتراكم مشكلات التطبيق من كساد بطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود¹.

المرحلة الرابعة :

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فاصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكيتزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام.

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعي عليهم النقديون ومازالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكتملة للسياسة المالية، ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية.

بينما النقديون صبوا جم هجوهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فاكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.

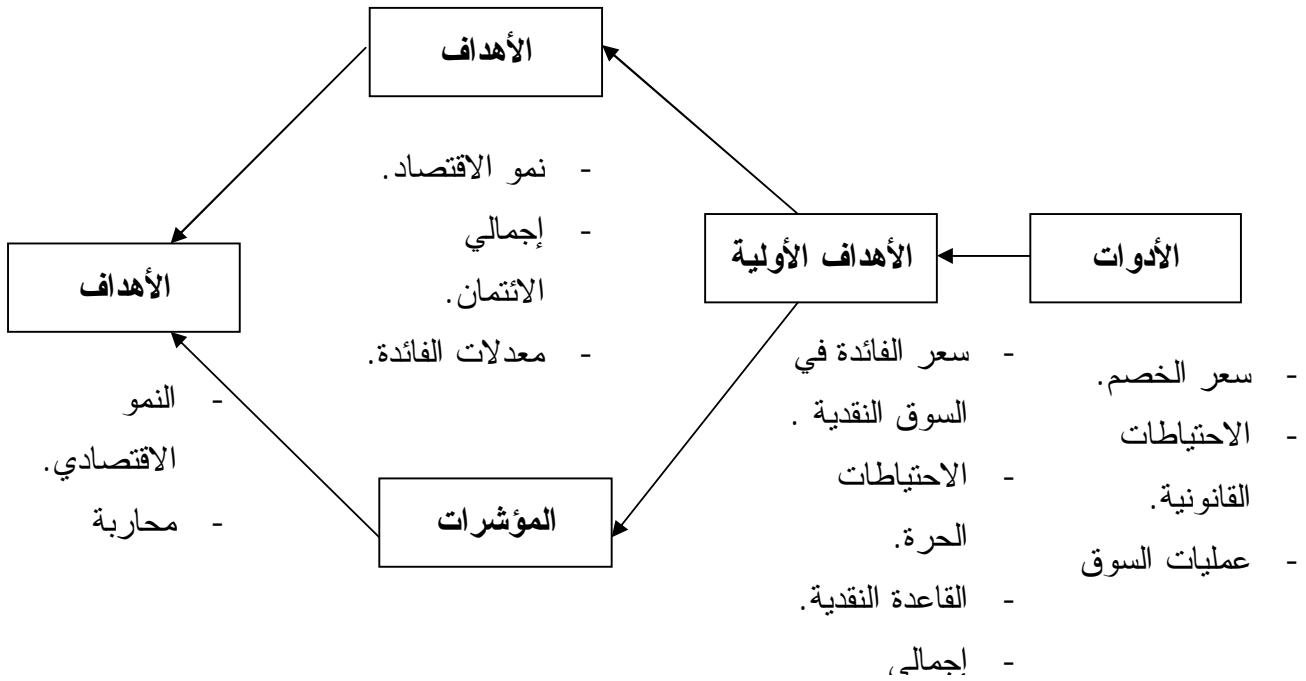
¹: John.N. Smithin, Macro economics after Thatcher and Regan. Billing & Sons, 1990 pp 8,13.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

ترمى السلطات النقدية من وراء تطبيقها للسياسات النقدية إلى تحقيق عدة أهداف انطلاقاً من أهداف أولية ثم وسيطية وصولاً إلى أهداف نهائية.

والمخطط الموالي يوضح لنا مختلف هذه الأهداف :

الشكل (1-2): مخطط يمثل عناصر السياسة النقدية



المصدر: صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

1- الأهداف الأولية أو الأغراض التشغيلية للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة . وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة¹.

1-1- مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإلزامية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإلزامية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى .

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصصة) .

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة ؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالتنظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي

¹ : باري سيجل، النقود و البنوك و الإقتصاد ، ترجمة عبد اللطيف منصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، دار المريخ لنشر ، الرياض السعودية، 1987، ص 293 .

يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي¹.

1-2- ظروف سوق النقد:

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك².

الاحتياطات الحرة : تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقرضة أكبر من الاحتياطات الفائضة .

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم .

كما أن الكيترين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال.

¹ : باري سيجل، النقود و البنوك و الإقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 294 .

² : أحمد أبو الفتوح الناقة ، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1998 ، ص 134 .

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.

2- الأهداف الوسيطة:

تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة (أو الغرض الوسيط)، لعدم قدرة هذه السلطات على التأثير المباشر.

ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

تتمثل الأهداف الوسيطة في:

2-1- معدلات الفائدة: يستعمل معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، لأنه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي باعتبار المستثمرين والعائلات على حد سواء شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة، كما أنه يستعمل كوسيلة على أساس أن مراقبته تسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية¹.
عموما تظهر أهمية معدلات الفائدة على مستويين:

2-1-1- المستوى الداخلي: وتؤثر معدلات الفائدة على مستوى استثمارات المؤسسات مثل: الاستثمار في السكن وعلى الاختيارات بين السندات والنقد.

2-1-2- المستوى الخارجي: حيث تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون إيجابية ومستقرة قدر الإمكان في الزمن².

2-2- سعر الصرف: إن معدل صرف النقد مؤثر هام في تحديد الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، ذلك أن انخفاض معدلها يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، تؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف،

¹: وسام ملاك ، النقود و السياسات النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص 197 .

²: Philippe Jaffré , Monnaie et Politiques monétaires , 4 éd , Economica 1996 , P 102 .

وتدفع بذلك السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملاتها اتجاه العملات التي ترتبط بها¹.

2-3- الجمعات النقدية: إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب لمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقدويين الهدف الأساسي للسلطات النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي، ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي:

2-3-1-1 - يحول من أن يصبح عرض النقود كسبب في عدم الاستقرار.

2-3-2 -زيادة عرض النقود بمعدل ثابت، وبالتالي فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

2-3-3 - تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود، يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك.

ويرتبط عدد الجمعات النقدية بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية وهي تعطي للسلطات النقدية معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات باعتبارها تستقطب اهتمام البنوك المركزية، لما تقوم بتحديدتها وحسابها ونشرها.

نشير في الأخير، أنه عند اختيار الأهداف الوسيطة تؤخذ ثلاثة معايير في الحسبان، حيث يجب أن تكون لها علاقة بالأغراض التشغيلية للسياسة النقدية، ولها آثار على الهدف النهائي حيث يجعله يفي بالعرض أكثر من غيره وهي:

- قابلية الهدف الوسيط للقياس .

- القدرة على التحكم فيه من قبل البنك المركزي .

- قابلية التنبؤ بآثاره على الهدف النهائي².

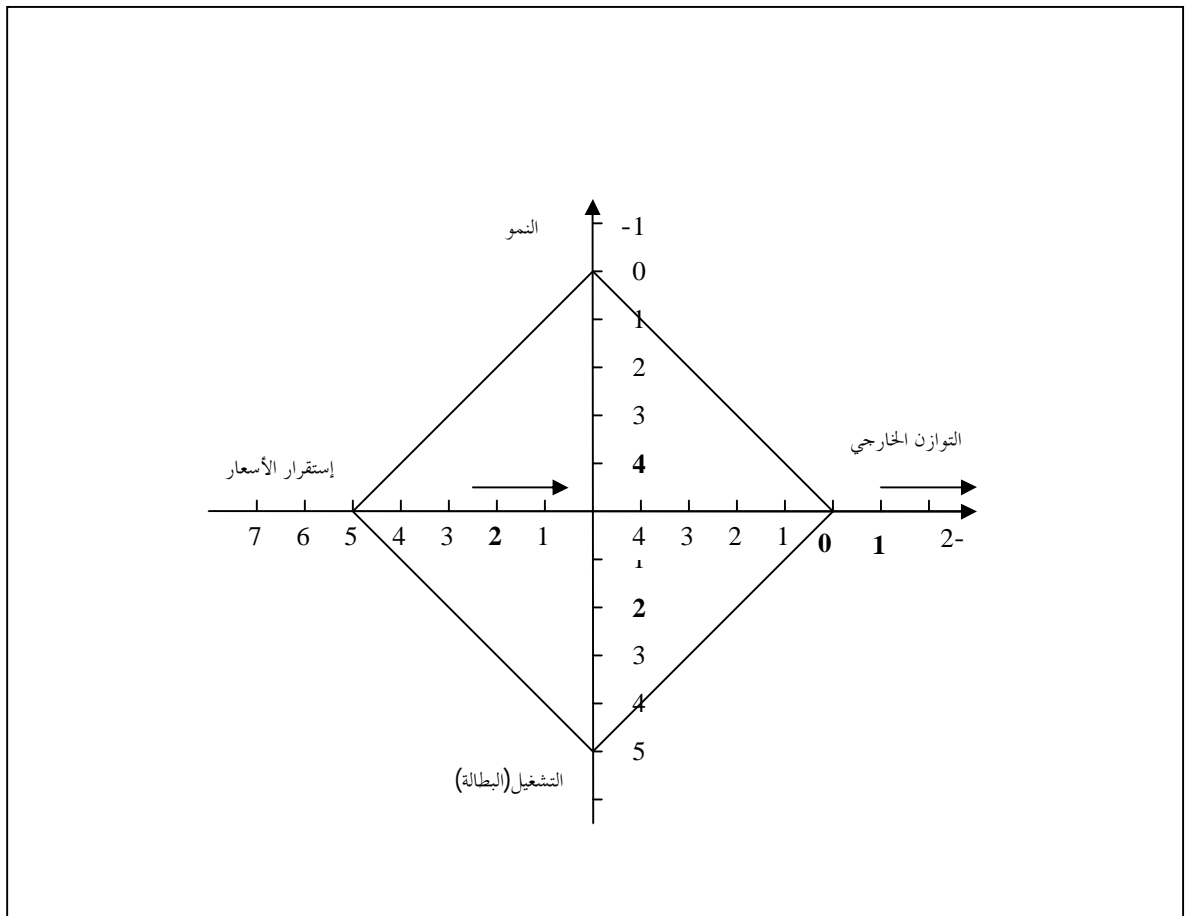
¹ : Philippe Jaffré , *Monnaie et Politiques monétaires*, Opcit , P 103

² : محمد يوسف كمال ، السياسة النقدية ، المصرفية الاسلامية ، دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، المنصورة ، مصر ، 1996 ، ص10.

3- الاهداف النهائية :

عموما، هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي: النمو الاقتصادي، التشغيل التام، التوازن الخارجي و استقرار الأسعار (التحكم في التضخم). يتم التعبير على هذه الأهداف بالمربع السحري لكالدور le carré magique de KALDOR

الشكل 2-2: مخطط يمثل المربع السحري للأهداف النهائية (العامة) للسياسة النقدية.



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ، 2003 ، ص34.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن الوضعية الجيدة للاقتصاد هي الوصول إلى مركز هذا المربع، فلا يمكن تصورها بالسهولة الموجودة في الشكل لأن محاولة تحقيق أحد هذه الأهداف يقابل بالابتعاد عن تحقيق الأهداف الأخرى، إن تعارض هذه الأهداف فيما بينها يجعل من واضعي السياسة الاقتصادية ترتيب هذه الأهداف ترتيباً هرمياً وفقاً لأولوياتها مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة، إلى جانب درجة التقدم الاقتصادي وطبيعة النظام الاقتصادي و نظرتة للأوليات¹، و يمكن عرض هذه الأهداف على حدا كالتالي

3-1- استقرار المستوى العام للأسعار

يبرز هدف السياسة النقدية بوضوح هدف استقرار الأسعار، ذلك أن عدم الاستقرار في الأسعار يخلق أضرار وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية²، خاصة في البلدان المتخلفة اقتصادياً، ففي حالة التضخم تتعرض العملة لتدهور قيمتها، أما في حالة الكساد فعدم الاستقرار في الأسعار يسمح بحدوث البطالة، ولكن الآراء تتباين فيما إن كانت السياسة النقدية تهدف إلى الاستقرار الكامل للأسعار أو تهدف إلى تحقيق معدل تضخم معقول أو معتدل يكون مرغوباً فيه، ويبقى على السلطات النقدية أن تعمل على استقرار مستويات الأسعار، إلا أن الأمر ليس بالسهل في الدول النامية، نظراً لضيق السوق المالية والنقدية واعتماد اقتصادها على المديونية الخارجية.

من ميزة استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار، آثارها على تقييد عرض النقود وتقييد الائتمان، وهذه الآثار لا تبدو واضحة على الأفراد إذا قورنت بالسياسة المالية³.

3-2- العمالة الكاملة

تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى العمالة الكاملة، لأن الوصول إليها معناه الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، لهذا تبقى العمالة الكاملة هدفاً طويلاً الأجل تسعى الحكومات جاهدة للوصول إليه، لما للبطالة من آثار سلبية على الاقتصاد بسبب الهدر في طاقات

¹ : قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة، 2003 ، ص 34 .

² : زكريا الدوري ، يسرى السمراي ، البنوك المركزية و السياسة النقدية ، دار اليازوي العلمية عمان ، الأردن ، طبعة 1 ، 2006 ، ص 188 .

³ : جيمس حواريتيني ، ريجار ستروب ، الاقتصاد الكلي (الاختبار العام و الخاص) ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و آخرون ، دار المريخ للنشر ، 1988 ، ص 296 .

المجتمع الإنتاجية وضياح في موارد الإنتاج، فكلما ارتفع معدل البطالة أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

وللوصول إلى العمالة الكاملة بالقضاء على البطالة، يجب أن ينجح عن استعمال السياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة المالية، و ذلك بزيادة عرض النقود، لتزويد الطلب الفعال فيزداد الإستثمار و التشغيل في الإقتصاد القومي¹.

3-3- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي:

إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها يجب أن تقوم بتشجيع و المحافظة على مستوى عال من التوظيف و الدخل، و الإتجاه الحديث في السياسة النقدية هو العمل على جمع هدف الإستقرار سعر الصرف و هدف الإرتقاء كما تعتبرهم وسيلة النهوض بالنمو الإقتصادي²، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا المعدل العال، كتوفر الموارد الطبيعية، العمالة الكاملة - شرط أن تكون القوى العاملة كفئة- و توفر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة.

ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، و سياسة مالية لها نفس أهداف السياسة النقدية.

3-4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

تعمل الدول على توازن جانب مدفوعات ما تدفعه من أثمان السلع والخدمات التي يتم استيرادها مع جانب المتحصلات من خلال عملية صادرات الدولة، ولكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرهم لتحديد السياسة الواجب إتباعها حتى يتم تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، فالتوازن الداخلي يمكن أن يتحقق عند الوصول إلى العمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار، أما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن المدفوعات للبلد، وإذا نشأ تناقض بينهما فإن الميزان الداخلي يأخذ عادة

¹ : معاشي سفيان ، سيساني ميدون ، السياسات الاقتصادية المستخدمة لإستهداف التضخم دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2009 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ، كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسير ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، 2009-2010 ، ص 17 .

² : وليد صافي ، أنس بكري ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 178 .

توافر أداتين من أدوات السياسة كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل، وكل أداة ينبغي أن تتراوح مع الهدف الذي تكون فيه أكثر فعالية¹.

وهناك من يرى أن السياسة المالية تنجح في تحقيق التوازن الداخلي، بينما السياسة النقدية تنجح في تحقيق التوازن الخارجي².

وهكذا فإن دور السياسة في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك باستخدام أداة رفع سعر الخصم، وبذلك ترفع البنوك التجارية من أسعار الفائدة ليقبل الإقبال على الائتمان وهو ما يجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، مما يشجع الصادرات ويشجع على تخفيض الطلب على السلع والخدمات الخارجية ويسمح بتدفق الأموال الأجنبية إلى داخل البلد. وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، كما ينخفض معدل التضخم نتيجة انخفاض الأسعار المحلية.

إن تحقيق الأهداف النهائية في حد ذاته أمر في غاية الصعوبة، لأن تحقيق أحد الأهداف يواجه تعارض مع هدف آخر، إذ قد يتعارض هدف استقرار الأسعار مع زيادة العمالة أو تعارض هذه الأخيرة مع هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، غير أنه لا نجد هذا التعارض بينه وبين هدف محاربة التضخم، كما يمكن أن نجد تعارض بين تحقيق هدف استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، وهو ما لا يظهر بين هدف تخفيض العمالة ومعدل النمو الاقتصادي.

إن تحقيق الأهداف النهائية الاقتصادية أمر يحتاج إلى دراية تامة بالأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها دون أن تتعارض فيما بينها.

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

يقصد بها الطرق التي يتم عبرها بلوغ أثر أدوات السياسة النقدية للوصول إلى الأهداف النهائية وفقا لاختيار الهدف الوسيطي. ونلخصها في أربع قنوات أساسية:

1- قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية خاصة لتحقيق هدف النمو، حيث انه في حالة سياسة نقدية تقييدية "Rigoureuse" تعمل على رفع سعر الفائدة الاسمي وبالتالي ارتفاع سعرها

1 : دومنيك سلفاتور، ترجمة محمد رضا، الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 189.

2 : صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الحقيقي مما يؤدي في هذه الحالة إلى زيادة تكلفة رأس المال، فينتج تراجع في الطلب على الاستثمار ومنه التأثير على الطلب الكلي الذي يولد نمواً ضعيفاً¹.

2- قناة سعر الصرف:

تعود أهمية سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة المحلية، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي. حيث يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في تحديد معالم السياسة النقدية كما جاء في الحوار الذي جرى في اجتماع أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي بروما في جانفي عام 2000م، وبعد دراسة قام بها هذا الأخير استنتج انه يوجد فترات يؤثر فيها تغير القيمة الخارجية للعملة (سعر الصرف) في تسيير السياسة النقدية لبلوغ الأهداف النهائية، وهناك مثال حي على ذلك، حيث بعد انخفاض سعر صرف الاورو مقابل الدولار الأمريكي في 31 جانفي 2000م تحت قيمة 0.97 دولار=1 اورو، هذا ما جعل رئيس البنك المركزي الأوربي آنذاك السيد "ويم دويسبرغ" يصرح (مترجم):

« Le taux de change joue rôle décisif dans la stratégie de BCE, et son affaiblissement continu remettrait en question l'objectif de maintien de la stabilité des prix de la BCE. ».

" يلعب سعر الصرف دوراً مقررًا في إستراتيجية البنك المركزي الأوروبي، وانخفاضه المستمر يعيد النظر في بلوغ هدف استقرار الأسعار"².

3- قناة أسعار السندات المالية:

يعتبر أنصار المدرسة النقدوية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين:

3-1- قناة توبين للاستثمار: يؤدي انخفاض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع بالتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها، وهذا ما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين ، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام، ويحدث العكس من ذلك في حالة ارتفاع عرض النقود.

¹ : عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره، ص 77 .

² : بلعوز بن علي ، محاضرات في نظريات و السياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره، ص64.

3-2- قناة أثر الثروة على الاستهلاك: إن تطبيق سياسة انكماشية تؤدي إلى انخفاض أسعار

الأوراق المالية ومن ثم انخفاض قيمة ثروة الجمهور، وبالتالي انخفاض الاستهلاك ليتراجع بعدها نمو الناتج المحلي الخام.

4- قناة الائتمان

وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

4-1- قناة الاقتراض البنكي: يؤدي تطبيق سياسة نقدية انكماشية إلى انخفاض حجم الودائع لدى

البنوك ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه، مما يقلل من الاستثمار وبالتالي الحد من نمو الناتج المحلي الخام.

4-2- قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض قيمة صافي المؤسسات

والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإلى انخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر اقتراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص وبالتالي نمو الناتج المحلي.

في الأخير، يمكن أن نشير إلى أن تطبيق قنوات انتقال أثر السياسة النقدية تختلف من حيث طريقة الاستعمال وكذا الآثار التي تنجم عن تطبيقها، وهذا باختلاف الأنظمة الاقتصادية ومستوى التطور الاقتصادي للمجتمع¹.

بعد عرضنا لأهم عناصر السياسة النقدية و إضافة على ذلك ، أنه يتم إستعمال أدوات السياسة النقدية في حالة الإنكماش أو الركود ،ففي الحالة الأولى تهدف إلى علاج حالة التضخم التي يعاني منها إقتصاد بلد ما و بالتالي فإن هدف السياسة النقدية إتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود و تخفيض المعروض النقدي و بالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد و المؤسسات على شراء السلع و الخدمات ، أما الحالة الثانية فإنه يرى الكثرون أنها السياسة النقدية الناجحة وهي التي يندفع نحو إحداث التضخم في مرحلة ما ثم علاجه ، بل السياسة النقدية المتوازنة هي التي تعمل على الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمو المعروض النقدي لأن ذلك هو الذي يحقق إستقرار مستوى الأسعار ، باعتبار أن المعروض النقدي هو المحدد الرئيسي لكل من المستوى العام للأسعار و مستوى الناتج القومي و كذا التوظيف أو العمالة .

¹ : عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره، ص 79 .

و من خلال هذا سيتم التطرق في المبحث الموالي إلى سياسة التوسع النقدي و أدوات السياسة النقدية في تنفيذها .

المبحث الثاني : التوسع النقدي

يعتبر التوسع النقدي إحدى أهم أدوات السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي في حالة الركود

سنتناول في هذا المبحث مفهوم و أهداف سياسة التوسع النقدي ثم اهمية هذه السياسة وأخيرا وسائل وإمكانية تطبيق هذه السياسة .

المطلب الأول: مفهوم سياسة التوسع و أهدافها

تهدف سياسة التوسع النقدي إلى تحقيق إستقرار الأسعار و أهداف كثيرة سنتطرق إليها فيما يلي :

1- تعريف التوسع النقدي:

التعريف الأول:

هي سياسة تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي و هنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي و بالتالي زيادة الطلب على السلع و الخدمات ، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحفيز الطلب على السلع الإستهلاكية و السلع الإستثمارية على حد سواء¹.

التعريف الثاني :

من بين المبادئ الهامة في الإقتصاد الكلي ، هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي و تحريك اقتصاد ما في حالة الركود ، و تعتبر سياسة التوسع النقدي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب . ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى ، و تهدف إلى دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة ، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانية ، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية ، و غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه

¹ : معاشي سفيان ، سيسانيميدون ، السياسات الإقتصادية المستخدمة لإستهداف التضخم دراسة حالة الجزائر (1990-1999) ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

كيتزي ، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الإستهلاكي و/أو الإستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) و بتالي دعم النمو و إمتصاص البطالة .

كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض (بمعنى مختلف نسبيا عن " سياسة جانب العرض Supply side economics " التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة التوسع ، ما دام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الإقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من الطلب) ، على الرغم من كونها ذات طابع هيكلية أكثر من ظريفي¹ .

2- أهداف التوسع النقدي:

- علاج حالة الركود أو الإنكماش التي يمر بها الإقتصاد.
- زيادة المعروض النقدي.
- زيادة دخول الأفراد و المؤسسات التحفيز على الطلب على السلع الإستهلاكية و السلع الإستثمارية.
- التأثير على الوضع الإقتصادي في المدى القريب.
- دعم النشاط الإقتصادي بوسائل مختلفة.
- زيادة في الإنفاق.
- دعم النمو و إمتصاص البطالة.
- تحفيز الإنتاج بتشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية الزيادة في الطلب.

المطلب الثاني : أدوات التوسع النقدي

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل.

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم

¹ : محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، عدد 10 ، 2012 ، ص 148 .

القانون تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في مسار الاقتصاد الوطني وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والمناخ من الائتمان.

أما المجموعة الأولى فهي الأدوات العامة وهي مصممة للتأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان وليست مصممة لمجالات النقود والائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد وهذه الأدوات هي عمليات السوق المفتوحة وأسعار الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي.

أما المجموعة الثانية فهي الأدوات الخاصة التي تؤثر على الحجم الكلي للنقود والائتمان من خلال قطاعات خاصة في الاقتصاد، فهي تتعلق بالتأثير المباشر على الحصة المقررة من النقود والائتمان المخصصة لقطاع معين من الاقتصاد.

هذا بالإضافة لاستخدام السلطات النقدية نفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان من خلال أسلوب الاقتطاع الأدبي والتعليمات الملزمة ومن هنا يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى مايلي:

أدوات كمية و الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز، ثم أدوات كيفية وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر، و التعليمات المباشرة¹.

1- الأدوات الكمية:

تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني.

1-1- سعر إعادة الخصم: لقد كان بنك إنجلترا أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان، واستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم "BankRate" لأول مرة في سنة 1839².

ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي، خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.

¹ : خضر عباس العمر ، التقلبات الاقتصادية من السياسة المالية و النقدية ، عمادة شؤون المكتبات ، الرياض ، ص ص 182 - 184.

² : صبحي تادرس قريصة ، محمد العقاد ، مقدمة في علم الإقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983 ، ص 378 .

كما يعرف سعر الخصم: بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة، لضمان استمرار نشاطها في حالة ما إذا كانت السيولة متوفرة فتقوم (البنوك التجارية) بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يطلق عليها اسم معدل أو سعر الخصم¹.

أما في حالة عدم توفر السيولة لتقديم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة (البنوك التجارية) إلى الالتجاء إلى البنك المركزي للحصول على مواد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها والقرض النهائي في الاقتصاد) إما بالاقتراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بحفظتها، فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك).

فإذا كانت هناك بواذر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيزد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد.

أما إذا كانت هناك بواذر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

مما سبق يتضح أن سياسة سعر إعادة الخصم تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال قنوات ثلاث هي: حجم احتياطات المصارف، سعر الفائدة وتوقعات الأفراد².

في حالة التوسع النقدي فنقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم حيث تقترض البنوك التجارية من البنك المركزي فتزداد احتياطياتها وبالتالي يزداد المعروض من النقود وينخفض سعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى توقعات الأفراد فقد تكون داعمة لسياسة البنك المركزي أو معاكسة لها.

فلو خفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم فيتوقع الأفراد بداية سياسة توسعية وانخفاضاً مقابل أسعار الفائدة وارتفاعاً مقابلها في أسعار الأوراق المالية، فيقوم الأفراد بشراء الأوراق المالية بأسعار يتوقعون

¹ : مصطفى رشيد شيحة ، الإقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية لنشر ، القاهرة ، 1985 ، ص 244 .

² : مصطفى رشيد شيحة ، الإقتصاد النقدي و المصرفي ، مرجع سابق ، ص 245 .

ارتفاعه، ويتوجهون نحو الاقتراض لانخفاض سعر الفائدة فيتم تسريع أحداث السياسة التوسعية مما يدعم سياسة البنك المركزي، كما يكون العكس في الحالة الإنكماشية.

وأخيرا يمكن القول أن سعر الخصم يعتبر مؤشرا لدى البنوك التجارية يمكن من خلاله التعرف على واقع واتجاهات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي¹.

1-2- السوق المفتوحة

تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية، وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد وفي حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها. كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة.

ففي حالة التوسع النقدي فيقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة، ويدفع قيمتها بنقود وشيكات يودعها البائعون في حساباتهم في المصارف التجارية، فتزداد إيداعها هي الأخرى لدى البنك المركزي فتزداد سيولة الجهاز المصرفي وتتوسع البنوك التجارية في الائتمان ومنح القروض.

إن قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية مرة واحدة يرفع قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فتتخفض أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية، فتتخفض تكلفة الاقتراض ومن ثم التوسع فيه تحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل عن طريقتين:

أولهما: التأثير في احتياطات البنوك التجارية ومن ثم في مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر.

¹ :مصطفى رشيد شيحة ، الإقتصاد النقدي و المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 245، بتصرف .

وثانيهما التأثير في أسعار الفائدة على السندات وهو تأثير غير مباشر¹.

1-3- نسبة الاحتياطي الإجباري

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة².

وعادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة إسم الإحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية وبمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

وأول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933 ومن ثم استعمل في باقي دول العالم، أما في الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 " يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أنه تودع لديه في حساب محمد ينتج فوائد أولا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي³.

لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا..."

في بداية الأمر كانت سياسة الاحتياطي ترمي إلى حماية المودعين من الأخطاء التي قد تنجم عن التصرف غير الرشيد للبنوك التجارية، ثم أصبحت عبارة عن أداة يمكن بواسطتها التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، حيث منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي

¹ : أحمد جامع ، التحليل الإقتصادي الكلي ، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ، 1990 ، ص 267 ، بتصرف.

² : محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام ، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2000م ، ص

192.

³ : عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .

لأغراض السياسة النقدية، وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي¹.

فعندما يريد البنك المركزي أن يرفع من قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان، فإنه يلجأ إلى مطالبتها لخفض نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تزيد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

إن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر منها في حالات الانكماش، فخفض نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي تعني أن يزيد في حجم القروض وبالتالي زيادة خلق الودائع والائتمان.

يمكن أن لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الافتراض أي أن خفض نسبة الاحتياطي القانوني لن يزيد عن كونه إضافة أرصدة تغذية لدى البنوك التجارية وبالتالي فلن يتغير شيء ، ولذلك فإن أداة نسبة الاحتياطي القانوني بحاجة إلى أداة أخرى تعمل معها مثل سياسة السوق المفتوحة².

إن تحديد نسبة الاحتياطي القانوني يتوقف على:

1-3-1-1 - كيفية توزيع أرباح زيادة عرض النقود بين البنوك ووزارة المالية حيث تتوقف نسبة توزيع الأرباح على السياسة النقدية، فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية فهناك حالتان أمامه.

1-1-3-1-1 - أن يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فعندما يذهب ربح زيادة عرض النقود إلى البنوك التجارية، لأن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي قدرة البنوك التجارية على الإقراض وشراء الأوراق المالية وبالتالي يتيح الحصول على عوائد أكبر³.

1-1-3-1-1 - أن يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فعندما تزداد عوائد البنك المركزي بازدياد عوائد الأوراق المالية المشتراة، وبما أن جزء من أرباح البنك المركزي تذهب إلى وزارة المالية، فهذا يعني أن إتباع سياسة السوق المفتوحة يؤدي إلى ذهاب الزيادة في الأرباح إلى الحكومة (وزارة المالية).

ويتعين على البنك المركزي الاختيار بين سياسة الاحتياطي القانوني وبين سياسة السوق المفتوحة.

¹ : أحمد جامع، التحليل الإقتصادي الكلي ، مرجع سبق ذكره، ص 266.

² : أحمد جامع، التحليل الإقتصادي الكلي ، مرجع سابق، ص 266 بتصرف.

³ : أحمد جامع، التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سابق ، ص 266.

1-3-2- ضمان البنك المركزي للبنوك التجارية :

يراعي البنك المركزي عند تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي ضمان سيولة المركز المالي للبنوك التجارية، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عندما يلجأ عملاؤها لسحب ودائعهم عند الحاجة.

ففي الدول المتقدمة: حيث يوجد نظام التأمين على الودائع، وكذلك وجود سوق مالية متقدمة تستطيع البنوك التجارية بيع بعض الأوراق المالية لتحصل على السيولة المطلوبة مما يجعل سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لتوجيه السياسة النقدية.

أما في الدول النامية: حيث لا وجود لنظام التأمين على الودائع وكذلك لا توجد أسواق مالية متقدمة، تصبح سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لضمان سيولة المركز المالي للبنوك التجارية.

خلال سردنا لأحداث الأدوات الكمية للسياسة النقدية والمتمثلة في سياسة السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني و كنتيجة لذلك نخلص في الأخير إلى:

- تعتبر سياسة سعر إعادة الخصم محدودة في أثرها بالنسبة لأثر سياستي السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، فهي لا تؤثر على الاقتصاد إذا لم تقدم البنوك التجارية على الإقراض من البنك المركزي الأمر الذي لا يتحقق في كثير من الأوقات لأن البنوك التجارية تتجنب الاقتراض من البنك المركزي، لأن ذلك يظهرها ضعيفة في مركزها المالي ويسيء إلى سمعتها مما يقلل من عملائها.

- تتسم سياسة الاحتياطي القانوني بسرعة مفعولها في التأثير في عرض النقود وسعر الفائدة مقارنة بسياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر إعادة الخصم.

- تتميز سياسة نسبة الاحتياطي القانوني بالحياد والوضوح، فالأول لأنها لا تميز في نسبة الاحتياطي القانوني بين المصارف الكبيرة والصغيرة أما الثانية فرفع نسبة الاحتياطي يعني بالضرورة سياسة انكماشية في حين تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي يعني سياسة توسعية في الائتمان النقدي.

و إن سياسة نسبة الاحتياطي القانوني تعاني ضعف المرونة بهدف إحداث تغيير طفيف في سعر الفائدة وعرض النقود وهذا عكس سياستي السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم.

ف نجد سياسة السوق المفتوحة تتميز بالمرونة التي يتحرك فيها البنك المركزي من مشتري إلى بائع، كما أن هذه السياسة تتميز بالدقة في تحقيق التوسع والانكماش بحجم عرض النقود زيادة أو نقصا.

مما سبق يمكن القول أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية والمشار لها سابقا تعد ضرورية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية¹.

2- الأدوات الكيفية (النوعية)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كفاءة الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر. بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكفاءة التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني².

وهذه الأدوات كثيرة منها:

2-1- تأطير القروض :

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، كي لا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى، كأن تكلفها احتياجاها من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض، وهذا ما يجد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

2-2- التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا. عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات:

¹: أحمد جامع، التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

²: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستثمارات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقاً، لا بد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين¹.

2-3- النسبة الدنيا للسيولة :

قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

2-4- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم :

والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلاً رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

2-5- تغيير شروط الاحتياطي القانوني :

ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلاً إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية، فهذا يعني أن البنك وطبقاً لهذه الأداة يستطيع إقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلاً من 700 ألف وحدة نقدية.

2-6- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد :

الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لسديد ثمن الواردات وفي صور ودايع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد

¹ : محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990 ، ص 368 .

أمواهم فهم يلجؤون عادة إلى الافتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

2-7- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية :

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

2-8- تنظيم معدلات الفائدة :

عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا ومرجحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدينة، وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل الودعة لديها من طرف أصحابها.

بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها، ولهذا يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي:

- حماية منافسي البنوك (المؤسسات المالية غير المصرفية) كي تتمكن من جلب الودعين.
- تنظيم الهامش لتحديد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة والمدفوعة.
- بالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية، فقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة¹.

3- التعليمات المباشرة:

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا الكمية منها والكيفية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات أخرى يطلق عليها اسم أدوات التدخل المباشر، وخاصة في

¹ : محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، المرجع سبق ذكره ، ص 370 .

حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية باستخدام الوسائل الكمية والكيفية، كذلك في حالة رغبة من البنك المركزي في زيادة فعاليتها.

عندئذ يتبع البنك المركزي سياسة النصح والإرشاد، وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية والتي تعتبر أو تمثل جزء من سياسته في توجيهه الائتمان والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي.

هذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو وما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية.

3-1- الإقناع الأدبي:

تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه. وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخضم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني، ونظرا للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي وبالتالي فإن الإقناع الأدبي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أديبا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.

كما قد يضغط البنك المركزي على البنوك التجارية بهدف تشجيع القطاع الزراعي لكي تزيد من إقراضها إليه على حساب القطاعات الأخرى مثلا تنفيذ سياسة نقدية توسعية للقطاع الأول لتحفيزه للعمل، كما يمكن للبنك المركزي أن يضغط بسياسة انكماشية عامة لفرض الإقناع المعني (الأدبي) على البنوك التجارية لكي تسير وفق سياسته. وغالبا ما تأخذ البنوك التجارية برأي البنك المركزي لكونه الملجأ الأخير للحصول على موارد نقدية¹.

¹ : ضياء ومجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، الطبعة الأولى، 1993، ص 39.

3-2- الإعلام :

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها.

من الجدير ذكره في الأخير هو أن الاقتصاد كلما كان متقدما ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخضم إلى سيادة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة بنيتها الفنية الكاملة وعلاقتها وعمق تواصلها.

في حين وعلى العكس مما ذكرناه آنفا نجد في الدول النامية الاعتماد بشكل كبير على الوسائل الكيفية (المعنوية) في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظرا لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة فيها.

المطلب الثالث: أهمية التوسع النقدي و الشروط العامة لتطبيقه

يعتبر التوسع النقدي ذا أهمية كبيرة بالنسبة لنمو الإقتصادي و لكي يتم تحقيق ذلك يجب أن تستوفية شروط معينة .

لذا سوف نتطرق إلى أهمية التوسع النقدي ثم نتطرق إلى شروطه .

1- أهمية التوسع النقدي :

تتأثر سياسة التوسع النقدي و تأثر في عدة عناصر سنطرق إليها فيما يلي :

1-1- التوسع النقدي و النمو الإقتصادي

إن انخفاض كمية النقود في المجتمع عن الحجم الذي ينسجم مع المعاملات الحقيقية من السلع والخدمات له آثار سلبية على النشاط الإقتصادي حيث يؤدي إلى انخفاض الأسعار و بالتالي انخفاض أرباح المنظمين مما يؤثر سلبيا على درجة إستثمارهم و بتالي إنتاجهم و عليه فمهمة البنك المركزي في الإقتصاد أن يعمل على تحقيق إستقرار قيمة النقد عن طريق عرضها جنبا إلى جنب و بتلك الدرجة نفسها التي تتوفر فيها السلع و الخدمات في المجتمع ، بل في بعض الحالات تقيم الدولة بزيادة عرض النقد بمعدل أكبر من نسبة النمو في الإنتاج القومي ، و لكن على أن يتم هذا الإتساع بصورة تدريجية و على مراحل متتالية تتسم بالبطء و الهوادة، و هذا التصرف من شأنه تشجيع الإستثمار نتيجة لتحقيق نسبة

أكبر من الربح نتيجة لارتفاع الأسعار تكون بدرجة أكبر من الحالات المتحققة في ظل ثبات و استقرار الأسعار.

لكن يضل الأفضل بالنسبة للتوسع في فرض النقود ألا يتم إلا لأسباب إقتصادية بحتة أي مرتبط بنمو الناتج القومي ، ومن الناحية الأخرى فعلى البنك المركزي التحكم في سياسة البنوك التجارية في خلق الودائع بما يتفق مع السياسة النقدية الهادفة إلى إستقرار الأسعار¹.

فالتوسع النقدي يكون مرتبطا بمؤشرات التوسع في الإقتصاد القومي فإذا وجد حاجة إلى مزيد من كمية النقود لتتجاوز مع التوسع في المبادلات و الأنشطة الإقتصادية فإن للدولة الحق في إصدار كمية النقود اللازمة ، و هذا لا يعتبر تمويلا تضخميا بل نموا في عرض النقود يتناسب مع نمو الأنشطة الإقتصادية .

1-2- التوسع النقدي و تأثيره على المعروض النقدي:

يتكون المعروض النقدي الكلي من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة (الورقية والمعدنية)، التي يمكن أن تصدرها الخزنة أو البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الكتابية، أو نقود الودائع التي تحدثها البنوك التجارية، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة

1-2-1- المعروض النقدي أو كمية النقود يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو، ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغيير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة.... إلخ .

1-2-2-1- تعتبر كمية النقد المتداول إلزاما للبنك المركزي اتجاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات، عائلات)، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم إلا بمقابل، وهذا المقابل لا يكون مصدره، إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، و العناصر التي تجري عليها عمليات خلق النقد أو تدميره فهي أربعة أنواع: الذهب، العملات الأجنبية، القروض المقدمة إلى الإقتصاد الوطني، القروض المقدمة للخزينة.

¹ : محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مرجع سابق ، ص 150، بتصرف .

1-2-3- إن البنوك لا تقدم قروضا للجمهور من ودائع تحوزها فحسب بل تقدم قروضا من ودائع ليس لها وجود لديه أي أنها تخلق هذه الودائع خلقا على شكل حسابات جارية و تختلف عملية خلق النقود في حالة وجود بنك واحد و في حالة وجود جهاز مصرفي مكون من مجموعة من البنوك كما تختلف هذه العملية عند الانتقال من عرض مجمع نقدي إلى آخر.

1-3-3- التوسع النقدي و تمويل عجز الميزانية التضخمية

بصرف النظر عما إذا كان عجز الموازنة راجعا إلى زيادات غير عادية في النفقات العامة، أو انخفاض الكفاية الإدارية للجهاز الضريبي أو سوء إعداد وتقدير الميزانية العامة، فإن الأثر النهائي لعجز الميزانية على النشاط والاستقرار الاقتصادي يتوقف على الطريقة التي ستمول بها الحكومة هذا العجز أكثر من الطريقة التي يخلق بها.

1-3-3-1- مصادر للاقتراض الحقيقي غير التضخمي:

وتنصرف أساسا إلى الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية، حيث يتم الاعتماد على المدخرات الحقيقية التي تولدت لديهم.

1-3-3-2- مصادر الاقتراض التضخمي:

وتتمثل في الاقتراض من الجهاز المصرفي مقابل صكوك على الخزانة أي الاقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي بصفة مباشرة عن طريق الإصدار الجديد، كمصدر أخير لتغطية العجز في الموازنة العامة عند الضرورة، وهو الأمر الذي يسهم في زيادة مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة بما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي¹.

وستتناول مصادر تمويل عجز الموازنة من حيث آثارها التضخمية على اقتصاديات الدول النامية.

1-3-3-3- الاقتراض من الجمهور والمؤسسات غير المصرفية:

الواقع أن هذا المصدر يمثل أقل المصادر من حيث آثارها التضخمية بصفة عامة وخصوصا متى كانت الأموال المقترضة موجهة إلى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، أما إذا كانت هذه الأموال من مكتنزات أو من أموال ستوجه للاكتناز ولم تؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص فإن لها أيضا أثرا توسعيا،

¹ : دويس عبد القادر ، سياسة إستهداف التضخم و دورها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة بشار ، 2010-2011 ، ص ص 80 ، 81 .

وإذا كان الاقتراض من هذا المصدر ليس له أثر واضح على كمية وسائل الدفع فإنها تمثل أكثر الوسائل أمانا من حيث آثارها التوسعية.

1-3-4- الإصدارات الجديدة:

إذا لجأت الخزانة إلى طبع نقود جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة واستهلكت ديننا قائما، فإن النتيجة في الغالب تتمثل في زيادة إضافية في تيار الإنفاق القومي حيث ينصرف جانب من هذه الزيادة إلى طلب المزيد من السلع والخدمات النهائية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة للفجوة بين زيادة الدخل النقدي وبين الدخل الحقيقي ويطلق على هذا النوع من الارتفاع في الأسعار التضخم المالي، والواقع أن الإصدار النقدي الجديد إذا ما صاحبه زيادة في الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنتاج فإنه يمكن أن يقلل من الفجوة التضخمية في الأجل الطويل.

1-3-5- الاقتراض من البنك المركزي:

لاشك في أن هناك صعوبة للتفرقة بين عملية الإصدار الجديد و خصوصا التي يتولاها البنك المركزي وبين عملية الاقتراض من البنك المركزي حيث يجادل كثيرون في حقيقة قيام البنك المركزي بعملية اقتراض حقيقية، وعلى كل حال فإن قيام البنك المركزي بإقراض الخزانة سوف يسفر في النهاية عن زيادة كمية النقود في التداول، ومن هنا يمكن القول أن الاقتراض من البنك المركزي بما فيه عمليات الإصدار الجديد تتضمن احتمالات كبيرة لخلق ضغوط تضخمية نتيجة لما تسفر عنه من زيادة مباشرة في عرض النقود.

ولقد أثبتت الدراسات أن هناك حلقة ذات اتجاهين تربط بين كل من الزيادة في الرصيد الأسمى للنقود والتضخم.

كما بينت أن هذه الزيادة من شأنها زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع الأسعار غير أن التضخم الناتج يؤدي إلى زيادة العجز الحكومي والذي تقوم السلطات بتمويله بالالتجاء إلى المزيد من خلق النقود، وهكذا إذا كان التزايد الذي يحدث في عجز الموازنة العامة يمثل مصدرا من مصادر الضغوط التضخمية نظرا لقيام الدولة بسد جانب من هذا العجز بالالتجاء إلى التمويل التضخمي أي عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع المزيد من النقود (بما يعنيه هذا من أن العجز في الموازنة بسبب التضخم، إلا أن التضخم من الناحية الأخرى يؤدي إلى زيادة العجز، ومعنى هذا وجود حلقة تبادلية بين التضخم والعجز في الموازنة).

ولقد لجأت معظم الدول النامية بدرجات متفاوتة إلى سياسة النقود الرخيصة كوسيلة للتغلب على مشكلة تمويل التنمية حيث نظرت كثيرا من هذه الدول إلى تلك السياسة باعتبارها أداة يمكن أن تستخدم لسد جانب من فجوة الموارد المحلية أو بعبارة أدق كوسيلة لتمويل جانب من عملية تراكم رأس المال¹.

وقد أجمع الكتاب والباحثون في هذا المجال أنه يشترط لنجاح هذه السياسة توافر مجموعة هامة من الاعتبارات، ومن أهم هذه الاعتبارات هو ضرورة أن تتمخض هذه السياسة عن إجراء تحويل يعتد به في العلاقة بين الاستهلاك القومي والاستثمار القومي، عن طريق تحقيق ادخار إجباري **Compulsory Savings** يقلل من مستوى الاستهلاك ويزيد من مستوى الاستثمار، وحتى يتم ذلك فإنه من اللازم أن تؤدي هذه السياسة إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح قطاع الأعمال والمستثمرين الذين يفترض فيهم ارتفاع ميلهم الحدى والمتوسط للدخار وانخفاض ميلهم الحدى والمتوسط للاستهلاك، ذلك أن الارتفاع العام للأسعار وهو الصورة العامة للتضخم، الذي سينتج عن سياسة النقود الرخيصة، سوف يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستهلاك بالنسبة لعدد كبير من الأفراد، وبالتالي ستقطع جزءا من دخولهم-يحول إلى قطاع الأعمال في صورة أرباح ضخمة، فإذا أعاد قطاع الأعمال استثمار هذه الأرباح، فإن التضخم على هذا النحو، يكون قد نجح في زيادة تراكم رأس المال، ويضاف إلى ذلك أنه لكي تتمكن سياسة النقود الرخيصة من دفع حركة تراكم رأس المال لأعلى، فإنه لا بد وأن تستخدم حصيلة الادخار الإجباري الناجم عن التضخم من تمويل مشروعات إنتاجية تتميز بقصر نسبي معقول في فترة تفريلها وحتى تكون ذات عائد سريع ليزيد العرض ويمتص شيئا فشيئا فائض الطلب الذي ينتج عن هذه السياسة، كما يتطلب النجاح العام لهذه السياسة أن تتمتع السلطات النقدية بالبلاد النامية بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية في التأثير على مجريات الأمور النقدية والسعرية حتى تتمكن من مواجهة التضخم في الفترات الحاسمة حينما يزحف فيها بمعدلات سريعة وخطرة².

وقد آثار الجدل في الخمسينات حول مدى فاعلية هذه السياسة في حالة البلاد النامية وانتهى الرأي في ذلك إلى أنه من الخطورة بمكان أن تعتمد البلاد النامية على تلك السياسة في تمويل تنميتها الاقتصادية ذلك أن الشروط الواجب توافرها حتى يمكن لسياسة التمويل التضخمي أن تثمر عن زيادة

¹ : دويس عبد القادر ، سياسة إستهداف التضخم و دورها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) ، مرجع سبق ذكره، ص 83 .

² : دويس عبد القادر ، سياسة إستهداف التضخم و دورها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2010) ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .

معدل التراكم ودفع عجالات التنمية وإنما هي شروط من الصعب توافرها أو ضبطها في حالة هذه البلاد، وهذا بالإضافة إلى أن جوهر التمويل التضخمي ينطوي أساساً على الإخلال بقواعد العدالة الاجتماعية نظراً لما يتمخض عنه من ضغط شديد على مستويات استهلاك العمال وأصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة على الرغم من انخفاضها أصلاً، ولهذا فإن التنمية الاقتصادية السليمة هي تلك التي تتم في إطار من الاستقرار النقدي مع ضرورة التعبئة الرشيدة لموارد المجتمع بأقصى فاعلية ممكنة، وتحقيق ما يتطلب ذلك من تغييرات هامة، ففي النصف الأول من الستينات أثبتت تجارب التمويل التضخمي في الجزء الأعظم من البلاد النامية، أن سياسة النقود الرخيصة لم تنجح في تعضيد عملية تراكم رأس المال بل تمخض عنها زيادة واضحة في الاستهلاك بسبب ارتفاع الميول المتوسطة والحدية لأصحاب عوائد حقوق التملك الذين استفادوا من عملية رفع الأسعار، أضف إلى ذلك ما أحدثه التضخم من تشويه بالغ في اتجاهات الاستثمار، حيث زاد الاستثمار في المجالات الخدمية ذات العائد السريع، كثرت أعمال المضاربة في مجال الأراضي وبناء المنازل والعقارات الفاخرة... الخ كما فقدت النقود في ظل ارتفاع الأسعار أحد أهم وظائفها كأداة للدخار واحتزان القيمة.

على أن أهم ما يميز خطورة سياسة النقود الرخيصة في الوقت الراهن وما ينجم عنها من تضخم، هو لجوء كثير من البلاد النامية إليها ليس فقط لتمويل برامج الاستثمار وتراكم رأس المال، بل لتمويل جانب من الإنفاق الاستهلاكي الجاري، ويبدو ذلك على وجه الخصوص في الحالات التي تستخدم فيها هذه السياسة لتمويل عجز الموازنة العامة للحكومة.

ففي ظل ظاهرة التزايد الواضح في الإنفاق العام، مع عدم مواكبة نمو الإيرادات السيادية لهذه الظاهرة، كثيراً ما تضطر حكومات هذه الدول إلى اللجوء إلى النظام المصرفي للاقتراض منه لتغطية هذا العجز، وهو الأمر الذي تعكسه إحصاءات النظام المصرفي عن تزايد المطلوبات من القطاع الحكومي، كما يحدث كثيراً أن تلجأ حكومات هذه الدول إلى زيادة إصدار البنكنوت كوسيلة لتمويل جانب من الإنفاق العام، وفي هذا الصدد، عمدت كثيراً من حكومات هذه الدول إلى تغيير قوانين بنوكها المركزية بشكل يعطيها مرونة أكبر في حرية إصدار البنكنوت عن طريق تعديل مكونات نسب تغطية الإصدار النقدي.

إن استخدام سياسة التمويل بالعجز في العديد من الدول النامية أدت إلى حدوث آثار تضخمية في الاقتصاد القومي حيث يلزم لنجاح هذه السياسة توافر عدة شروط غير متوافرة في الاقتصاديات النامية، ولقد أساءت الدول النامية استخدام هذه السياسة فبدلاً من استخدامها للتمويل الاستثماري تم

استخدام جزء كبير منها لتمويل الاستهلاك مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم في تلك الدول، ويجب على الدول النامية أن تكون في غاية الحذر عند استخدام هذه السياسة وتحاول إيجاد بدائل أخرى لتمويل التنمية بدلا من هذه الوسيلة ذات الآثار الخطيرة على الاقتصاد القومي.

2- الشروط العامة لتطبيق سياسة التوسع النقدي و فعاليتها:

بالنسبة للكثيرين و لكي تكون سياسة الإنعاش فعالة لا بد من توفر بعض الشروط العامة و الأساسية لا سيما ما يلي :

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام بأستثمارات جديدة أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة لطلب .

- أن لا يكون هناك إتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني أي يجب أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا¹.

أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الإستيراد ، و هو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري

- يجب أن لا تتجه المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة كميات المنتجة (لتلبية الطلب الإضافي)

و يمكن إختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعال إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي $Pib\ effectif$ ، بدون تضخم كبير و بدون عجز خارجي هام ، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامل $Pib\ Potentiel$.

¹:محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مرجع سبق ذكره ، ص 149 .

خلاصة الفصل :

تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات النقدية العامة للدولة التي تسعى من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف يتصدرها هدف استقرار الأسعار، لا يتم بلوغ هذا الهدف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير عليها بواسطة أدوات البنك المركزي المخول له إدارة السياسة النقدية داخل الاقتصاد. إذا تعلق الأمر بهدف استقرار الأسعار فإن فعالية السياسة النقدية تتحدد بثلاث مستويات، يتعلق المستوى الأول بفعالية وسائل السياسة النقدية سواء تعلق الأمر بالاستهدافات الوسيطة أو قنوات إبلاغ السياسة النقدية و بأدواتها المباشرة و غير المباشرة.

كما أن التوسع النقدي أداة من أدوات السياسة النقدية الذي يرمي إلى علاج الركود والإنكماش في الإقتصاد الوطني، حيث يستعمل عدة وسائل لتنشيط الطلب الكلي و ذلك بدعم بعض السلع ، أو العرض الكلي التي تهدف إلى تقليل كلفة السلع من طرف المؤسسات، أو الإثنيين معا.

وإن فعالية هذه السياسة تحكمه شروط، أهمها إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير و بدون عجز خارجي هام و أن هذه السياسة تستدعي تمويلا حتى يتسنى تطبيقها والإستفادة من أهميتها و المساهمة في النمو الإقتصادي.

الفصل الثالث

أثر استهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي فترة
تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي فترة 2000 - 2014

تمهيد:

تسعى الدولة من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف يتصدرها هدف إستقرار الأسعار، حيث لا يتم بلوغ هذا الهدف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير عليها بواسطة أدوات البنك المركزي، و قد أثبتت سياسة التوسع النقدي فعاليتها في تحقيق ذلك.

وتعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي من خلال التركيز على معدل التضخم، و تميزه بالنظرة المستقبلية أي توقعات لمعدل التضخم، كما يهدف لإستقرار الأسعار لمدة طويلة، سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي فترة 2000-2004

سنتطرق فيه إلى مطلبين، الأول عن العلاقة بين إستهداف التضخم و التوسع النقدي أما الثاني فعن أثر إستهداف التضخم على التوسع النقدي خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي RSRE .

المبحث الثاني: أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي 2005-2009.

سيتضمن المطلب الأول الأسباب التي تعيق السياسات الإقتصادية أما الثاني أثر إستهداف التضخم على التوسع النقدي خلال برنامج التكميلي لدعم النمو PCSC.

المبحث الثالث: أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي 2010-2014

سنتطرق فيه إلى المطلب الأول حول أنواع التضخم التي تنتج عن برامج السياسة الإقتصادية و الثاني إلى أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي خلال برنامج توطيد النمو الإقتصادي PCCE.

المبحث الأول: أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي فترة 2000-2004

شرعت الجزائر خلال هذه الفترة في إنتهاج برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أو المخطط الثلاثي الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايين دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار أي 16 مليار دولار ، بعد إضافة مشاريع جديدة له و إجراء تقييمات لمعظم المشاريع المرجحة سابقا .

سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: علاقة إستهداف التضخم بالتوسع النقدي

المطلب الثاني: أثر سياسة إستهداف التضخم على التوسع النقدي خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي
RSRE

المطلب الأول: علاقة إستهداف التضخم بالتوسع النقدي

تعد سياسة إستهداف التضخم إطار حديث نسبيا في إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز على هدف تخفيض معدلات التضخم في المدى القصير و تحقيق الإستقرار في الأسعار في المدى الطويل . يتم وضع معدلات كمية أو مدى محدد كإستهداف وسيط للسياسة النقدية بدلا من أدوات تثبيت إسمية أخرى للمجمعات النقدية أو أسعار الصرف الثابتة.

تبنت بعض الدول المتقدمة هذا الأسلوب في بداية التسعينات من القرن العشرين، لتتبعها دولاً نامية أخرى في تطبيق إستهداف التضخم، تترتب على الأخذ بهذه السياسة تخفيض هذه الدول لمعدلات التضخم لديها أكثر من سابق، تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، تخفيض تقلبات الناتج في المدى الطويل وتحقيق معدل نمو إقتصادي مرتفع و بطالة منخفضة .

يمكن تمييز الدولة التي تستهدف التضخم عن غيرها بتوفرها شروط عامة كلية و شروط مسبقة لفعالية هذا الأسلوب في إدارة السياسة النقدية كإستقلالية البنك المركزي ، الإلتزام بهدف وحيد دون إستهداف متغيرات أخرى في ظل إستهداف التضخم ووجود علاقة مستقرة وواضحة يمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية و معدل التضخم حيث يتميز التضخم بوجود علاقة مباشرة بين هذين المتغيرين.

يتميز إستهداف التضخم بعدة مزايا أهمها زيادة قدرة السياسة النقدية على المحافظة على الإستقرار الأسعار في المدى الطويل، يساعد على تفادي التقلبات في مستوى الناتج و يحفز على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل و مواجهة الصدمات التي يتعرض لها الإقتصاد إلى جانب تعزيزه لشفافية ومصداقية السياسة النقدية و يعد معيار الأفضل لقياس فعالية السياسة النقدية مقارنة بإستهدافات الأخرى . حيث لا يعني أن إستهداف التضخم يخلو من الإنتقادات منها أنه لا توجد ضمانات كافية بأن يكون البنك المركزي ناجحا في إستعمال تقديره بوضع سياسات نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية في عمليات التنبؤ . بمعدل التضخم، كما يؤدي إستهداف التضخم إلى عدم إستقرار الناتج المحلي مما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي في المدى الطويل نتيجة لتقلبات الحاصلة في الناتج.

كما أت الدول النامية تعاني من عدم إستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة و إنخفاض كفاءة الجهاز المصرفي و عدم فعالية الأسواق المالية فضلا من عدم إستقرار أسعار الصرف و إستهداف متغيرات أخرى غير معدل التضخم.

يمكن أن تنجح الدول النامية في تطبيق هذا الإطار في إدارة السياسة النقدية إذا أخذت بشروط العامة و الأساسية و أصلحة نظامها المالي و طورت اسواقها المالي .

كما أن Dornbusch يرى بأنه إذا كان التضخم لا يتعدى 50% سنويا، فهناك إمكانية للسماح بوجود تمويل معتدل في العجز بواسطة الإصدار النقدي أو التمويل بالإستدانة . و أن حجم العجز المقبول في هذه الحالة سوف يعتمد على معدل التضخم المستهدف من طرف السلطات، و بناء على ذلك يجب أن تكون إيرادات عملية سيادة النقود أو الإصدار النقدي متسقة مع معدل التضخم المستهدف و يمكن تحقيق ذلك عبر المعادلة التالية:

$$\pi = (a.g - y) / (1 - \lambda.g)$$

أين تمثل π ، g ، y على التوالي معدل التضخم المستهدف، عجز الميزانية الممول بواسطة الإصدار النقدي، و نمو الناتج. أما a ، λ فتمثلان معالم في المعادلة سرعة دوران النقود، بحيث أن معدل التضخم يمثل فائض النمو النقدي عن النمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وتكون سرعة الدوران الداخلية دالة خطية لهذا المعدل.

و من هنا نرى أن إستهداف التضخم له علاقة طردية بإصدار النقود¹.

المطلب الثاني: أثر سياسة إستهداف التضخم على التوسع النقدي خلال برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي RSRE

1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الجدول رقم : 1-3 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة : %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.58	3.56

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 1-3: منحنى تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2004



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

¹ : تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال فترة 1988-2000، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، تخصص القياس الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 429.

- من خلال المنحنى نلاحظ أن معدل التضخم سنة 2001 إرتفع إرتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية و المحدد ب3% و يرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 17.34% جراء نمو إحتياطات الصرف و التي تزامنت مع إنطلاق برنامج التوسع النقدي ، لينخفض معدل التضخم 1.4% سنة 2002، رغم إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية M2 ب15.66% ، حيث يرجع T.Koranchelian إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي إلى جانب تخفيضات الحواجز الجمركية.

- شهدت سنة 2003 إرتفاعا في معدل التضخم بحيث بلغ 2.58% و هذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية، أما في سنة 2004 تجاوز معدل التضخم السقف المحدد في التقرير السنوي لها.

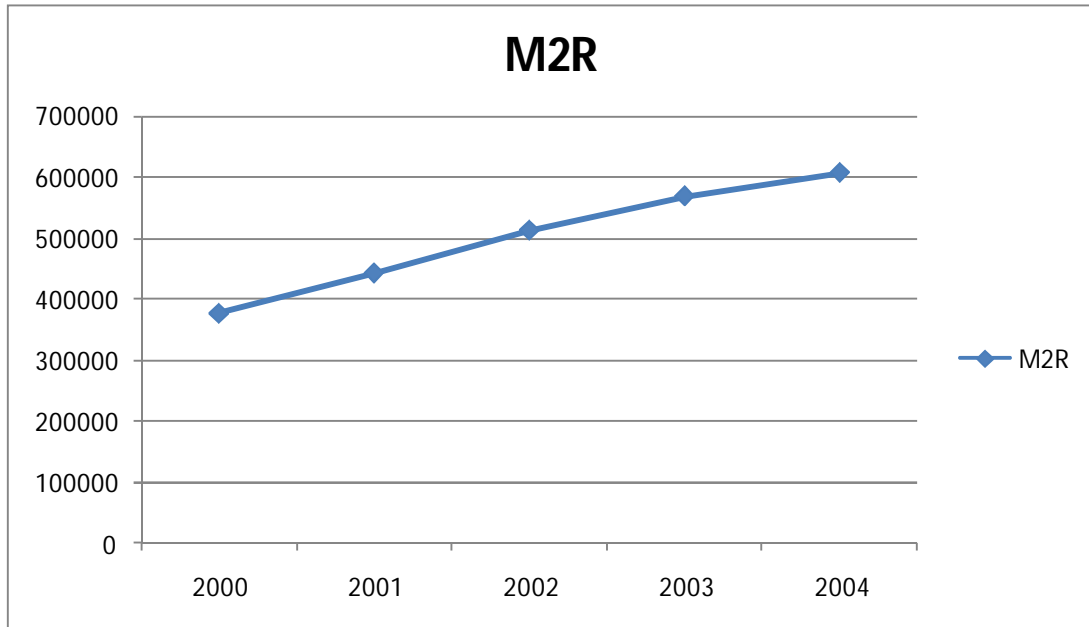
2- تطور الكتلة النقدية

الجدول رقم: 2-3 تطور الكتلة النقدية فترة (2000-2004)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
M2r	378037.383	443597.561	513085.765	568781.245	606591.212

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 2-3 : منحى تطور الكتلة النقدي خلال الفترة 2004-2000



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج Excel

- من خلال منحى تطور الكتلة النقدية نلاحظ أنه في إرتفاع مستمر، رغم أن الجزائر أبرمت مع المؤسسات النقدية الدولية على أن تقوم بالتحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الإقتصادية الكلية، ولكن بعد أن قامت بتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي إستمر الإرتفاع السريع للكتلة النقدية .

3- تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة 2004-2000

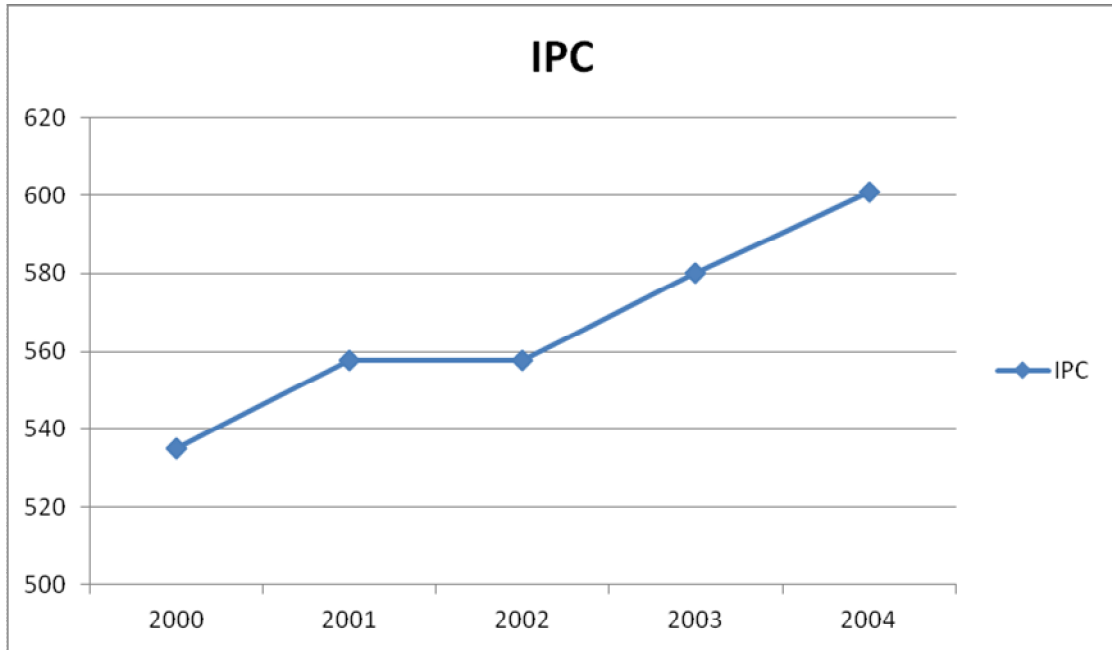
الجدول رقم 3-3 : تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة (2004-2000)

الوحدة : %

2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
600.84	580.1	565.54	517.62	535.04	IPC

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 3-4 : منحني تطور مؤشر أسعار الإستهلاك فترة (2004-2000)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- من خلال منحني مؤشر الإستهلاك نلاحظ تزايد من 2000 إلى 2004 حيث كان 535.04 ليصل إلى 600.84 و يعكس هذا ظاهرة الإرتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة نتيجة لتحرير كل الأسعار خلال برنامج الإصلاح الإقتصادي و زيادة المنافسة الأجنبية نتيجة لرفع القيود التجارية الخارجية و تطور العلاقات الإقتصادية الدولية للجزائر من خلال التكامل الإقتصادي الإقليمي.

4- تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2004-2000)

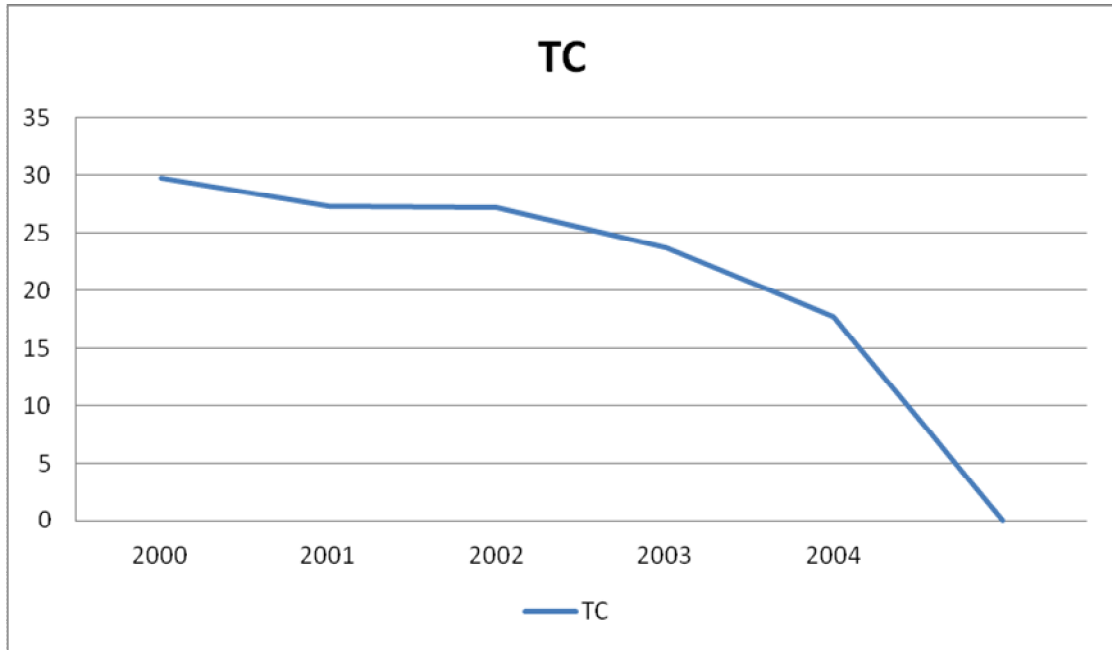
الجدول رقم: 3-4 منحني تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2004-2000)

الوحدة : %

2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
17.70	23.70	27.20	27.30	29.77	TC

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 4-3 : منحني تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2000-2004)



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج Excel

- من منحني البطالة نلاحظ إنخفاض ملحوظ و ذلك باستحداث مناصب عمل جديدة كل سنة أدت إلى الإنخفاض معدلات البطالة على العموم و ذلك نتيجة لتحسن الذي عرفه الإقتصاد الوطني.

5- تطور معدل نمو الناتج المحلي و نمو الواردات خلال فترة (2000-2004)

الجدول رقم : 3-5 تطور معدل نمو الناتج المحلي و نمو الواردات خلال فترة (2000-2004) الوحدة %

السنوات	2000	2002	2004
معدل نمو الناتج المحلي الخام	2.4	4.7	5.2
معدل نمو الواردات	-	30.86	52.50

المصدر : بنك الجزائر تقرير السنوي للمؤشرات الإقتصادية للجزائر 2005-2010

- إن تقييم فعالية أي سياسة إقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها و من هذا المنطلق فإن تقييمنا لمدى تأثير سياسة إستهداف التضخم على التوسع النقدي في هذه الفترة يكمن في مدى نجاح التكامل بينها في تحقيق معدل نمو الإقتصادي و تخفيض معدل البطالة بإعتبارهما هدفان أساسيان لهما .

من خلال هذه الفترة نرى أنها حققت بعض النتائج من خلال زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت سنة 2000 نسبة 2.4% إلى 5.2% سنة 2004 ، نلاحظ كذلك إنخفاض معدل البطالة طيلة الفترة حيث بلغت سنة 2004 نسبة 17.70% إلا أنها لم تأخذ مجراها الفعلي و المستمر و المتسق ، حيث يظهر ذلك في إرتفاع الأسعار و إرتفاع السريع للكتلة النقدية ، و بمقارنة هذه النتائج و الأهداف المخطط لها نجد أن :

عدم تناسب هذه الأهداف و الوضع الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار لم يؤدي إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع التي حالة دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى إرتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق هذه السياسة .

المبحث الثاني: أثر سياسة إستهداف التضخم على التوسع النقدي فترة 2005-2009

إن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الإقتصادي و تحقيق نسبة البطالة تتطلب من الدولة إتباع إستراتيجية طويلة المدى مبنية على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف ، و بتالي لا يمكن لأي سياسة محددة الآجال و الموارد أن تحقق جميع هذه الأهداف لذلك رأت السلطة بأن تقوم كذلك الفترة الموالية بإتباع برنامج تكميلي لدعم النمو PSCS خصصة له فيالبداية 8.705مليار دينار أي 114مليار دولار بما في ذلك برنامج السابق 1.216 مليار دينار وفي نهاية 2009 مبلغ قدر ب 9.680 مليار دينار حوالي 130مليار دولار.

في خلال هذه الفترة سوف نتطرق إلى:

المطلب الأول: الأسباب التي تعيق إتباع سياسة التوسع النقدي.

المطلب الثاني: أثر سياسة إستهداف التضخم خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو PSCS.

المطلب الأول: الأسباب التي تعيق السياسات الإقتصادية

تجلت معظم هذه الأسباب في الأسباب المؤسساتية ، الأسباب الهيكلية و الأسباب النقدية وسوف نتناول كل منها كآآتي :

1- الأسباب المؤسساتية

يعبر التضخم المؤسساتي عن مدى التأثير السلبي للهياكل و طبيعة تسيير المؤسسات العامة لنشاط الإقتصادي على مستوى الأسعار ، توجد ثلاث أسباب مؤسساتية أدت إلى ظهور التضخم :

1-1- أشكال تدخل دواوين التجارة في الأسواق :

عملت هذه الدواوين في إبطار تقليص مصاريف التوزيع و ضمان التموين العادي للسلع على زيادة تكاليف التوزيع مما يجبر المؤسسات العمومية على زيادة تلك المصاريف على عاتق المستهلك في النهاية ، تفرض أسعار خيالية بسبب النقص النسبي أو المطلق للسلع في السوق ، و يؤدي عدم معرفة حجم الطلب و نوعيته على عرقله النشاط الإنتاجي للمؤسسات خاصة في حالة نقص التموين لسلع المستوردة مما ينعكس سلبيا على الأسعار .

1-2- تسيير التجارة الخارجية

إحتكرت الدولة تسيير التجارة الخارجية منذ جويلية 1971 عن طريق إصدار سلسلة من الأوامر لأحتكار إستيراد السلع المرتبطة بإنتاج المؤسسات العمومية، عزز هذا الإحتكار كذلك بالقانون 02-78 الصادر في فيفري 1978 من قبل الوزير المكلف بالصناعة لتأمين التجارة الخارجية لكل من المبادلات سواء المتعلقة بالبيع أو الشراء مع الخارج. أعاق هذا الشكل من التسيير عملية الإستيراد و التصدير بسبب نقص الخبرة في المؤسسات الجمركية و البنكية، مما ينتج عنه تأخير في التمويل الذي يدفعه المستورد و بتالي ترتفع أسعار السلع المستوردة و عدم إنتظام التمويل بسبب ندرة السلع التي يرتفع سعرها في السوق و تأخير في شراء المواد الأولية و التجهيزات مما يسمح بإنسياب للتضخم العالي إلى داخل الإقتصاد .

1-3- تقديم خدمات النقل

بالرغم من الحاجة الماسة لوسائل النقل أصبحت تشكل تكلفة عالية نظرا لقدم عتادها، يتطلب تجديد هذه الوسائل خاصة منها مايتعلق بسكك الحديدية، إستثمارات ضخمة حتى نحافظ على إستمرارية حركة التمويل للمؤسسات و تفادي ندرة المواد الأولية و من ثم السلع النهائية، إن وجود شبكة توزيع تحتكرها الدولة أدى إلى إنخفاض مردودية الإنتاج، بسبب التأخرات في التمويل و البرمجة الغير السليمة للتموينات إنعكس هذا الأمر على أداء المؤسسات و منه على أسعار منتجاتها¹.

2- الأسباب الهيكلية

تعتبر الأسباب الهيكلية من أهم الأسباب التي تعاني منها البلدان السائرة في طريق النمو و الجزائر كدولة يمكن إدراج إقتصادها ضمن إقتصادياتة العالم الثالث و الذي يميزه طابع التخلف و يعود ذلك لعدة أسباب نحصرها في ما يلي :

2-1- ضعف الإنتاجية

يمكن تعريف الإنتاجية علأها ماتنتجه وحده العمل الواحدة خلال فترة زمنية كما أنها أداة تقيس مدى فاعلية و كفاءة النظام الإقتصادي لكن ما يميزها في إقتصادنا الحالي ضعف التسديد و هذا راجع إلى :

¹ : نبيل الروبي، التضخم في الإقتصاديات المتخلفة، مرجع سابق، ص 34-39.

2-1-1-1-1-2 - عدم تأهيل اليد العاملة بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة و خاصة بالنسبة للإطارات الذي يعطي ضعف في كفاءة العمل لا سيما في مجال التسيير و الإبداع و دراسة السوق .

2-1-1-2 - قدم التجهيزات المستعملة و التكنولوجيا المستخدمة و تركزها في بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى و التي أثرت على النوعية و السعر بالسلب ، بحيث صار بيع هذه المنتجات في السوق المحلية صعبا و حتى في السوق الخارجي لعدم مطابقتها لمعايير الجودة¹ .

2-2- النمو الديمغرافي

المعروف أن قوة الدولة تكمن في قوة سكانها ، و عند تحليل الأوضاع الإقتصادية لآبد من دراسة و معرفة نسبة و عدد السكان وهذا لتحديد قوة العمل في قوة الإقتصاد الوطني ، و مقارنته بمدى قدرة السوق الداخلية على تلبية الحاجات المتزايدة . نمو السكان يعتبر سبب من أسباب عرقلة التنمية كما يعتبر أيضا سببا في بقاء التخلف إذ أن الزيادة في عدد السكان لآبد من مقابلها بإنشاء سكنات و مدارس و جامعات و مستشفيات ، و كل ذلك على حساب الصناعات الإنتاجية .

2-3- الاتوازن الجهوي

يعمل على خلق تضخم جهوي يتطلب إجراءات صارمة للحد من تفشيه و تكمن هذه الإجراءات في :

2-3-1-1-3-2 - توفير هياكل قاعدية تعمل على مواجهة الوضع و تخدم التنمية الجهوية .

2-3-2-2-3-2 - خلق تدفقات و مبادلات لدخول البضائع بين مختلف المناطق لفك العزلة .

2-3-3-2-3-2 - خلق توازن بين العرض و الطلب .

يعاني الإقتصاد الجزائري من ضعف و قصور في الهياكل القاعدية في بعض المناطق ، و في مناطق أخرى يكاد ينعدم ، و نلاحظ في مناطق الصحراوية و التي تعرف حركة نشيطة في الإنتاج الزراعي و لكن نقص هياكل النقل أدى إلى تلف المنتجات دون تسويقها محليا بينما الدولة تستوردها من الخارج ، وهذا أدى إلى عرقلة التنمية التي تطمح إليها الجزائر .

¹ : نبيل الروبي ، التضخم في الإقتصاديات المختلفة ، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

2-4- مستوى الإستثمارات

تعتبر التكاليف الباهضة التي تتحملها إقامة المشاريع الكبرى مشكل كبير خاصة و أنها تلعب دورا هاما في تحديد مستوى تكاليف الإنتاج و نظرا لإفتقار الجزائر إلى الأجهزة الصناعية فإنها تضطر لإستردادها بأثمان باهضة تثقل كاهل الدولة ، إذ تضطر أحيانا للتخلي عن بعض المشاريع و هذا ما أدى إلى ضعف قطاع الإستثمار .

يعرف النشاط الإقتصادي هو الآخر إنخفاضا لعدم إسغلال الفترات المتوفرة له ، و التي تمكن من زيادة الإستثمار ، ففي سنة 1988 كان 20.4 مليار دينار جزائري ثم وصل إلى 8.2 مليار دينار جزائري خلال 1999، و بسبب غياب الإنعاش الفعلي في مجال الإستثمار و تباطؤ عمليات تسوية الأوضاع جهاز الإنتاج العمومي و الخاص أدى إلى ركود القطاع الذي يتطلب تحليلا أكثر وضوحا من السلطات العمومية في المنهج المتبع فيها و الذي يركز أساسا على عمليات الخوصصة و مع هذا بقية الإستثمار ضعيفا الم كان مبرمجا بخصوص إقامة و توسيع الإستثمارات .

2-5- تنظيم و تسيير التجارة الخارجية

تعيش الجزائر واقع يفرض على إقتصادها مختلف المشاكل و التي تعتبر إمتدادا لتركبات سابقة مما جعل الجزائر في وضع لا تحسد عليه ، إذ أنه في حالة التصدير يكون لدينا تضخما بالطلب و عند الإستيراد يكون لدينا تضخما بالتكلفة و تحميل السلعة تكاليف مرتفعة يآثر على أسعارها عند البيع بالإرتفاع هذا ما يسمى بالتضخم المستورد ، فقيام الجزائر باصلاحات إقتصادية و الذي تزامن و نشاط الدولية و التي تركز في توصياتها على الأخذ بإقتصاد السوق ، وتحسين الأداء و الإستغلال الجيد للموارد قصد تحسين مستوى المعيشة للأفراد لكن الواقع عكس ذلك لأنه عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات المستوى المعيشي إنتقل من سيئ إلى أسوء . و مع ظهور العولمة و الجسدة في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) و صندوق النقد الدولي حيث تعمل المنظمة على فتح المجال أمام المبادلات الخارجية بإلغاء القيود الجمركية والتي تعرقل هذه المبادلات و فتح الأسواق أمام الدول الصناعية ، و يعتبر صندوق النقد الدولي ممول للدولة التي تعاني العجز في التمويل ،مقابل هذا يفرض شروطه على هذه الدول وإنضمام الجزائر إليها عام 1994 كان له تأثير كبير على إقتصادها خاصة في ما يتعلق بالتجارة الخارجية ، وقد عرفت هيكلية التجارة الخارجية الجزائرية عدة تغيرات ، إذ كانت تصدر المواد الأولية لتستوردة السلع الصناعية و الغذائية ، و هي نقطة مشتركة بين دول العالم .

3- الأسباب النقدية

تبنت الجزائر بعد الإستقلال نظام الإقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الإقتصادية عن طريق أسلوب التنمية المخططة ، فاعتمدت في تمويل مشاريع هذه المخططات على الإصدار النقدي بدون مقابل بدون قيد أو شرط مما أدى إلى نمو الكتلة النقدية بشكل كبير مقارنة بنمو حجم الناتج المحلي الخام و تفاقمت الآثار السلبية لهذه السياسة تزامنا مع الإنتقال نحو نظام إقتصاد السوق و إبرام إتفاقيات الإصلاح الإقتصادي مع صندوق النقد الدولي إبتداء من سنة 1989 و كانت أبرزها برنامج الإصلاح الإقتصادي الهيكلي سنة 1994 و من بين شروطه :

- تحقيق التوسع في الكتلة النقدية من 21% إلى 14% .
- تخفيض قيمة الدينار ب 17.40% .
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% .
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%
- تطبيق أسعار فائدة موجبة .

و كان من بين أهم الأهداف المرجوة من هذا البرنامج هو الحد من معدل التضخم و تقليص عجز الموازنة العامة عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية ، و بالفعل فإن إلتزام الجزائر بنود الإتفاق مع صندوق النقد الدولي وسعيها إلى الإصلاح حقق الهدف المرجو ، و يعود تطور الكتلة النقدية في الجزائر إلى تطور الميزانية العامة للدولة و هي عبارة عن بيان تفصيلي يوضح إيرادات الدولة و نفقاتها معبرا عن ذلك في صورة وحدات نقدية .

المطلب الثاني : أثر سياسة إستهداف التضخم خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو

pcsc

1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

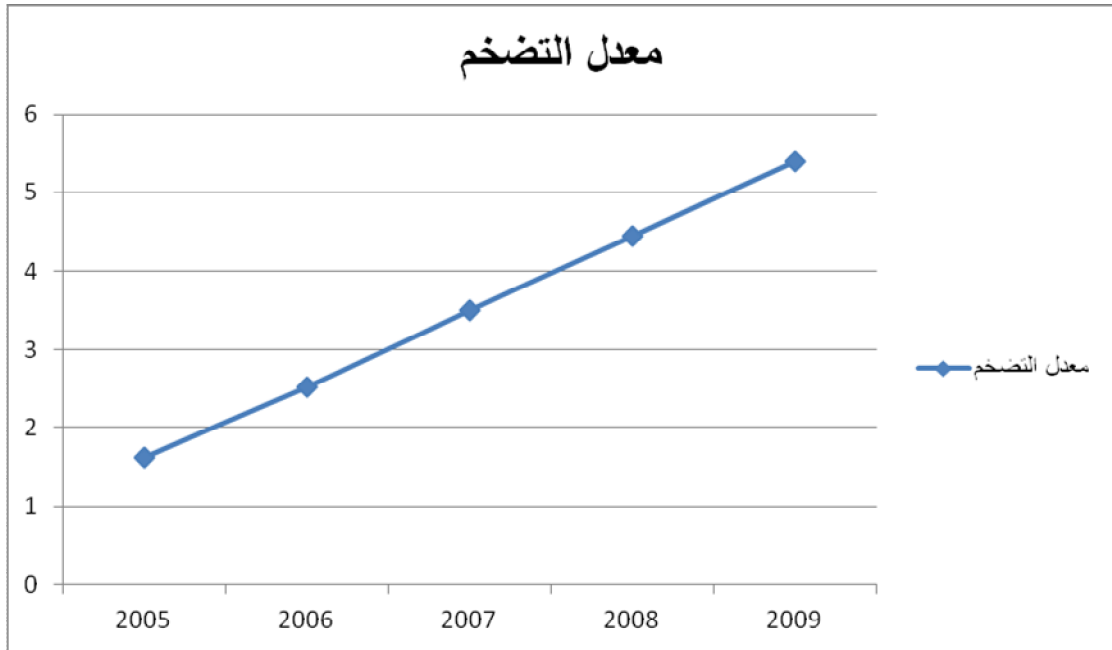
الجدول رقم: 6-3 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

الوحدة : %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	1.63	2.53	3.5	4.45	5.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 5-3 : منحنى تطور معدل التضخم خلال الفترة 2005-2009



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- من خلال المنحنى نلاحظ إنخفاض معدل التضخم سنة 2005 حيث بلغ 1.63% و ذلك لإنخفاض معدل نمو السيولة المصرفية إلى (-39) % ، كما شهدت سنة 2006 معدل التضخم بنسبة 2.53% لإرتفاع الجوهري في نفقات الجارية ، وقد عاود الإرتفاع من جديد سنة 2007 فسجل معدل 3.5 % بفعل التوسع في السياسة المالية وإنتلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي، يعود هذا الإرتفاع إلى 3 عناصر هي: إرتفاع الرواتب و الأجور من دون أن تقابلها زيادة إنتاجية، إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية بمعدل 8.62% ، و هنا يمكن القول أن معدل التضخم المسجل عام 2007 كان ضمن الحدود المستهدفة من السياسة النقدية (المعدل المستهدف خلال 2007 حدد ما بين 3% و 4%).

- أما معدل التضخم المسجل سنة 2009 و المقدر ب 5.4% يرجع إلى إرتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008، إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى إرتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار ما تسبب في إرتفاع أسعار السلع المستوردة ، علما أن 20% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة باعتماد الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، و الافت في هذا الصدد هو أن معظم المعدلات المسجلة لا تتوافق مع الأرقام المستهدفة من السياسة النقدية الواردة في تقارير البنك الجزائري السنوية .

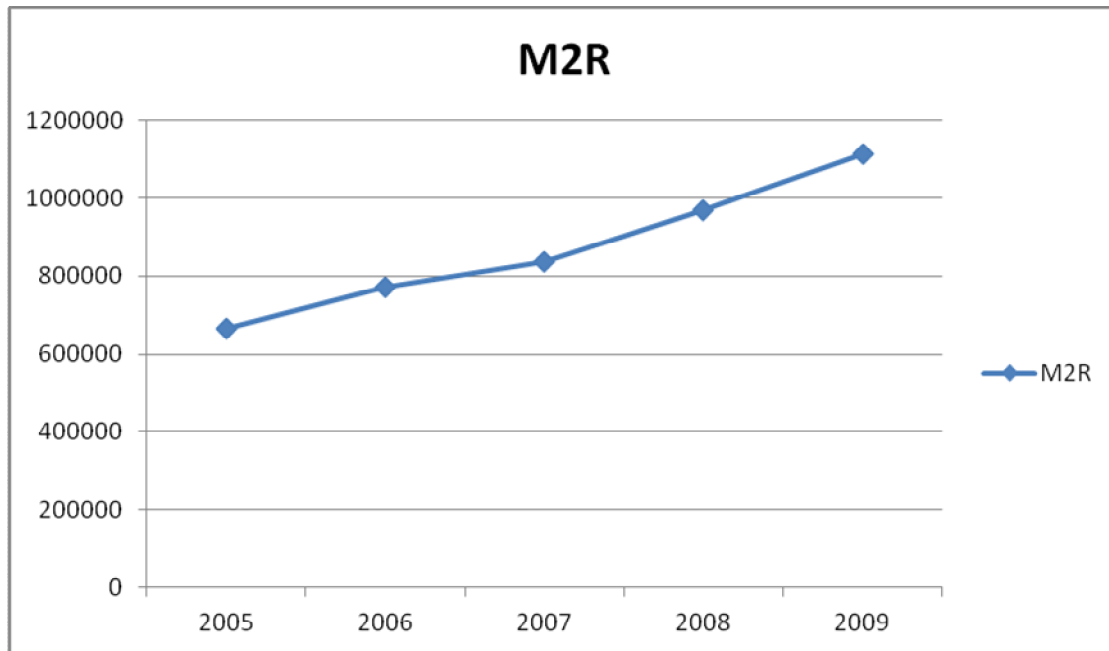
2- تطور الكتلة النقدية فترة (2005-2009)

الجدول رقم 3-7: تطور الكتلة النقدية فترة (2005-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
1114086.39	968770.774	837543.399	771071.252	666622.994	M2r

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 3-6 : منحى تطور الكتلة النقدية فترة (2005-2009)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- نلاحظ من منحى تطور الكتلة النقدية إرتفاع المستمر خلال الفترة، حيث بلغت ذروتها سنة 2009 بمعدل 14.99% عن سنة 2008 و ذلك لنفس الأسباب المذكورة سابقا و عدم التحكم في نمو التوسع النقدي .

3- تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة (2005-2009)

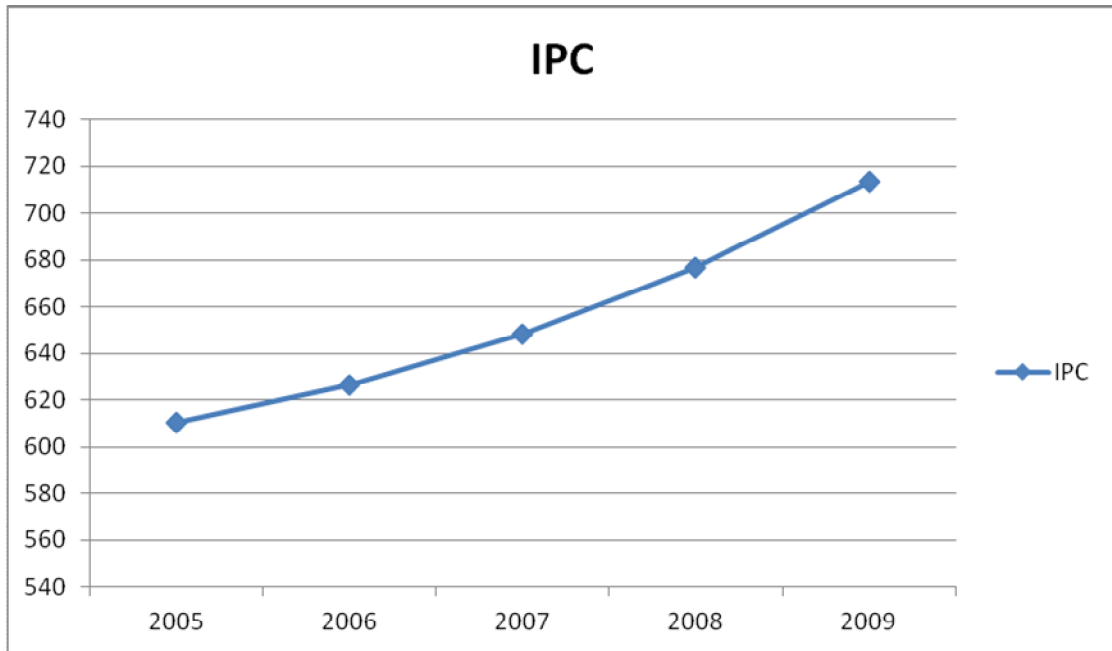
الجدول رقم : 3-8 تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة (2005-2009)

الوحدة : %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
IPC	610.64	626.15	648.12	676.90	713.45

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 3-7 : : منحنى تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة (2005-2009)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- من خلال منحنى مؤشر أسعار الإستهلاك نلاحظ إرتفاع ملحوظ خلال هذه الفترة و ذلك يفسر إرتفاع في مستوى الأسعار، حيث لا نلاحظ أي تغيير مقارنة بالمرحلة السابقة، و يعود ذلك لنفس الأسباب.

4- تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2005-2009)

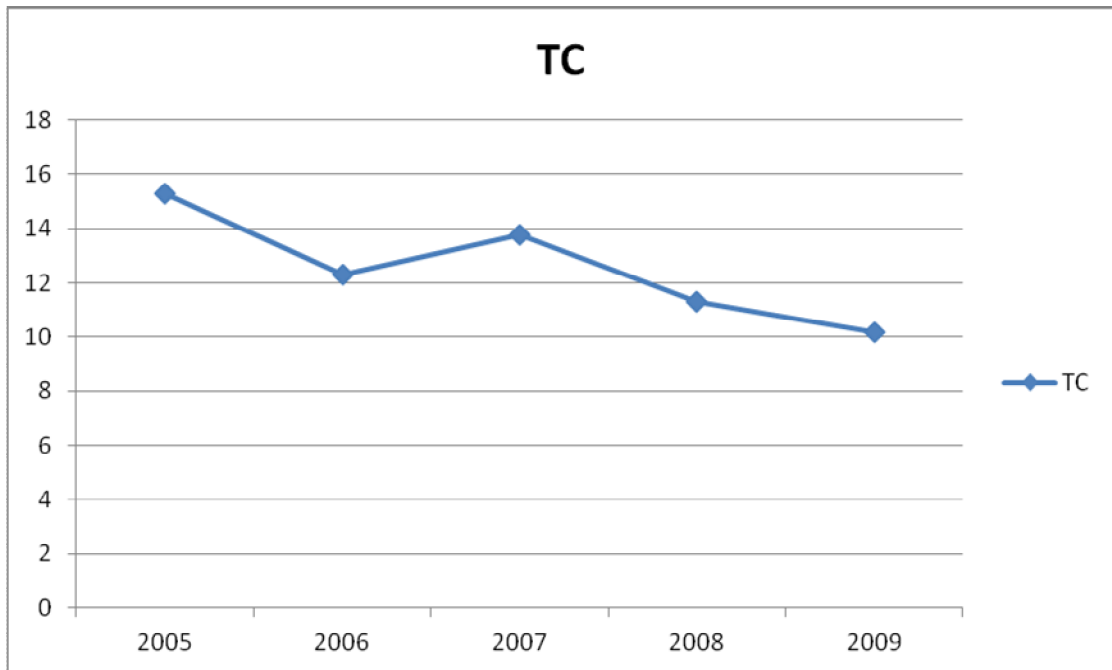
الجدول رقم 3-9 تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2005-2009)

الوحدة : %

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
TC	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 3-8 : منحنى تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2005-2009)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- نلاحظ من خلال منحنى أن معدل البطالة في الإنخفاض، و ذلك لخلق مناصب جديدة مع أنها في هذه الفترة كانت عبارة عن مزج بين المؤقتة و الدائمة، و لكن لم تكن هذه النتائج المرغوب فيها، إلا أنها ساهمت في التخفيض من معدل البطالة.

5- تطور معدل نمو الناتج المحلي و نمو الواردات خلال فترة (2005-2009)

الجدول رقم: 10-3 تطور معدل نمو الناتج المحلي و نمو الواردات خلال فترة (2005-2009)
الوحدة : %

السنوات	2006	2008
معدل نمو الناتج المحلي الخام	2	2.4
معدل نمو الواردات	13	83.70

المصدر : بنك الجزائر تقرير السنوي للمؤشرات الإقتصادية للجزائر 2005-2010

نلاحظ أن هذه الفترة حققت معدل نمو منخفض مقارنة بالفترة السابقة حيث سجلت إرتفاعا سنة 2008 بمعدل 2.4% و لكن إرتفاع بدون الزيادة في الطلب الكلي هذا مآدى إلى إرتفاع الواردات رغم زيادة الإنفاق أكثر من الفترة الأولى.

رافقتها معدلات تضخم معتبرة، تجاوزت في أغلبها المعدلات المستهدفة، وعليه فقد ورد في دراسة المجلس الوطني الإجتماعي و الإقتصادي عن السياسة النقدية أنه من الأفضل لبنك الجزائر أن يحدد نسبة التضخم تتراوح ما بين 3% و 4% أو حتى 5% كما هو الحال في جميع بلدان العالم بدلا من تحديد نسبة ثابت.

المبحث الثالث: أثر إستهداف التضخم على سياسة التوسع النقدي 2010-2014

بحسب البنك الجزائري فإن أسباب التضخم خلال العشرية 2000-2009 كانت سبب إرتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة و التوسع الكبير في الكتلة النقدية، كما ساهمت في إحداث التضخم.

لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: أنواع التضخم التي تنتج عن برامج السياسة الإقتصادية .

المطلب الثاني: أثر سياسة استهداف التضخم على التوسع النقدي فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي

المطلب الأول: أنواع التضخم التي تنتج عن برامج السياسة الإقتصادية

تمثل هذه الأنواع في تضخم التنمية ، التضخم الإنتقائي و التضخم المستورد على الترتيب كالآتي:

1- تضخم التنمية:

التنمية هي العملية الحيوية التي تقوم بها الدولة لنهوض باقتصادها بغية التخفيف من حدة التضخم إذا قامت الجزائر بإتخاذ إقتصادها من خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الإقتصادية التي مست مختلف القطاعات الإقتصادية ، لكنها فشلت و ذلك وُاجع إلى مشاكل هيكلية بالدرجة الأولى و لكي تواجه هذا المشكل كان عليها تبني نظام إقتصادي جديد يحاول أن يجعل الإقتصاد حرا ويفتح المجال أمام المستثمرين الخواص حيث أصبحت جل المؤسسات العمومية ملكا للخواص باستثناء المؤسسات الإستراتيجية لدولة ، نتيجة لهذه التصفية ظهرت آفة إجتماعية مست أغلب العائلات الجزائرية المثلة في البطالة¹.

2 - التضخم الإنتقائي:

يعرف التضخم الإنتقائي على أنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإختلال الموجودة بين العرض و الطلب الذي يظهر على مستوى الوطني .مرت الجزائر بمرحلة إنتقالية مع بداية التسعينات و ذلك بانتهاجها نظام إقتصاد السوق ، إذا إرتفعت في وقتنا الحاضر الأسعار بصورة مروعة و مخيفة لغالبية

¹ : نبيل الروبي ، التضخم في الإقتصاديات المختلفة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 32- 34 .

أفراد المجتمع، إذ أن السعر يعبر عن القيمة الحقيقية للسلع و الخدمات ومس هذا الإرتفاع السلع الضرورية بسبب رفع الدعم عنه ، و هذا ما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص كبير في السلع و الخدمات مع زيادة الطلب عليها،الهدف من هذه السياسة هي محاولة إدارة الطلب بغية الحد من الضغط التضخمي بضبط الإستهلاك عن طريق رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة ، فحالة الدينار أثرت سلبا على الإقتصاد الوطني خاصة في مجال التضخم الذي يكون وليد فقدان القدرة الشرائية ، إذ أن تخفيض قيمته كان يهدف إلى رفع الصادرات و تخفيض الواردات لكن الواقع يثبت أن هذه الأهداف لم تحقق كلياً¹.

3- التضخم المستورد:

إن الجزائر لا يمكن أن تتفادى هذا النوع من التضخم ما دام هناك علاقة وثيقة بالعالم الخارجي خصوصا و أن أغلب معاملاتها تتم مع بلدان الرأسمالية ، و من خلال هذا التبادل يتغلغل التضخم داخل الإقتصاد الوطني عن طريق إرتفاع أسعار الواردات ، و من ناحية أخرى فإن لهذا النوع من التضخم تأثير كبير على القدرة الشرائية للمواطنين و هذا راجع إلى إعتماد الجزائر على الواردات الرأسمالية، وبالأخص المواد الغذائية التي أرغمتها على الإقتراض من الخارج مقابل فوائد جد مرتفعة ، حيث كانت تتراوح قيمتها بين 18% و 20% خلال الفترة 1980-1992، وهذا ما زاد من أعباء خدمة الدين الخارجي، واعتبار معظم التعاملات يسيطر عليها الدولار الأمريكي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسة تصدير التضخم ، و هذا ما جاء على لسان الدكتور نبيل الروبي (زيادة الإحتياط النقدي من الدولارات لدى البنوك المركزية يحملها عادة على التوسع في الإصدار، و هذا ما يسمى بتصدير التضخم).

¹ : نبيل الروبي ، التضخم في الإقتصاديات المختلفة ، مرجع سابق، ص 34 .

المطلب الثاني: أثر سياسة إستهداف التضخم على التوسع النقدي فترة برنامج توطيد النمو الإقتصادي

1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

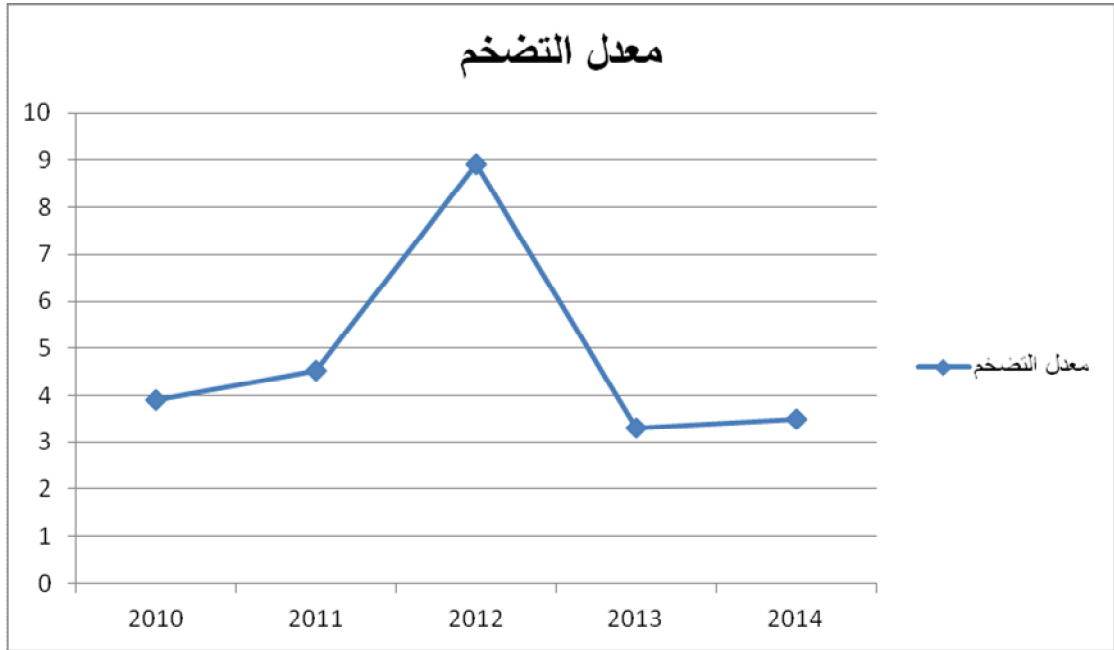
الجدول رقم: 3-11 تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

الوحدة : %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	3.9	4.25	8.9	3.30	3.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 3-9 : منحنى تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- نلاحظ إرتفاع منحني معدل التضخم ليبلغ ذروته سنة 2012 حيث بلغ 8.9 % و ذلك جراء التضخم المستورد و بتالي فإن إرتفاع بعض أسعار المنتجات الطازجة قد ساهمة بصفة أكبر في تضخم أسعار داخلية ، و كذلك الكتلة النقدية والتي إرتفعت بمعدل 17.89 % سنة 2012، و قصد الحد من الضغوطات التضخمية و التي ظهرت إعتبارا من سنة 2011 و مرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الأساسية ، إتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة على سنتين 2011 و 2012 هذا ما عكس إنخفاض في معدل التضخم سنة 2013 ليبلغ 3.30 % كما من المتوقع أن يرتفع التضخم سنة 2014 إلى 3.5 % .

2- تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة (2010-2014)

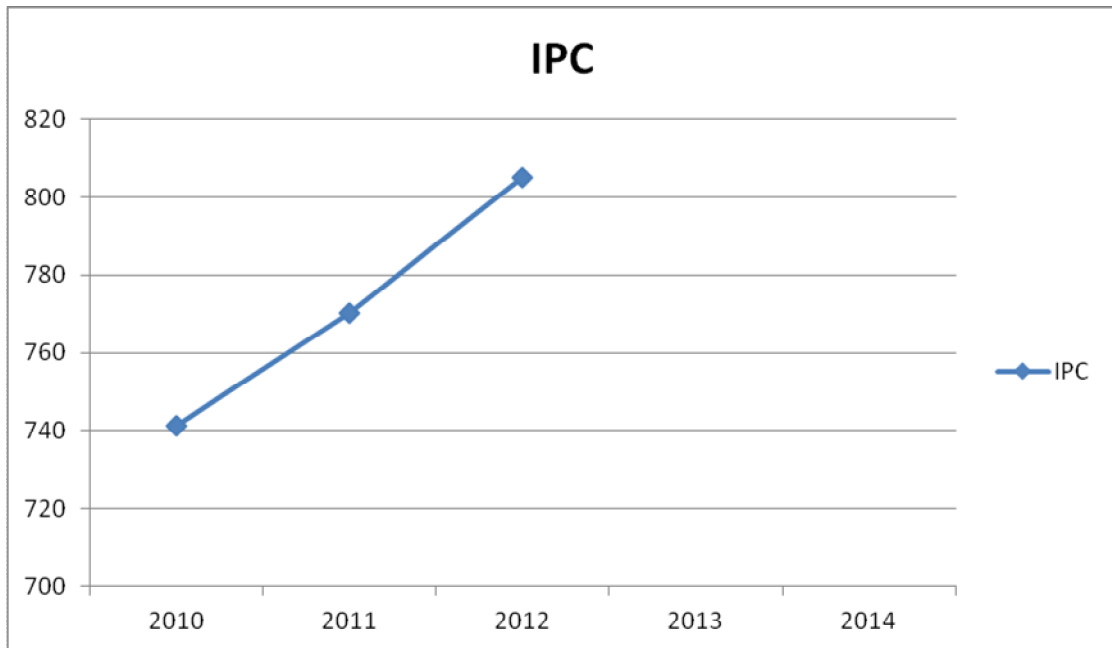
الجدول رقم: 12-3 تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة (2010-2014)

الوحدة: %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
IPC	741.27	770.17	804.98	-	-

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 10-3 : منحني تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر فترة (2010-2014)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- من خلال المنحنى نلاحظ التزايد المستمر للأسعار خاصة 2012 التي بلغت معدل تزايد 4.51% وذلك بسبب التضخم المستورد .

3- تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2010-2014)

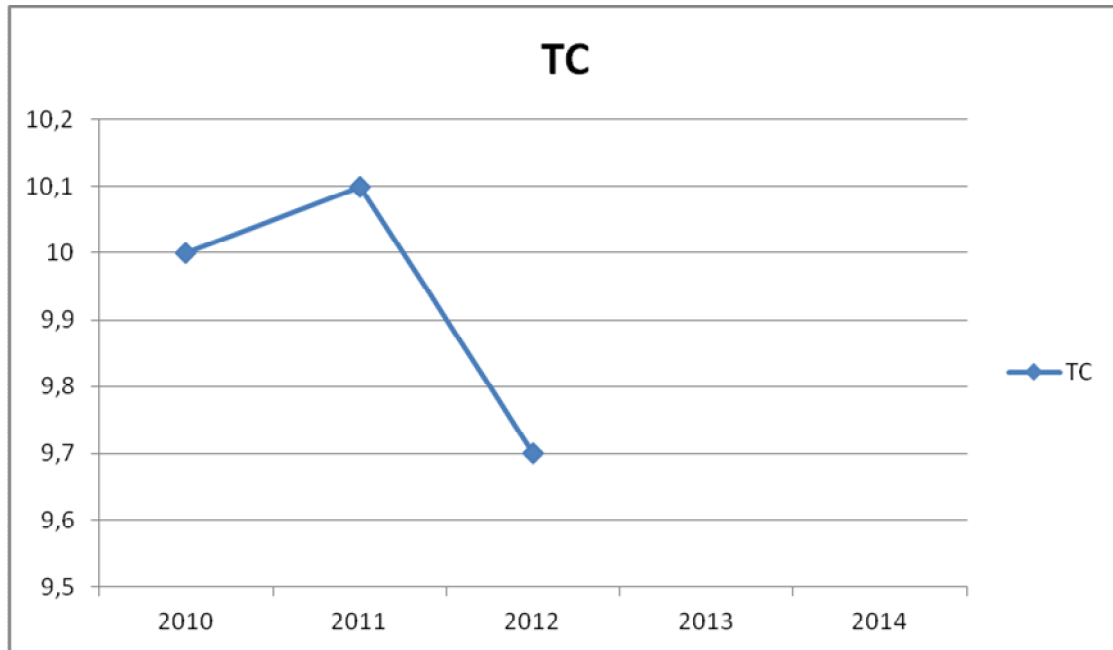
الجدول رقم : 3-13 تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2010-2014)

الوحدة : %

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
TC	10	10.10	9.70	-	-

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات (ons)

الشكل رقم 3-11 : منحنى تطور معدل البطالة في الجزائر فترة (2010-2014)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

- نلاحظ من خلال منحنى البطالة إنخفاض حيث سجلت سنة 2010 نسبة 10% لتصل كتقدير 9% لسنة 2014 ، في ظل الإرتفاع المتزايد للإنتفاق العمومي مقدرا بملايير الدينارات.

- لكن لا يمكن إهمال صعوبة ربط الزيادة النسبية في حجم الإنفاق الإستثماري العمومي المقدر بحوالي 900% من سنة 2009 إلى سنة 2014 ، بزيادة في التشغيل و تخفيض نسبة البطالة ب 1% فقط في ظل التزايد المستمر في عدد السكان .

- و من خلال ما سبق فإن برنامج دعم النمو الإقتصادي ساهم في القضاء على البطالة و إستحداث مناصب شغل ، إلا أنها كانت مزيجا بين المؤقتة و الدائمة ، و كمأن هذه الفترة لا تختلف عن سابقتها من الفترات من حيث الإرتفاع الكتلة النقدية و إرتفاع الأسعار ، إلا أن الأرصدة المالية المرحلة إلى برنامج توطيد النمو الإقتصادي لفترة 2010-2014 أعطت وزنا ماليا معتبرا لهذا البرنامج ليؤدي بضرورة إلى تحقيق بعض المهداف على الأقل .

الخلاصة:

إن إستهداف التضخم يساعد على زيادة قدرة السياسة النقدية على المحافظة على إستقرار الأسعار في المدى الطويل ، و يساعد على تفادي تقلبات في مستوى الناتج و يحقق معدل نمو مرتفع حيث يتحقق هذا في ظل وجود الشفافية و المصداقية و جهاز إنتاجي مرن و إستقلالية البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية في الدولة و هذا ما لم نصل إليه خلال فترة 2000-2014.

فخلال المراحل الثلاث لم تنجح في تطبيق هذه السياسة لأن السلطات عمدت إلى تطبيق برنامج التوسع النقدي و أهملنا الإصلاح خاصة المنظومة المصرفية.

كذلك يبرز هذا في تضارب الأهداف كهدف النمو الإقتصادي مع إستقرار الأسعار من خلال برامج التنمية الإقتصادية في الجزائر و المتمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.

و كذلك تخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية بإعتباره الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتحويل الإستثمارات لذلك يترتب على عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير مرغوب فيه ، و هو ما تنشأ عنه فجوات تضخمية ، إذ أن النظام المصرفي هو الوسيط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية و منها إلى التضخم.

إذا فعالية السياسة تكمن في إجراء إصلاح شامل يمس كافة جوانب الإقتصادية، كما أن الإقتصاد الناجح يجب أن يكون مرن في إحداث التضخم ومعالجته عند الضرورة، وتحقيق النمو الإقتصادي.

الخلاصة

الملخص:

تناقش هذه الدراسة موضوع أثر إستهداف التضخم على التوسع النقدي لذلك تمت صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي : مامدى تأثير إستهداف التضخم على التوسع النقدي في الجزائر؟ أي كيف يمكن لإستهداف التضخم أن يآثر على التوسع النقدي لتحقيق إستقرار الأسعار و النمو الإقتصادي.

تعتبر مشكلة التضخم من بين المشاكل التي عانت منها الإقتصاديات المتقدمة و النامية، فهي تعبر عن إرتفاع المفرط لمستوى العام الأسعار، فعدم إستقرار هذه الأخيرة يترتب عليها تذبذب حجم الناتج المحلي الخام وضآلة تعبئة المدخرات المالية و سوء توزيع الدخول و الثروات.

يمثل هدف إستقرار الأسعار هدف كل سياسة نقدية تسعى لتحقيقه دون الأهداف الأخرى بإعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية ناتجة عن الإفراط في الإصدار النقدي الذي لا يصاحبه زيادة حقيقية في الإنتاج مما ينعكس سلبا على الأسعار.

لجأت الجزائر إلى تطبيق فترة 2000-2014 إلى تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تم خلالها تطبيق سياسة التوسع النقدي و إستهداف التضخم لكن لم يسمح وضع الجزائر بنجاح هذه السياستين والإستفادة من مزاياها في تحقيق النمو الإقتصادي بل وقعت في التضخم ، رغم أن الجزائر تتميز بفائض في الموارد إلا أنها لم تستغل كما يجب ، على غرار الدول النامية و من أهم أسباب الفشل يعود لعدم وجود إصلاحات من جانب المنظومة المصرفية و سوق المالي و غيرها من الإصلاحات قبل تطبيق هذه البرامج التنموية.

فقمنا بتطرق إلى تعريف ضاهرة التضخم بأنها إرتفاع في الأسعار نتيجة إحتلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند مستوى السائد، و قد أشرنا لعدة معايير تحدد عدة أنواع، ثم قمنا بتحليل أسباب المنشأ لتضخم و آثرها الإقتصادية و الإجتماعية، كما عرفنا إستهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، ثم حللنا أسباب تبني هذه السياسة و ذكرنا أهم الشروط و الإجراءات وكذا إمكانية التطبيق.

ثم إنتقلنا إلى تعريف السياسة النقدية التي تعتبر أحد أدوات التي يآثر بها البنك المركزي على متغيرات النقدية لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية مع تحديد أهدافها و قنوات إبلاغها ثم تطرقنا إلى مفهوم التوسع النقدي الذي يهدف إلى زيادة المعروض و بالتالي زيادة الطلب على السلع و الخدمات ثم تطرقنا إلى أهدافه و أدوات السياسة النقدية لإحداث سياسة التوسع النقدي.

وأخيرا قمنا بمناقشة الإشكالية في ظل إنتهاج برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-

2014

التائج :

- التضخم هو الإرتفاع المفرط للأسعار و يعتبر إرتفاع الطلب الكلي أحد أسبابه و هذا ما يثبت الفرضية الأولى .
- السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات النقدية تتمثل في محاربة التضخم مثل سياسة التوسع النقدي وإستهداف التضخم سواء كانت أهداف نقدية أو غير نقدية هذا ما يثبت الفرضية الثانية .
- يهدف إستهداف التضخم إلى إستقرار الأسعار و ليس كشرط من شروطها و هذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة .
- لا يسمح وضع الجزائر بتطبيق سياسة التوسع النقدي و إستهداف التضخم و ذلك لعدم وجود إصلاحات كافية تمكنها من ذلك وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة .

إقتراحات :

نقترح دراسات التالية

- دراسات تحتوي على نماذج قياسية تمكنها من إستهداف التضخم .
- دراسة إشكالية تنسيق السياسات الإقتصادية الكلية في إطار إستهداف التضخم.
- دراسات لإقتصاد السوق في الجزائر بكل شفافية و على الدولة دعم ذلك.
- كذلك على الدولة إقامة إجراءات صارمة في تحقيق الشفافية .

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال و الجداول

1- قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
88	تطور معدل التضخم 2000-2004	3-1
89	تطور الكتلة النقدية 2000-2004	3-2
90	تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 2000-2004	3-3
91	تطور معدل البطالة في الجزائر فترة 2000-2004	3-4
92	تطور معدل نمو الناتج المحلي و نمو الواردات 2000-2004	3-5
98	تطور معدل التضخم 2009-2005	3-6
100	تطور الكتلة النقدية 2009-2005	3-7
101	تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 2009-2005	3-8
102	تطور معدل البطالة في الجزائر فترة 2009-2005	3-9
103	تطور معدل نمو الناتج المحلي و نمو الواردات 2009-2005	3-10
106	تطور معدل التضخم 2009-2005	3-11
107	تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 2009-2005	3-12
108	تطور معدل البطالة في الجزائر فترة 2009-2005	3-13

2- قائمة الأشكال البيانية:

الصفحة	العنوان	الرقم
17	منحنى يمثل أثر إرتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)	1-1
39	مخطط إستراتيجية البنك المركزي في إستهداف التضخم	1-2
53	مخطط عناصر السياسة النقدية	2-1
58	مخطط يمثل المربع السحري لأهداف النهائية لسياسة النقدية	2-2
88	منحنى تطور معدل التضخم 2004-2000	3-1
90	منحنى تطور الكتلة النقدية 2004-2000	3-2
91	منحنى تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 2004-2000	3-3
92	منحنى تطور معدل البطالة في الجزائر فترة 2004-2000	3-4
99	منحنى تطور معدل التضخم 2005-2009	3-5
100	منحنى تطور الكتلة النقدية 2005-2009	3-6
101	منحنى تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 2005-2009	3-7
102	منحنى تطور معدل البطالة في الجزائر فترة 2005-2009	3-8
106	تطور معدل التضخم 2010-2014	3-9
107	تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر 2010-2014	3-10
108	تطور معدل البطالة في الجزائر فترة 2010-2014	3-11

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

أ- الكتب :

1- رمزي زكي و آخرون، التضخم في العالم العربي، بحوث و مناقشات، دار الشباب للنشر، الطبعة الأولى، 1986.

10- محمد يونس و عبد النعيم مبارك ، مقدمة في النقود و أعمال البنوك ، و الأسواق المالية ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، الطبعة الثانية ، 2003 .

11- مجدي عبد الفتاح سليمان ، علاج التضخم و الركود ، الإقتصادي في الإسلام ، دار الغريب، القاهرة ، 2002 .

12- بلعزوز بن علي ، محاضرات في نظريات السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات ، الجامعية ، الجزائر، 2004.

13- صالح مفتاح ، النقود و السياسة النقدية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الكبعة الأولى، 2005 .

14- عبد المنعم السيد علي ، إقتصاديات النقود و المصارف ، الأكاديمية لنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى، 1999 .

15- يوسف كمال، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية ، دار الوفاء لطباعة و النشر و التوزيع المنصورة ، مصر ، 1996 .

16- باري سيحل ، النقود و الإقتصاد ، ترجمة عبد اللطيف ، منصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، دار المريخ لنشر ، الرياض السعودية 1987 .

17- أحمد أبو الفتوح الناقة ، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998 .

18- وسام ملاك النقود و السياسات النقدية ، الداخلية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت لبنان ، 2000 .

19- محمد يوسف كمال ، السياسة النقدية المصرفية الإسلامية ، دار الوفاء لطباعة و النشر و التوزيع ، المنصورة مصر ، 1996 .

2 - ضياء مجيد ، إقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، 2002 .

20- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الكبعة الرابعة ، 2003 .

- 21- زكريا الدوري ، يسرى السمراتي ، البنوك المركزية و السياسة النقدية ، دار اليازوزي العلمية عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- 22- جيمس جوارتيبي ، ريجار ستروب ، الإقتصاد الكلي (الإختبار العام و الخاص) ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و آخرون ، دار المريخ لنشر 1988 .
- 23- وليد صافي ، أنس بكري ، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق ، دار المستقبل لنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2010 .
- 24- دومنيك سلفاتور ، ترجمة محمد رضا ، الإقتصاد الدولي ، سلسلة ملخصات شوم ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 .
- 25- خضر عباس العمر ، التقلبات الإقتصادية من السياسة المالية و النقدية ، عمادة شؤون المكتبات، الرياض .
- 26- صبحي تادرس قريصة ، محمد العقاد ، مقدمة في علم الإقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت، 1983 .
- 27- مصطفى رشيد شبيحة ، الإقتصاد النقدي و المصرفي ، دار الجامعية لنشر، القاهرة ، 1985 .
- 28- أحمد جامع ، التحليل الإقتصادي الكلي ، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ، 1990 .
- 29- محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام ، دار المسيرة لنشر و التوزيع ، عمان ، 2000 .
- 3- نبيل الروبي نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية الطبعة الثانية ، 1984 .
- 30- محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990 .
- 31- ضياء و مجيد الموسوي ، الإصلاح النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1993 .
- 4- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 5- الغولي أسامة ، شهاب مجدي ، مبادئ النقود و البنوك ، دار الكامعية الجديدة لنشر ، الإسكندرية ، 1997 .
- 6- عبد الرحمن إسماعيل ، عريقات حربي ، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد ، دار وائل لنشر و التوزيع، عمان 1999 .
- 7- محمد أحمد السريتي ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الدار الكامعية ، الإسكندرية ، 2008 .
- 8- زينب عوض الله و أسامة محمد الغولي ، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات حلبي الحقيقي ، بيروت ، 2003 .

9- سمير حسون ، الإقتصاد السياسي في النقد و البنوك ، المؤسسة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية، 2004 .

أطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية:

1- سعيد هتهات ، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص دراسات إقتصادية ، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي ، مرباح ، ورقلة ، 2005-2006 .

2- رجاء عزيز بندر ، إستهداف التضخم (دراسة لتجارب البلدان النامية في السياسة النقدية) ، قسم الإقتصاد الكلي و السياسة النقدية ، 2005.

3- طيبة عبد العزيز ، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث لسياسة النقدية (دراسة حالة في الجزائر للفترة 1994-2003) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2004-2005 .

4- معاشي سفيان ، سيساني ميدون ، السياسة الإقتصادية المستخدمة لإستهداف التضخم (دراسة حالة الجزائر فترة 1990-2009) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ، كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة ابن خلدون تيارت 2009-2010 .

5- دويس عبد القادر ، سياسة إستهداف التضخم و دورها في فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2000-2010 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ، كلية العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بشار 2010-2011 .

6- تومي صالح ، النمذجة القياسية لتضخم في الجزائر خلال فترة 1983-2000 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ، تخصص القياس الإقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2001-2002 .

المجلات :

1- بلعوز بن علي ، طيبة عبد العزيز ، السياسة النقدية و إستهداف التضخم في الجزائر ، خلال فترة 1990-2006 ، مجلة البحوث العربية الإقتصادية ، العدد 41 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف . 2008 .

2- محمد مسعي ن سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقة ، عدد 10 ، 2012 .

الكتب بالفرنسية :

- 1-Claude Alquier et francis Campuzan ، l'inflation ، hatier، paris، 2eme édition ، 1979.
- 2- Johnson . Hary , G . Essays in Minctary economies , 2nd ed George Allen and Unwin Ltd, London , 1969.
- 3-John.N. Smithin, Macro economics after Thatcher and Regan. Billing & Sons, 1990.
- 4- Philipe Jaffré , Monnaie et Politiques monétaires , 4 éd , Economica 1996.

مواقع الانترنت:

1- موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS

www.ons.com